

Received on (29-06-2022) Accepted on (18-10-2022)
<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.31.1/2023/7>

The Phenomenon of Anomalies in Nouns in the Dictionary of "Al-Misbah Al-Munir Al-Fayoumi"

Dr. Imad Hassan Abo Daia^{*1}, Emad A. Al -Masry^{*2}

Department of Arabic Language-College of Arts and Humanities-Al-Aqsa University-Palestine^{*1,2}

*Corresponding Author: ihmabudaya75@gmail.com

Abstract:

This study aims to identify the phenomenon of anomalies in nouns in the dictionary of "Al-Misbah Al-Munir Al-Fayoumi". The study aimed to track the abnormal nouns that deviated from the steady rules of the Arabs in this lexicon. Showing the importance of this phenomenon to form a large material in their linguistic uses, and the nature of the study necessitated that it be divided into four sections, namely: anomalies in dualism and plural, anomalies in sources and derivatives, anomalies in descent and minimization, and anomalies in other linguistic topics such as rigid nouns, masculine and feminine and others, The study came out with several results, the most important of which are: the disclosure of Fayoumi's methodology in his presentation of this linguistic material, as well as a statement that the abnormal use is not random, but is intended to differentiate and prevent confusion, and may be the product of the multiplicity of Arabic dialects.

Keywords: anomaly, rare, non, measurement, nouns, luminous lamp, Fayoumi.

ظاهرة الشذوذ في الأسماء دراسة في المصباح المنير للفيومي (ت770هـ)

د. عماد حسن أبو داية¹ ، د. عماد عليان المصري²

قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة الأقصى- فلسطين^{1,2}

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة الشذوذ في الأسماء في معجم "المصباح المنير للفيومي"، وتتبع الأسماء الشاذة التي خرجت عن القواعد المطردة عند العرب في هذا المعجم؛ مبينة أهمية هذه الظاهرة لتشكيلاها مادة كبيرة في استعمالاتهم اللغوية، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تقسم إلى أربعة مباحث، هي: الشذوذ في الثنائية والجمع، والشذوذ في المصادر والمشتقات، والشذوذ في النسب والتضيير، والشذوذ في مباحث لغوية أخرى كالأسماء الجامدة، والتذكير والتائيث وغيرها، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها: الكشف عن منهجية الفيومي في عرضه لهذه المادة اللغوية، وكذلك بيان أن الاستعمال الشاذ ليس عشوائياً، وإنما يكون مقصوداً للتفريق، ومنع اللبس، وقد يكون نتاج تعدد اللهجات العربية.

كلمات مفتاحية: الشاذ، النادر، غير القياس، الأسماء، المصباح المنير، الفيومي.

المقدمة:

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، والصلة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد...
-

أهمية الدراسة:

موضوع هذا البحث هو: "ظاهرة الشذوذ في الأسماء في المصباح المنير للفيومي (ت 770هـ)"؛ إذ يعرض البحث للأفاظ الشاذة التي خرجت عن القواعد المطردة عند العرب، والتي نصّ الفيومي على شذوذها عند معالجته للفظ الشاذ. وتكمّن أهمية ظاهرة الشذوذ بأنّها تُعدّ جزءاً من قواعد المطرد عندهم. فإنّ تقييدهم لقواعد الصرفية والنحوية، وجدوا أنفسهم أمام ألفاظ وتركيب صحيحة وفصيحة استعملها الفصحاء من اللغويين وغيرهم؛ لكنّها لا تنقّل مع القواعد المطردة عندهم، فاجتهدوا في تفسير عللها بتخريجات عقلية، وتقسيرات علمية.

وقد أطلق اللغيون والمعجميون على هذه الألفاظ والتركيب المخالفة لليقاس والمطرد من القواعد مصطلحات عده، من أهمها: "الشاذ"، والقليل، والنادر، وعلى غير القياس وغيرها"؛ لتمييزها، ولمخالفتها القواعد المطردة.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على ظاهرة الشذوذ في الأسماء في المعاجم اللغوية من خلال معجم "المصباح المنير" للفيومي.
- الكشف عن منهج الفيومي في معالجة الشاذ في كتابه "المصباح المنير".
- بيان المباحث التي ينتمي إليها الشاذ عند الفيومي في معجمه.
- الكشف عن أكثر مباحث الشاذ وروداً في "المصباح المنير".

حدود البحث:

اكتفى البحث بدراسة الشذوذ في الأسماء لطول الدراسة، وأما الشذوذ في الأفعال فيحتاج إلى دراسة مستقلة، كما اقتصرت البحث أيضاً على دراسة هذه الظاهرة في معجم "المصباح المنير"؛ لأهميته، وغزاره المادة العلمية فيه.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة اللغوية وصفاً دقيقاً، مستعيناً بأدواته، من "تحليل، وإحصاء، وتقسيم"، حين درس ظاهرة الشذوذ في "المصباح المنير"، كما استعان البحث بالمنهج التاريخي، وذلك عند إيراد آراء اللغويين والمعجميين، ونقوصهم، وأقوالهم، وتعليقاتهم في كل مسألة من مسائل الشذوذ التي أوردها الفيومي، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، تناول التقديم أهمية الدراسة، وأسباب اختيارها، وأهدافها، وحدودها، ومنهجها، وأهمّ الدراسات السابقة، واشتمل التمهيد على التعريف بكتاب المصباح المنير وصاحبه، ثم الحديث عن مفهوم الشذوذ لغة واصطلاحاً، وتناول المبحث الأول الشذوذ في التثنية والجمع، والمبحث الثاني الشذوذ في المصادر والمشتقات، وتناول المبحث الثالث الشذوذ في النسب والتضييق، ثم جاء المبحث الرابع متقدّماً عن مسائل متفرقة، وتضمنت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

- من الجدير ذكره أنّ هناك الكثير من الدراسات التي تناولت ظاهرة الشذوذ اللغوي، التي أفاد منها الباحثان.
ومن هذه الدراسات التي تناولت دراسة ظاهرة الشذوذ:
- 1- الشذوذ والضرورة عند النحاة، عبد العزيز محمد الفتوح، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلد 16، الرياض، 1980م.
 - 2- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفاعي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 1426هـ-2006م.

3- شواد النسب في العربية: الظواهر والعلل، محمد خالد أحمد كمبل، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012م. (ماجستير)

4- مظاہر من شذوذ الأسماء في معجم لسان العرب، سونيا موسى الطوسي، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2016م (دكتوراة)

5- الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب: دراسة وصفية تحليلية، يحيى عبد الحميد أبو مهادي، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزّة، 2019م.

تمهيد

وقد اشتمل التمهيد على التعريف بالفيومي، ومعجم المصباح المنير، وتعريف الشذوذ لغة واصطلاحاً، وذلك على النحو

الآتي:

أولاً: التعريف بالمصباح المنير وصاحبـه.

- تعريف بالمصباح المنير:

هذا المعجم جاء في الأصل شرحاً لألفاظ اشتمل عليها كتاب فقه الشافعية، فالغزالـي أبو حامـد (450-505هـ) أـلف كتاباً في فروع الشافعـية سـمـاه "الوجـيز" ثم جاء الرافـعي عبد الكـريم بن مـحمد بن عبد الكـريم (557-623هـ)، فـشرح كتاب الغـزالـي "الـوجـيز"، وـسمـى هذا الشرـح "فتح العـزيـز في شـرح الـوجـيز" أـخذ يـجمع ما فيه من أـلفاظ لـغـويـة ويـشرحـها، ثم أـضاف إـلـيـه زـيـاداتـ، حتـى صـارـ كتابـاً مـطـوـلاً، يقول الفـيـومـيـ: "جـمعـتـ كتابـاً فيـ غـرـيبـ شـرحـ الـوجـيزـ لـإـلـامـ الرـافـعيـ، وأـوـسـعـتـ فيـ تـصـارـيفـ الـكـلمـةـ، وأـضـافـتـ إـلـيـه زـيـاداتـ منـ لـغـةـ وـغـيرـهـ". ثـمـ اـخـتـصـرـ هـذـاـ المـطـوـلـ، وـرـتـبـهـ تـرـتـيـباًـ فـنـيـاًـ، ثـمـ بـعـدـ ذـلـكـ أـعـادـ قـرـاءـتـهـ، وـسـمـىـ هـذـاـ المـخـتصـرـ "المـصـبـاحـ"ـ، فـهـوـ مـعـجمـ لـغـويـ مـوجـزـ، يـضـمـ إـلـيـ جـانـبـ الـمـفـرـدـاتـ الـلـغـويـةـ وـشـرـحـهاـ، فـصـوـلـاًـ أـنـجـهـاـ الفـيـومـيـ فـيـ الـصـرـفـ وـالـنـحـوـ، كـمـ يـعـنـىـ بـجـانـبـ مـنـهـ بـشـرـحـ الـمـصـطـلـحـاتـ الـفـقـهـيـةـ الـوارـدـةـ فـيـ شـرـحـ إـلـامـ الرـافـعيـ، عـلـىـ شـرحـ "الـكـتابـ الـمـوجـزـ"ـ فـيـ فـرـوعـ الـفـقـهـ عـلـىـ الـمـذـهـبـ الشـافـعـيـ"ـ لـلـغـزالـيـ، وـيـعـدـ الـكـتابـ خـلـاصـةـ مـثـمـرـةـ لـمـوـسـعـاتـ عـلـمـيـةـ وـمـصـادـرـ كـثـيـرـةـ، لـاـ تـقـلـ عـنـ سـبـعـيـنـ كـتـابـاًـ، ذـكـرـ أـكـثـرـهـ الفـيـومـيـ فـيـ آخـرـ كـتـابـهـ قـائـلاًـ: "وـهـذـاـ مـاـ وـقـعـ عـلـيـ الـاخـتـيارـ مـنـ اـخـتـصـارـ الـمـطـوـلـ، وـكـنـتـ جـمعـتـ أـصـلـهـ مـنـ نـحـوـ سـبـعـيـنـ مـصـنـفـاًـ مـاـ بـيـنـ مـطـوـلـ وـمـخـتصـرـ إـلـخـ"ـ⁽¹⁾ـ، وـقـدـ ذـكـرـ طـائـفةـ مـنـ هـذـهـ الـمـصـادـرـ فـيـ خـاتـمـةـ كـتـابـهـ، ذـكـرـ مـنـهـ: "ـالـتـهـذـيبـ لـلـأـرـهـيـ، وـالـمـجـمـلـ لـابـنـ فـارـسـ، وـإـلـاصـاحـ الـمـنـطـقـ لـابـنـ السـكـيـتـ، وـكـتـابـ الـمـصـادـرـ وـكـتـابـ الـنـوـادـرـ لـأـبـيـ زـيـدـ الـأـنـصـارـيـ، وـأـدـبـ الـكـاتـبـ لـابـنـ قـتـيبةـ، وـدـيـوانـ الـأـدـبـ لـلـفـارـابـيـ، وـالـصـاحـاحـ لـلـجـوـهـيـ، وـالـفـصـيـحـ لـلـثـلـبـ، وـكـتـابـ الـأـفـعـالـ لـابـنـ الـقـوـطـيـ، وـالـأـفـعـالـ لـابـنـ الـقـطـاعـ، وـأـسـاسـ الـبـلـاغـةـ لـلـزـمـخـشـريـ، وـالـبـارـعـ لـلـقـالـيـ، وـغـرـيبـ الـلـغـةـ لـأـبـيـ عـبـيـدـ الـقـاسـمـ بـنـ سـلـامـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـيـ مـجـمـوعـةـ مـنـ كـتـبـ الـتـقـسـيرـ وـالـنـحـوـ وـدـوـاـوـيـنـ الـأـشـعـارـ"ـ⁽²⁾ـ. فـالـكـتابـ إـلـيـهـ كـانـ الـقـصـدـ مـنـ تـأـلـيـفـهـ شـرـحـ مـفـرـدـاتـ الـشـرـحـ الـكـبـيرـ لـلـرـافـعـيـ، فـقـدـ ضـمـ نـخـيـرـةـ عـلـمـيـةـ لـاـ يـسـتـغـنـيـ عـنـهـ الـبـاحـثـوـنـ فـيـ عـلـمـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـــ كالـقـوـاعـدـ الـعـامـةـ وـالـاشـقـاقـ وـالـتـصـرـيفـ، وـالـمـصـادـرـ وـالـجـمـعـ، وـالـتـنـكـيرـ وـالـتـأـنـيـثـ إـلـخـ؛ مـمـاـ تـرـاهـ أـثـنـاءـ الـكـتابـ. ثـمـ جـمـعـ ذـلـكـ، وـقـعـدـهـ وـبـوـبـهـ وـنـظـمـهـ بـأـسـلـوبـ مـوـضـحـ مـيـسـرـ فـيـ خـاتـمـةـ⁽³⁾ـ. وـقـدـ قـسـمـ الـفـيـومـيـ مـعـجمـهـ إـلـيـ أـبـوـابـ، سـمـىـ كـلـ بـابـ كـتـابـاًـ، وـجـعـلـ عـدـدـهـ تـسـعـةـ وـعـشـرـينـ بـابـاًـ، أـوـ حـرـفـاًـ؛ أـيـ إـنـهـ عـدـ بـابـاًـ خـاصـاًـ لـلـحـرـفـ الـمـرـكـبـ (ـلـاـ)ـ وـمـوـقـعـهـ بـيـنـ بـابـيـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ، وـأـعـتمـدـ أـوـاـلـ أـصـوـلـ الـمـفـرـدـاتـ، يـلـيـهـ شـرـحـهـ"ـ⁽⁴⁾ـ.

(١) الفـيـومـيـ، المصـبـاحـ الـمـنـيرـ فـيـ غـرـيبـ الـشـرـحـ الـكـبـيرـ لـلـرـافـعـيـ، (ـجـ 2ـ /ـ صـ 711ـ).

(٢) قـاسـمـ، رـيـاضـ، الـمـعـجمـ الـعـرـبـيـ: بـحـوثـ فـيـ الـمـادـةـ وـالـمـنـهـجـ وـالـتـطـبـيقـ، (ـصـ 65ـ، 66ـ).

(٣) مـقـدـمةـ تـحـقـيقـ الـمـصـبـاحـ الـمـنـيرـ.

(٤) الـمـصـدرـ السـابـقـ، (ـجـ 1ـ /ـ صـ 66ـ).

- ترجمة الفيومي⁽⁵⁾:

هو الشيخ الإمام العالم العامل الفاضل، شهاب الدين، فخر العلماء العاملين، خطيب خطباء المسلمين، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ثم الحموي اللغوي، اشتهر بكتابه "المصباح المنير"، ولد ونشأ بالفيوم بمصر، ثم رحل إلى القاهرة، واتصل بالشيخ العلامة فريد عصره أثير الدين أبي حيان، ثم رحل إلى حماة بسوريا فقطنها. ولما ولـي الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمد الأيوبي(672 - 732هـ) حماة من سنة (721-732هـ)، أنشأ مسجداً اسمه جامع الدهشة، واختار الفيومي إماماً وخطيباً لهذا المسجد، وقد اشتهر الفيومي باسم خطيب الدهشة، وكانت وفاته على الأرجح سنة 770هـ، وترك عدداً من المؤلفات هي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، والذي اشتهر به، ونشر الجمان في تراجم الأعيان، وديوان الخطب، وشرح عروض ابن الحاجب.

ثانياً: تعريف الشذوذ:

الشذوذ لغةً: جاء في لسان العرب: "شَذٌّ عَنْ يَشِدُّ وَيَشِدُّ شَذُوذًا": انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ⁽⁶⁾. ويقول ابن سيده: "شَذٌ الشئ يشذُ ويتشذُّ شذاً وشذوذًا: ندر عن جمهوره"⁽⁷⁾. وشذ الرجل من أصحابه، أي انفرد عنهم، وكل شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذة، وشذاذ الناس: مُتقروهم، وكذلك شذآن الحصى⁽⁸⁾، وجاء أيضاً: "... وجاؤوا شذاذًا أي قلالاً، وقوم شذاذ إذا لم يكونوا في منازلهم ولا حيهم، وشذآن الناس: ما تفرق منهم، وشذاذ الناس متفرقهم.... وشذآن جمع شاذ مثل شاب وشبان، ويروى بفتح الشين، وهو المتفرق من الحصى وغيره، وهو ما شذ من الحصى وغيره. ويقال: من قال شذآن، فهو جمع شاذ، ومن قال شذآن، فهو فغلان، وهو ما شذ عن الحصى. ويقال: شذآن، وإنما يقال شذآن بالضم، ولا يجمع على فغلان، وشذآن الحصى ونحوه: ما تطابر منه.... وشذآن الإبل وشذانها: ما افترق منها، وشذ الرجل: إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد، فهو شاذ، وكلمة شاذة، ويقال أشذذت يا رجل: إذا جاء بقول شاذ نادر، ويقال: شاذ: أي متّج⁽⁹⁾. فالملاحظ أن لفظ (الشاذ) يجمع على (شذاذ) و(شذآن)، وقد فرق ابن فارس بين صيغتي الجمع في الاستعمال، فجعل صيغة (شذاذ) خاصة بالعقلاء دون غيرهم، يقول ابن فارس: "الشذاذ يكونون في القوم، وليسوا في قبائلهم، ولا منازلهم"⁽¹⁰⁾، أما صيغة (شذآن) فتأتي للعقلاء وغيرهم، تقول: شذآن الناس، وشذآن الحصى، وشذآن الإبل⁽¹¹⁾. نستنتج أن معاني الشذوذ أو الشاذ في المعاجم اللغوية تدور حول معنى: الندر، والتفرد، والتفرق، والقليل، والمتح.

- الشذوذ اصطلاحاً: لعل ابن جنّي أول من عَرَفَ الشذوذ بمعنى الاصطلاحي، حيث يقول: "جعلوا ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا⁽¹²⁾". وهذا التعريف نقله عنه ابن منظور في مادة (شذ) يقول: "وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا، حملًا بهذا الموضع على حكم غيره"⁽¹³⁾. وهذا يؤكد أن المعنى الاصطلاحي للشذوذ، مرتبط بالمعنى اللغوي، وهو ما ابتعد قياسه عن بابه إلى باب آخر. ويندرج تحته من المصطلحات: الشاذ، والنادر، والمنفرد، والمتفرق، والقليل، والضعف، والغريب، والمتح، وما خالف القياس. ويُعدُّ شيخ النحاة سيبويه من أوائل النحاة واللغويين الذين استعملوا مصطلح الشذوذ،

⁽⁵⁾ ينظر في ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة، (ج1/ ص105). وينظر أيضاً: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.

⁽⁶⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 8 / ص43) مادة (شذ).

⁽⁷⁾ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج 7 / ص610).

⁽⁸⁾ الفراهidi، كتاب العين، (ج 12، ص316).

⁽⁹⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 8 / ص43) مادة (شذ).

⁽¹⁰⁾ ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (ج 3 / ص180).

⁽¹¹⁾ الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (ج 3، ص566).

⁽¹²⁾ ابن جنّي، الخصائص، (ج 1 / ص97).

⁽¹³⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 8 / 43)، مادة (شذ).

وما دلَّ عليه من ألفاظ، وما دار في معناه، وذلك في مواضع عديدة، ومواطن كثيرة في كتابه *الخالد* "الكتاب"، فتارة يستخدم لفظ (*مصطلاح*) الشاذ عنواناً لبابٍ من أبواب كتابه، مع حرصه على ذكره مقابلًا لمصطلح المطرد، إذ يقول: "هذا باب ما شدَ فأبدل مكان اللام الياء، لكراهية التضعيف، وليس بمطرد"⁽¹⁴⁾. قوله أيضًا: "باب ما كان شادًا مما حفظوا على ألسنتهم، وليس بمطرد"⁽¹⁵⁾، وتارة يورد لفظ الشاذ أثناء الشرح والتفسير، وذلك في قوله: "وقد تركوا التغيير في مثل حنفية، ولكنه قليلٌ شاذ"⁽¹⁶⁾. قوله: "ومن الشاذ قولهم: أحسْ، وقَسْ، لما كُثِر في كلامهم، كرهوا التضعيف"⁽¹⁷⁾. وتارة أخرى يستخدم الفاظًا تدل على الشذوذ، دون تحديد هذه الألفاظ، وجاءت هذه الألفاظ متداخلة دون أن يحددها بمصطلحات علمية؛ إذ يقول: "فإنما هذه الأقل نوادر، تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"⁽¹⁸⁾. يتضح من كلام سيبويه أنه يتحدى عن الشاذ والمطرد، وإن لم يحدد المصطلحات، فما يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه بحسب قوله هو الشاذ، بينما الأكثر الذي يقاس عليه، فهو المطرد، فالألفاظ التي أوردها سيبويه متداخلة، وتحمل دلالة الشاذ، كالنادر، والقليل، والسمع، الذي لا يقاس عليه.

وقد جاء اللغويون من بعد سيبويه، فساروا على دربه، واستخدمو مصطلحاته التي تدل على الشذوذ، وما يدور في معناه، فمنهم الأخفش (ت215هـ)، ففي تعليقه على جمع (زهن) على (زهن) يقول: "وهي قبيحة، لأن (فعلا) لا يجمع على (فعل) إلا قليلاً نادراً"⁽¹⁹⁾. فهو يستخدم القليل والنادر بمعنى واحد، وللدلالة على الشاذ، وهذا ما ذكره سيبويه. ومن هؤلاء العلماء أيضاً المازني (ت249هـ)، فقد استخدم المصطلحات نفسها دون تحديد، أو دون وضع تعريف اصطلاحي لها، ومن ذلك قوله: "فإن قلت: فقد جاء مزيدٌ فإنما هو شاذ... فإنه يحفظ هذا"⁽²⁰⁾. وقد ذهب بعض متأخري اللغويين كابن هشام، وابن عقيل، والجرجاني إلى التفريق بين المصطلحات التي تدل على الشذوذ نحو: الشاذ، والقليل والنادر، والضعف... وغيرها. فقد أورد السيوطي قول ابن هشام في ذلك، حيث جاء في المزهر: "قال ابن هشام: أعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً، فالمطرد لا يختلف، والغالبُ أكثر الأشياء، ولكنه يتأخَّفُ، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى الثلاثة والعشرين غالباً، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادراً"⁽²¹⁾.

وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم الشذوذ ومصطلحاته، فإن البحث سيستخدم مصطلح الشذوذ والمصطلحات التي تدور في فلكه، مثل: النادر، والقليل، والسمع، وغير القياس. بوصفها مترادفة؛ لأن اللغويين الأوائل أوردوها مترادفة، وكذلك هي في المعاجم اللغوية مترادفة.

المبحث الأول

الشذوذ في الثنوية والجمع

أولاً: الشذوذ في الثنوية:

ذكر الفيومي لفظين شاذين في معجم المصباح المنير هما: *ثنوية* (أَلْيَة) على (أَلْيَيْن)، و(*حُصْنِيَّة*) على (*حُصْنِيَّيْن*) بحذف التاء:

(14) سيبويه، الكتاب، (ج 4 / ص424).

(15) المرجع السابق (ج 1، ص481).

(16) المرجع السابق (ج 3، ص 339).

(17) المرجع نفسه، (ج 4، ص 482).

(18) المرجع نفسه، (ج 4 / ص 8).

(19) الأخفش، معاني القرآن، (ج 1، ص19).

(20) ابن جنَّى، المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ج 1 / ص275).

(21) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (ج 1 / ص234).

الأليةُ: هي العجِيزَةُ، أو ما ركِبَ العَجَزَ من شَحْمٍ وَلَحْمٍ، وتجمع على: (أليات)، و(ألياً)⁽²²⁾، والخُصيَّةُ: البيضة، وهي من أعضاء التناسل، والقياس في تثنية (خُصيَّة)، و(أليَّة): (خُصيَّان)، و(أليَّان) بالباء، وجاءت التثنية على غير قياس (خُصيَّان)، و(أليَّان) بحذف التاء، وهو المختار عند اللغويين. ذكر الفيومي: "والأليَّةُ: أليَّةُ الشَّاةِ، قَالَ ابْنُ السِّكِّيْتَ وَجْمَاعَةً: لَا تُكَسِّرُ الْهَمْزَةُ، وَلَا يُقَالُ لَيّْةٌ، وَالْجَمْعُ: أليَّاتٌ؛ مِثْلُ: سَجْدَةٌ وَسَجْدَاتٌ، وَالثَّنِيَّةُ أليَّانٌ بِحَذْفِ الْهَاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَبِإِثْبَاتِهَا فِي لُغَةٍ عَلَى الْقِيَاسِ"⁽²³⁾، وقال أيضًا: "الخُصيَّةُ مَعْرُوفَةٌ، وَالخُصيُّ لُغَةٌ فِيهَا، قَالَ ابْنُ الْقُوَطِيَّةِ: مَعَنْتُ الْخُصيَّةَ اسْتَخْرَجْتُ بِيَصْنَاهَا، فَجَعَلَهَا الْجَلْدَةُ، وَحَكَى ابْنُ السِّكِّيْتَ عَكْسَهُ، فَقَالَ الْخُصيَّانُ بِالْتَّاءِ الْبَيْضَانُ، وَبِغَيْرِ تَاءِ الْجَلْدَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ الْخُصيَّةَ لِلْوَاحِدَةِ، وَيُنَتَّي بِحَذْفِ الْهَاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَيُقَالُ خُصيَّانٌ، وَجَمْعُ الْخُصيَّةِ خُصَيٌّ، مِثْلُ: مُدْنِيَّةٌ وَمُدَنِّيٌّ⁽²⁴⁾". فقد قال إن (أليَّان)، و(خُصيَّان) بحذف التاء على غير قياس، و(أليَّان)، و(خُصيَّان) بالباء على لغة القياس، وهذا ما ظهر عند أبي هلال العسكري (ت395هـ) أن الصواب التنکير، ولا يقال (خُصيَّان)⁽²⁵⁾.

ونذكر الجوهرى (ت393هـ) أن القياس حذف التاء في قوله: "لَا تَقْلِيلَةٌ وَلَا لَيّْةٌ، فَإِذَا شَيْئَتْ قُلْتَ: أليَّانٌ، فَلَا تَلْحِقْهُ التَّاءَ"⁽²⁶⁾، في حين جعل الرازي (ت666هـ) حذف التاء نادرًا في الثنوية في قوله: "الخُصيَّةُ وَاحِدَةُ الْخُصِّيِّ، وَكَذَا الْخُصيَّةُ بِالْكَشْرِ، وَقَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: سَمِعْتُهُ بِالضَّمِّ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ بِالْكَشْرِ، وَسَمِعْتُ (خُصيَّاهُ)، وَلَمْ يَقُولُوا: (خُصيُّ) لِلْوَاحِدِ، وَقَالَ أَبُو عَمْرو: الْخُصيَّانُ الْبَيْضَانُ، وَالْخُصيَّانُ الْجَلْدَانُ الْتَّانِ فِيهِما الْبَيْضَانُ، وَقَالَ الْأُمَوِيُّ: الْخُصيَّةُ الْبَيْضَةُ فَإِذَا شَيْئَتْ قُلْتَ: خُصيَّانٌ، وَلَمْ تُلْحِقْهُ التَّاءُ، وَكَذَا الْأَلْيَةُ إِذَا شَيْئَهَا قُلْتَ: أليَّانٌ بِغَيْرِ تَاءٍ وَهُمَا نَابِرَانِ"⁽²⁷⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن بطال (ت633هـ)⁽²⁸⁾، ولعل مردود هذا الخلاف في الاستعمال إلى لغات العرب حين ذكروا لغات متعددة في الثنوية، قال ابن سيده (ت458هـ): "الخُصيُّ، وَالخُصيَّةُ، وَالخُصيَّةُ: مِنْ أَعْضَاءِ التَّنَاسُلِ، وَالثَّنِيَّةُ: خُصيَّانُ، وَخُصيَّانُ، وَخُصيَّانُ"⁽²⁹⁾. وذكر ابن المبرد (ت909هـ) أن الأكثر (خُصيَّان) بالباء، والأقل حذفها بالتنکير في قوله: "وَيُقَالُ لِلْمَفْرَدِ: خُصيَّةٌ بِضمِّ الْخَاءِ، وَفِي الْتَّنِيَّةِ: خُصيَّانٌ، وَفِي الْجَمْعِ: خُصَيٌّ، وَالخُصيَّةَ مَؤْتَهُ، وَرِبَّمَا ذَكَرُوا فِي التَّنِيَّةِ، فَقَالُوا: رَأَيْتُ خُصيَّيْهِ"⁽³⁰⁾. وذكر المبرد (ت295هـ): أن خُصيَّتين، وأليَّتين مثلى خُصيَّة، وأليَّة، وأن خُصيَّين، وأليَّين مثلى خُصيَّي، وأليَّ في قوله: "فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: خُصيَّانٌ، فَإِنَّمَا بَنُوهُ عَلَى قَوْلِهِمْ: خُصَيٌّ فَاعِلَمُ، وَمَنْ شَرِىْ عَلَى قَوْلِهِمْ: خُصيَّةٌ لَمْ يَقُلْ إِلَّا خُصيَّانٌ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ: أليَّة، وَأليَّ فِي مَعْنَى، فَمَنْ قَالَ: أليَّةَ قَالَ: أليَّانٌ، وَمَنْ قَالَ: أليَّ قَالَ: أليَّانٌ"⁽³¹⁾. وذكر ذلك ابن هشام الْخَمِي (ت577هـ) في قوله: "وَقَالَ الْقَبْتِيُّ: مَنْ قَالَ: خُصَيٌّ فِي الْوَاحِدِ، قَالَ فِي الْتَّنِيَّةِ: خُصيَّانٌ، وَمَنْ قَالَ فِي الْوَاحِدِ خُصيَّةَ قَالَ فِي الْتَّنِيَّةِ: خُصيَّانٌ"⁽³²⁾.

⁽²²⁾ يُنَظَّرُ: الفيروز آبادي، (ج 4 / 320). مادة (ألي).

⁽²³⁾ الفيومي، المصباح المنير ، (ج 1/ ص20). مادة (ألي).

⁽²⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 139). مادة (خصي).

⁽²⁵⁾ العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ، (ص68).

⁽²⁶⁾ الجوهرى، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، (ج 6 / 2271). مادة (ألي). وينظر: ابن دريد، جمهورة اللغة، (ج 2، ص99)، وابن منظور، لسان العرب، (ج 14 / ص 43). مادة (ألي).

⁽²⁷⁾ الرازي، مختار الصحاح، (ج 1 / ص 92). مادة (خصي).

⁽²⁸⁾ ابن بطال، النظم المستعدب في تفسير غريب ألفاظ المذهب، (ج 1، ص251).

⁽²⁹⁾ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج 5، ص244).

⁽³⁰⁾ ابن المبرد، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، (ج 3، ص642).

⁽³¹⁾ المبرد، أبو العباس، المقضب، (ج 3، ص41).

⁽³²⁾ الْخَمِيُّ، ابن هشام، شرح الفصيح، (ص240).

يلاحظ من العرض السابق أن الفيومي جاءت آراؤه موافقة لبعض اللغويين في اعتبار القياس (خصيّات)، و(أليتّان) بذكر التاء، وأما طرحها فعلى غير القياس، بينما جاء رأيه مخالفًا لبعضهم حين عدّوا القياس طرح التاء، بينما وقف بعضهم موقفاً متواسطاً كابن منظور، وابن سيده بتسویغ الاستعمالين لوروده في لهجات العرب، في حين ذهب بعضهم كالمبرد، وابن هشام اللخمي إلى أنَّ (خصيّات) مثل (خصي)، (خصيّات) مثل (خصيّة).

ثانياً: الشذوذ في جمع المذكر السالم:

ذكر الفيومي شذوذ خمسة جموع سالمة، هي: (الإِؤْزُون) جمع إِؤَزَّة، و(بَيْرِين)، و(عِصِّين) جمع (عِصَّة)، وقد اكتفى الباحثان بتحليل بعض النماذج من ذلك:

- جمع إِؤَزَّة على الإِؤْزُون:

أورد الفيومي جمع (إِؤَزَّة) على (الإِؤْزُون)، ونصَّ على أَنَّه شاذٌ، والإِؤْزُون: جمع مذكر سالم للفظ (إِؤَزَّة)، وهو طائر البط المعروف، فقد ذكر الفيومي شذوذ هذا الجمع في قوله: "الإِؤَزُّ مَعْرُوفٌ عَلَى فِعْلِ بَكْسِرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْلَّامِ، الْوَاحِدَةُ إِؤَزَّةٌ، وَفِي لُغَةِ يَقَالُ: وَرْ، الْوَاحِدَةُ وَرَّةٌ؛ مِثْلُ: تَمْرٌ وَتَمْرَةٌ، وَلِهَا يُذَكَّرُ فِي الْبَابَيْنِ، وَحُكِيَ فِي الْجَمْعِ إِؤْزُونٌ، وَهُوَ شاذٌ" (33). يلاحظ أنَّ الفيومي قد اكتفى بوصف هذا الجمع بالشذوذ دون أن يعلّل لذلك، ودون أن يذكر القياس.

ولو نظرنا في المعاجم اللغوية لوجدنا مواقف اللغويين متباعدة، فمنهم من لم يذكر شذوذ هذا الجمع، ومنهم من لمح بقلته، ومنهم من يذكر شذوذه دون أن يبيّن علتَه، كما جاء عند الفيومي، ومنهم من يصرَّ بشذوذه مبيتاً العلة. فمن الذين لم يذكروا شذوذ الفيروز آبادي (ت817هـ) في قوله: "والإِؤَزُّ، كَذِبٌ: الْقَصِيرُ الْغَلِيْطُ، وَالْبَطُّ، ج: إِؤْزُون" (34)، ومنم لمح بقلته دون أن يصرَّ الجوهرى (ت393هـ)، والرازي (666هـ)، وذلك من خلال استعمالهما عبارة (وقد جموعه)، قال الجوهرى: "الإِؤَزَّةُ وَالإِؤَزُّ: الْبَطُّ، وَقَدْ جَمَعَهُ بِاللَّوَالِ وَالنُّونِ، فَقَالُوا: إِؤْزُون" (35). وقد بين الزبيدي (ت1205هـ) علة الشذوذ في هذا الجمع حين أجروه مجرى جمع المذكر السالم مع فقده للشروط، إما للتأويل، أو شذوذًا، أو غير ذلك (36).

وقد بين سيبويه (180هـ) علة الشذوذ، عندما نقل عن يونس قوله: "وزعم يونس أنهم يقولون: حَرَّةٌ وَحَرَّونَ، يشبهونها بقولهم: أَرْضٌ وَأَرْضُون؛ لأنَّها مُؤْنَثَةٌ مُثَلَّها، ولم يكسرُوا أَوْلَى أَرْضِين؛ لأنَّ التَّغْيِيرَ قد لَزِمَ الْحُرْفَ الْأَوْسَطَ كَمَا لَزِمَ التَّغْيِيرَ الْأَوْلَى مِنْ سَنَةٍ فِي الْجَمْعِ، وَقَالُوا: إِؤَزَّةٌ وَإِؤْزُونٌ، كَمَا قَالُوا: حَرَّةٌ وَحَرَّونَ" (37). فعلة الشذوذ في هذا الجمع أنَّ التَّغْيِيرَ بِالْإِدْغَامِ جَعَلَ الْحُرْفَيْنِ بِمَثَابَةِ الْحُرْفِ الْوَاحِدِ، فَكَانَ الْلَّفْظُ قَدْ نَقَصَ حِرْفًا، وَرَغْمَ ذَلِكَ فَهُوَ عَنْدَهُ شاذٌ، قال السيرافي (ت 368هـ): "هذا ما حكاه سيبويه عن يونس، وقد حكى الجرمي عنه: أنَّهُم يَقُولُونَ: أَحَرُونَ" بفتح الألف، وكل ذلك شاذٌ ليس بالمطرد، وإنما شبَّهوا "حرَّة" للإِدْغَامِ الَّذِي فِيهَا بِالْمَنْقُوشِ؛ لأنَّ النَّطْقَ بِالْحُرْفَيْنِ فِي دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَصَارَ كَحْرَفَ وَاحِدًا" (38)، وقد ذكر ابن يعيش (ت 643هـ) العلة نفسَها في لفظ مماثل، وهو (أَحْرُونَ) في قوله: "وَأَصْلُهُ: أَحَرَّةٌ" على زنة "أَفْعَلَةٌ"، فَكَرِهُوا اجْتِمَاعَ مُثَلَّيْنِ مُتَرَكِّبَيْنِ، فَنَفَّلُتْ حَرْكَةُ الْأَوْلَى إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَهِيَ الْحَاءُ، ثُمَّ ادْعَمُهَا فِي الْآخِرِ. وَمِثْلُهُ "إِؤَزَّةٌ" وَ"إِؤْزُونٌ" (39).

وقد استشهد على ذلك بقول أوس بن حجر [من البسيط]:

(33) الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 29). مادة (أَوْز).

(34) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ج 2 / 267). مادة (أَوْز).

(35) الجوهرى، الصحاح، (ج 3 / ص 864). مادة (أَوْز). وينظر: الرازي، مختار الصحاح، (ج 1 / ص 25). مادة (أَوْز).

(36) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (ج 15 / ص 17). مادة (أَوْز).

(37) سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 600).

(38) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج 4 / ص 330).

(39) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (ج 3 / ص 217).

تُلْفَى الإِؤْزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارِتَهَا فَوْضَى وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّيْنُ مُنْثُرٌ⁽⁴⁰⁾

وقد وصف ابن مالك (ت672هـ) هذا الجمع بالقليل في قوله: "ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو: أصاة وأضون؛ وإوزون، ونحوها"⁽⁴¹⁾. غير أن أبي حيأن (ت745هـ) لم يقتصر بهذه التعليقات، ووصفها بالحالات الوسواسية، وضياع وقت في غير حاصل⁽⁴²⁾. فیلاحظ أن الفيومي قد اكتفى بذكر الجمع الشاذ دون أن يعلل سبب شذوذه، دون أن يذكر القياس في ذلك كما فعل غيره من اللغويين، ولعل مرد الأمر لبديهته، واكتفائنه بعرض من سبقه من اللغويين.

- إعراب (بيرين) بالحروف:

(بيرين): أرض رمل لبني سعد، وهي قرية من قرى حلب، من نواحي عزار⁽⁴³⁾، وتعرب بعلامات الإعراب الأصلية، ومنهم من ألح إعرابها بجمع المذكر السالم، بالواو رفعاً، وبالباء نصباً وجراً. وقد أوردها الفيومي في مادتي (برن)، و(بير)، وذكر في اللفظ لغتين: الإعراب بالحركات الأصلية، وهي اللغة القياسية، ويمنع من الصرف للعلمية لوزن الفعل، ولغة الإعراب بالحروف إلحاقة بجمع المذكر السالم، وهي لغة على غير القياس، كما جاء في قوله: "بَيْرِينُ وَزَنْهُ يَعْيِلُ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْزِيَادَةِ، وَبِعَضُ الْعَزْبِ يُغْرِيُهُ كَجْمَعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْأَوْرَانِ، وَمِثْلُهُ يَقْطِنُ وَيَعْقِدُ، وَهُوَ عَسْلٌ يُعْقَدُ بِالنَّارِ، وَيَعْصِيدُ، وَهُوَ بَعْلَةٌ مُرَّةٌ لَهَا لَبْنٌ لَرْجٌ، وَرَهْرَئُهَا صَفْرَاءٌ"⁽⁴⁴⁾.

وفي موضع آخر أكثر تفصيلاً ذكر قوله: "بَيْرِينُ أَرْضٌ فِيهَا رَمْلٌ لَا تُنْزَكُ أَطْرَافُهُ ... وَأَغْرِبُوهَا إِعْرَابَ نَصِيبِينَ، فَمَنْ جَعَلَ النُّونَ وَالْيَاءَ حَرْفَ إِعْرَابٍ قَالَ بِزِيَادَتِهِ، وَأَصَالَةُ الْيَاءِ أَوْلَى الْكَلِمَةِ مِثْلُ: رَبِّيْنَ وَعَمْرِيْنَ، وَمَنْ تَرَمَ الْيَاءَ، وَجَعَلَ النُّونَ حَرْفَ إِعْرَابٍ مَنْعَهَا الصَّرْفِ لِلتَّائِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ؛ وَلَهُذَا جَعَلَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ أَصْوَلَاهَا بَرِّينَ، وَقَالَ وَرَنْهُ يَعْيِلُ، وَمِثْلُهُ: يَقْطِينَ، وَيَعْقِيدُ، وَهُوَ عَسْلٌ يُعْقَدُ بِالنَّارِ، وَيَعْصِيدُ، وَهُوَ بَعْلَةٌ مُرَّةٌ لَهَا لَبْنٌ لَرْجٌ، وَرَهْرَئُهَا صَفْرَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفُوْلُ بِزِيَادَةِ النُّونِ وَأَصَالَةِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى بَنَاءِ مَفْعُودٍ، وَهُوَ فَعْلِيْنُ بِالْفُتْحِ، وَكَذَلِكَ لَا تُجْعَلُ الْيَاءُ أَوْلَى الْكَلِمَةِ وَالنُّونِ أَصْلَيَّيْنِ؛ لِفَقْدِ فَعْلِيْلٍ بِالْفُتْحِ، فَوَجَبَ تَقْدِيرُ بَنَاءِ لَهُ تَنْظِيرٌ، وَهُوَ زِيَادَةُ الْيَاءِ وَأَصَالَةُ النُّونِ"⁽⁴⁵⁾. وذكر العكبري: "وَأَمَّا (قتسرین) و(بيرين) فمن العرب من يجربه مجرى عشرين، ومنهم من يجعله بالياء في كل حال، ويجعل النون حرف الإعراب"⁽⁴⁶⁾. وذكر سيبويه تفصيلاً موضحاً أن هذا الاستعمال على لغتين من لغات العرب، فمنهم من يعامله معاملة المفرد، فيعربيه بالعلامات الأصلية، ومنهم من يعامله معاملة جمع المذكر السالم فيعرب بالحروف، في قوله: "فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مسلمين قلت: هذا ضربين قد جاء. ولو سميت رجلا: مسلمين على هذه اللغة لقلت: هذا مسلمين، صرف، وأبدل مكان الواو ياء؛ لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء، وصارت كائنة سميتها بمثل: بَيْرِين، وإنما فعلت هذا بهذا حين لم يكن عالمة للإضمamar، وكان عالمة للجمع، كما فعلت ذلك بضربيت حين كانت عالمة للتثنية، فقلت: هذا ضربة قد جاء، وتجعل التاء هاء، لأنها قد دخلت في الأسماء حين قلت هذه ضربة، فوقفت إذا كانت بعد حرف متحرك قلبت التاء هاء حين كانت عالمة للتثنية، وإن سميتها ضرباً في هذا القول أحقته النون، وجعلته بمنزلة رجل سمي برجلين. وإنما كففت النون في الفعل؛ لأنك حين ثنيت، وكانت الفتحة لازمة للواحد حذفت أيضاً في الاثنين النون، ووافق الفتح في ذاك النصب في اللفظ، فكان حذف النون نظير الفتح، كما كان الكسر في هيئات نظير الفتح في: هيئات، وإن سميت رجلا بضربيت أو يضربيت، لم تصرفه في هذا؛ لأنه ليس

⁽⁴⁰⁾ ابن حجر، الديوان، (ص46).

⁽⁴¹⁾ ابن مالك، شرح التسهيل، (ج 1 / ص84).

⁽⁴²⁾ ينظر: أبو حيأن، التتبيل والتمكيل في شرح كتاب التسهيل، (ج 1 / ص 328).

⁽⁴³⁾ ينظر: الصاغاني، التكميلة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، (ج 3 / ص 240). مادة (برن).

⁽⁴⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 45). مادة (برن).

⁽⁴⁵⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص 279). مادة (بير).

⁽⁴⁶⁾ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، (ج 1 / ص 115). وابن منظور، لسان العرب، (ج 5 / ص 393).

له نظيرٌ في الأسماء؛ لأنَّك إن جعلت النون علامةً للجمع فليس في الكلام مثل: جَعْفِرٌ، فلا تصرفه، وإن جعلته علامةً للفاعلات حكيته، فهو في كلا القولين لا ينصرف⁽⁴⁷⁾.

يلاحظ في هذا الموضع أنَّ بعض العرب يستعمل هذا اللفظ ملحَّاً إِيَاه بجمع المذكر السالم، وهذا مستعمل في لغة العرب نحو: زيدبن وعمربن، ذاكراً العلة؛ مرجعاً الأمر إلى لغات العرب، فالإياء في أوله على هذه اللغة أصلية من بنية الكلمة، والإياء والنون علامةٌ لإعراب زائدتين، وزنُ اللَّفْظِ (فَعْلِينَ)، وذكر أنَّ مَنْ أَعْرَبَ بالحركات الأصلية جعل الإياء والنون في آخر اللفظ أصليتين، والإياء في أوله زائدة، من مادة (برن)، ومنعها من الصرف التأنيث والعلمية، وزنه (يَقْعِيلَ)، وعلل ذلك لعدم جواز زيادة الإياء الثانية، وأصلالة النون؛ لأنَّه يؤدي إلى بناء مفقود، وهو وزن (فَعْلِينَ) بفتح الفاء، مما يلاحظ أيضًا ذكر العلة في موضع آخر، وهذه إحدى طرقه في عرض مادته اللغوية.

- جمع (عَضَة) على (عِضِينَ):

تلحق أسماء بجمع المذكر السالم في إعرابه، وليس على شروطه، وذلك مُطْرَد في كُلِّ ثُلَاثِي حُذفت لامه، وعُوْضَ منها "هاء" التأنيث، ولم يُكَسِّرْ، نحو: عَضَةٌ وعِضِينَ، وعَزَّةٌ عَزِينَ، وثُبَّةٌ وثِبِينَ، وسَنَةٌ وسِنِينَ، فافتَّصَرَ بها على السماع. وذكر الفيومي أنَّ جمعها جمع مذكر سالم على غير قياس في قوله: **وَالْعَضَةُ الْقِطْعَةُ مِنْ الشَّيْءِ، وَالْجُرْعَةُ مِنْهُ، وَلَامُهَا وَأَوْ مَحْوُفَةُ، وَالْأَصْلُ عِصْوَةُ، وَالْجَمْعُ عِصْوَنَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ مِثْلُ سِنِينَ**⁽⁴⁸⁾. فيلاحظ أنَّه قال بأَنَّ المحفوف هو الواو، فاللفظ عنده مشتقٌ من (عضو). وقال ابن هشام: "الثاني: جموع تكسير، وهي: بنون، وحرون، وأرضون، وسنون، وبابه، فإنَّ هذا الجمع مُطْرَد في كلِّ ثُلَاثِي حُذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر، نحو: عَضَةٌ وعِضِينَ، وعَزَّةٌ عَزِينَ، وثُبَّةٌ وثِبِينَ"⁽⁴⁹⁾، وذهب الفراء إلى أنها لهجة أسد، وتميم، وعامر⁽⁵⁰⁾، وقد اختلف اللغويون في اللام المحفوفة، فقيل: الواو أصله (عضو) من التعضية، وهي التقيق والتتشيّت؛ وقيل الهاء، والأصل (عضة) أو (عضو) بالهاء، من العضة، وهو الكذب والافتراء؛ يقال: فلان كلامه عضه؛ أي: كذب وبهتان، فلام الكلمة هاء، أو واو، كما قال سيبويه: "ومن العرب من يقول في عضةٍ عضيةٌ، يجعلها من العضاه، ومنهم من يقول: عضيةٌ، يجعلها من عضيَّت كما قالوا: سانيت، ومن ذلك قالوا عضواً، كما قالوا: سنوات"⁽⁵¹⁾. والقياس أنَّ تجمع جمع مؤنث سالماً، قال أبو حيان: "أجاز الليث بن المظفر جمع ظبةٍ السيف على ظُبُوتَ، وكأنَّه قاس ذلك على عضةٍ وسنةٍ، حيث قالوا: عضوات وسنوات"⁽⁵²⁾. فقد أورد في هذا الموضع علةً شذوذ الجمع، دون أن يذكر القياس فيه، وقد اتفق مع اللغويين بأنَّ الأصل أن يعرب بالحركات الأصلية. وقد ذكر الفيومي أيضًا مما خرج عن القياس في جمع المذكر السالم (بُرُونَ) جمع (بُرَّة)⁽⁵³⁾، و(الياسَمِينَ)⁽⁵⁴⁾ وقد تم اختصار ما فصلناه فيها، لأنَّ البحث لا يسمح بقصصيه هنا.

ثالثاً: الشذوذ في جمع التكسير:

وقد ذكر الفيومي في معجمه (21) لفظاً جُمِعَ جَمْعَ تكسير شذوذًا، وقد اقتصر الباحثان بتحليل بعض هذه الألفاظ، ومنها:

- جمع (رَحَى) على (أَرْجِيَة):

⁽⁴⁷⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 209). وينظر: (ج 3 / ص 372). وابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 443).

⁽⁴⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 415). مادة (عشه).

⁽⁴⁹⁾ الأنباري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ج 1 / ص 74). وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج 1 / ص 56).

⁽⁵⁰⁾ ينظر: الفراء، معاني القرآن، (ج 2 / ص 92).

⁽⁵¹⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3، ص 452). وينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج 13 / ص 516). مادة (عشه).

⁽⁵²⁾ أبو حيان، التنبيه والتمكيل، (ج 1، ص 326).

⁽⁵³⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير (ج 1 / ص 46). مادة (برى).

⁽⁵⁴⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 681). مادة (بس).

ذكر الفيومي شذوذ جمع (رحى) على (أرجحية) في قوله: "الرَّحْيَ مُقْصُورُ الطَّاحُونُ وَالصِّرْسُ أَيْضًا، وَالْجَمْعُ: أَرْجَحٌ، وَأَرْخَاءٌ مِثْلُ: سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ، وَرِبَّمَا جَمِعْتُ عَلَى أَرْجَحِيَةٍ، وَمَنْعَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَقَالَ: هُوَ حَطَّاً، وَرِبَّمَا جَمِعْتُ عَلَى رُحْيٍ عَلَى فُؤُولٍ، وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيُّ: وَالْأَخْتِيَارُ أَنْ تَجْمَعَ الرَّحَى عَلَى أَرْخَاءٍ، وَالْفَقَا عَلَى أَفْقَاءٍ، وَاللَّذَّى عَلَى أَنْدَاءٍ؛ لِأَنَّ جَمْعَ فَعْلٍ عَلَى أَفْعَلَةٍ شَادٌ، وَقَالَ الرَّجَاجُ أَيْضًا: الرَّحَى أُنْثَى، وَتَصْغِيرُهَا: رُحْيَةٌ، وَالْجَمْعُ: أَرْحَاءٌ، وَلَا يَجُوزُ أَرْجَحَيَةٌ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَةٍ جَمْعُ الْمَمْدُودِ، لَا الْمُقْصُورِ، وَلَيْسَ فِي الْمُقْصُورِ شَيْءٌ يُجْمِعُ عَلَى أَفْعَلَةٍ"⁽⁵⁵⁾. فقد ذكر أن القياس والاختيار في جمع (رحى): (أرجح، وأرخاء)، أما (أرجحية)، فعنه غير مقبول؛ موضحا ذلك من قوله: (وَرِبَّمَا جَمِعْتُ عَلَى أَرْجَحِيَةٍ)، وكذلك استثنائه برأي أبي حاتم الذي منعه، وعدم اختيار ابن الأنباري لهذا الجمع الذي عده جمعاً شاداً، وعدم إجازة الرجاج له؛ مستأنسا بالعلة الذي ذكرها بأن (فعل) لا يجمع على أفعلة، ولأن (فعلة) جمع الممدود لا المقصور، وكذلك اللغويون منهم من منع هذا الجمع، وجعله شاداً، فقد وصفه الأخفش بأنه ليس من كلام العرب، إنما هو من كلام المولدين⁽⁵⁶⁾. ووصفه الرضي بالشذوذ في قوله: "وَشَدَّ رَحِيْ وَأَرْجَحِيَةٌ"⁽⁵⁷⁾. ووصفه الأزهري بالخطأ في نقله عن أبي حاتم⁽⁵⁸⁾، وكذلك ابن منظور، والفiroz آبادي عَدَاه نادراً⁽⁵⁹⁾. فالفيومي لم يصرح بشذوذه، وإنما ذكر لفظ (ربما) الذي يوحى بقلته، وكذلك مما يلاحظ أنه استند على أقوال اللغويين في شذوذ هذا الجمع مكتفيا بتعليلاتهم، كما فعل باستناده على العلة التي ذكرها الزجاج.

- جمع (سفينة) على (سفين):

ذكر الفيومي شذوذ جمع (سفينة) على (سفين) في قوله: "السَّفِينَةُ مَعْرُوفَةٌ، وَالْجَمْعُ سَفِينٌ بِحَفْنِ الْهَاءِ، وَسَفَائِنٌ، وَيُجْمِعُ السَّفَيْنُ عَلَى سُفِنٍ بِصَمَمَيْنِ، وَجَمْعُ السَّفَيْنَةِ عَلَى سَفِينٍ شَادٌ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ الْهَاءُ بِأَبِهِ الْمَخْلُوقَاتُ، مِثْلُ: تَمَرَّةٌ وَتَمَرٌ، وَتَلْخَةٌ وَتَلْخُلٌ، وَأَمَّا فِي الْمَصْنُوعَاتِ مِثْلُ: سَفِينَةٌ وَسَفِينٌ فَمَسْمُوعٌ فِي الْأَفْاظِ قَلِيلَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ السَّفَيْنُ لُغَةٌ فِي الْوَاحِدَةِ، وَهِيَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ، لِأَنَّهَا تَسْفِنُ الْمَاءَ؛ أَيْ: تَقْشِرُهُ، وَصَاحِبُهَا سَفَانٌ"⁽⁶⁰⁾. فقد علل شذوذ هذا الجمع بأن الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء يجمع على (فعل) في باب المخلوقات، لا المصنوعات، فهو عنده قليل مسموع في اللفاظ قليلة، وذكر بأن ذلك لغة من لغات العرب ويدو أن هذه اللغة هي لغةبني تغلب عمرو بن كلثوم [من الوافر]:

مَلَأْنَا الْبَرَ حَتَّى صَاقَ عَنَا
وَمَاءُ الْبَحْرِ نَمْلَأُهُ سَفِينَا⁽⁶¹⁾

وقد ذكر الزمخشري علة شذوذ جمع (سفينة) على (سفين) اسم جنس جمعي، يميز بينه وبين مفرده بالتاء؛ غير أن ذلك يقع في المخلوقات، لا المصنوعات، وقد جاء على غير قياس، وذلك في قوله: "وَيَقُولُ الاسم المفرد على الجنس، ثُمَّ يميِّزُ مِنْهُ واحده بالباء، وَذَلِكَ نَحْوُ تَمَرٌ وَتَمَرَّةٌ، وَحَنْظَلٌ وَحَنْظَلَةٌ، وَبَطِيخٌ وَبَطِيْخَةٌ، وَسَفَرْجَلٌ وَسَفَرْجَلَةٌ، وَإِنَّمَا يَكْثُرُ هَذَا فِي الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ دُونَ الْمَصْنُوعَةِ، وَنَحْوُ سَفِينَةٍ وَسَفِينَةٍ، وَلَبِنٌ وَلَبِنَةٌ، وَقَلْنَسٌ وَقَلْنَسَةٌ لَيْسَ بِقِيَاسٍ"⁽⁶²⁾. وقد ذكر ابن دريد هذا الجمع دون القول بشذوذه في قوله: "سَفِينَةٌ (فعيلة) بِمَعْنَى (فَاعِلَةٍ)، كَأَنَّهَا تَسْفِنُ الْمَاءَ، أَيْ تَقْشِرُهُ، وَالْجَمْعُ: سَفَائِنٌ، وَسُفَنٌ"⁽⁶³⁾.

⁽⁵⁵⁾ المصدر السابق، (ج 1 / ص 223). مادة (رحى).

⁽⁵⁶⁾ ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج 3 / ص 331). وينظر: ناظر الجيش، تمييد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (ج 9 / ص 464).

⁽⁵⁷⁾ الأستريابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج 2 / ص 329).

⁽⁵⁸⁾ ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج 3 / ص 499).

⁽⁵⁹⁾ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ج 4 / ص 366). مادة (رحى).

⁽⁶⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير (ج 1 / ص 280). مادة (سفن).

⁽⁶¹⁾ ينظر: الزوزني، شرح المعلمات السبع، (ص 179).

⁽⁶²⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 322). وينظر: الأستريابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج 2 / ص 193).

⁽⁶³⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 13 / ص 210). مادة (سفن).

وذهب سيبويه إلى أن القياس فيما كان على (فعيلة)، وعدد حروفه أربعة، وفيه هاء التأنيث، فقياس تكسيره (فعائل) وتكسيره على (فعل) قليل، وذلك في قوله: "وَمِمَّا مَا كَانَ عَدْ حُرُوفَهُ أَرْبَعَةُ حُرُوفٌ، وَفِيهِ هَاءُ التَّأْنِيَّةُ، وَكَانَ (فَعِيلَةً) فَإِنَّكَ تَكْسِرُهُ عَلَى فَعَائِلٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ صَحِيفَةٍ وَصَحَافَةٍ، وَقَبِيلَةٍ وَقَبَائِلٍ؛ وَكَتِيبَةٍ وَكَتَابَاتٍ، وَسَفِينَةٍ وَسَفَانَ، وَحَدِيدَةٍ وَحَدَائِدٍ. وَذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، وَرَبِّمَا كَسَرَهُ عَلَى فَعْلٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالُوا: سَفِينَةٌ وَسُفْنٌ، وَصَحِيفَةٌ وَصُحْفٌ، شَبَهُوا ذَلِكَ بِقَلِيلٍ وَقُلْبٍ، كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا سَفَنٍ وَصَحِيفَ حِينَ عَلِمُوا أَنَّ الْهَاءَ ذَاهِبٌ، شَبَهُوهُا بِجَفَارٍ حِينَ أَجْرِيتَ مَجْرِيَ جَمِدٍ وَجَمَادٍ"⁽⁶⁴⁾. فالقياس في (سفينة) أَنْ تجمع على (سفن)؛ لأنَّ قياس (فعيل) مِثْل (فعال) في أَنَّ الزيادة فيه مَدَّ ثالثة، وفي عدد الحروف، فقلته كقلتها، نحو: أَجْرِيَة، وَأَفْزَة، وَأَرْغَفة، وفي الكثرة (فعل) نحو: قُلْلٌ، وَحُمْرٌ، وَقُضْبٌ، وَرُغْفٌ، وَسُرْرٌ، وَحُمْلٌ (فعيل) المذكر على (فعيلة) كما حُمْلٌ (فعيلة) على (فعيل) في نحو: صُحْفٌ، وَسُفْنٌ جَمْع صَحِيفَةٍ وَسَفِينَةٍ⁽⁶⁵⁾. فقد ذكر عدد من اللغويين شذوذ هذا الجمع كابن الحاجب في قوله: "ونحو (سفين) و(بن) و(قلنس) ليس بقياس"⁽⁶⁶⁾.

فقد عَلَى الفيومي شذوذ هذا الجمع بما قاله غيره من اللغويين بِأَنَّ الجَمْعَ الْذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ الْهَاءِ يَجْمِعُ عَلَى (فعل) في بَابِ الْمُخْلوقَاتِ، لَا الْمُصْنوعَاتِ، فَهُوَ عَدْهُ قَلِيلٌ مَسْمُوعٌ فِي الْأَفْاظِ قَلِيلَةٍ، وَذَكَرَ بِأَنَّ ذَلِكَ لِغَةٌ مِنْ لِغَاتِ الْعَرَبِ دُونَ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى أَصْحَابِهَا.

- جَمْعُ (حُرَّة) عَلَى (حَرَائِرُ)، وَ(مُرَّة) عَلَى (مَرَائِرُ):

ذَكَرَ الفَيُومِيُّ فِي جَمْعِ مُرَّةٍ عَلَى مَرَائِرٍ فِي قَوْلِهِ: "وَالْأَنْثَى مُرَّةٌ، وَجَمْعُهَا مَرَائِرٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽⁶⁷⁾. وَذَكَرَ فِي جَمْعِ حُرَّةٍ عَلَى حَرَائِرٍ، وَأَنَّ ابْنَ فَارِسَ قَالَ بَعْدِ قِيَاسِهِ فِي قَوْلِهِ: "قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا هَذَا الْبَنَاءُ، وَيَتَعَدَّ بِالْتَّضْعِيفِ، فَيُقَالُ: حَرَزْنَةٌ تَحْرِيزًا إِذَا أَعْتَقْتُهُ، وَالْأَنْثَى حُرَّةٌ، وَجَمْعُهَا حَرَائِرٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽⁶⁸⁾. وَقَدْ عَلَى أَنَّ وزْنَ (فعلة)، بِضمِّ الْفَاءِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ، الصَّفَةِ قِيَاسِ جَمْعِهِ (فعل)، بِضمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ، نحو: غُرْفَةٌ وَغُرْفَ، وَسَنَةٌ وَسُنَّةٌ فِي قَوْلِهِ: "وَلَنْ جَمَعْتِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَتَائِ فَبَابُهَا فُعْلٌ نَحْوُ غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ وَسَنَّةٍ وَسُنَّةٍ وَشَدٌّ مِنْ ذَلِكِ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ وَنِسَاءٌ حَرَائِرٌ وَشَجَرَةٌ مُرَّةٌ وَشَجَرَ حَمَّاجَةُ الْجَمْعِ عَلَى فَعَائِلٍ"⁽⁶⁹⁾. وَذَكَرَ الفَيُومِيُّ أَيْضًا أَنَّ السَّهِيلِيَّ قَالَ إِنَّهَا مَحْمُولَةٌ فِي جَمِيعِهَا عَلَى الْمَرَادِفِ فِي قَوْلِهِ: "قَالَ السَّهِيلِيُّ: وَلَا نَظِيرٌ لَهُمَا وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْحُرَّةَ هِيَ الْكَرِيمَةُ وَالْعَقِيلَةُ عِنْهُمْ، فَحُمِلَتْ فِي الْجَمْعِ عَلَى مُرَادِفَهَا"⁽⁷⁰⁾. وَعَلَى ابْنِ مَالِكٍ شذوذُ هَذَا الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: "وَشَدٌّ مِنْ الْمَؤْنَثِ جَمْعٌ ضَرَّةٌ وَحُرَّةٌ عَلَى ضَرَائِرِ وَحَرَائِرِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ قَبْلَ آخِرِهَا حَرْفَ مَدَّ"⁽⁷¹⁾. وَذَكَرَ ابْنُ خَالِوِيَّ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لِيُسَمِّي مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي قَوْلِهِ: "لَا يَسِمُّ فِي كَلَامِهِمْ فَعْلَةً جَمْعٌ عَلَى فَعَائِلٍ إِلَّا ضَرَّةٌ وَضَرَائِرُ، وَكَنْتَهُ وَكَنَائِنُ، وَجَرَّةٌ وَجَرَائِرُ مِنَ الصَّوْفِ، وَقَدْ قَيَّلَ: حِرَّةٌ، فَأَمَّا حُرَّةٌ وَحَرَائِرُ فَهِيَ فَعْلَةٌ"⁽⁷²⁾. وَجَعَلَهُ الشَّاطِبِيُّ نَادِرًا فِي قَوْلِهِ: "وَكَنْتَهُ وَكَنَائِنُ، وَضَرَّةٌ وَضَرَائِرُ، وَحُرَّةٌ وَحَرَائِرُ. وَهَذَا كَلِهِ نَادِرٌ"⁽⁷³⁾.

⁽⁶⁴⁾ سيبويه، الكتاب، ج 3 / ص 610.

⁽⁶⁵⁾ الأسترياذاني، شرح شافية ابن الحاجب، ج 2 / ص 131-132.

⁽⁶⁶⁾ ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف والخط، (ص 54).

⁽⁶⁷⁾ الفيومي، المصباح المنير، ج 2 / ص 568. مادة (مرر).

⁽⁶⁸⁾ المصدر السابق، ج 1 / ص 128. مادة (حرر).

⁽⁶⁹⁾ المصدر نفسه، ج 1 / ص 696.

⁽⁷⁰⁾ المصدر نفسه، ج 1 / ص 696.

⁽⁷¹⁾ ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، (ص 50).

⁽⁷²⁾ ابن خالويه، ليس من كلام العرب، (ص 358).

⁽⁷³⁾ الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج 7 / ص 203).

فيلاحظ أن الفيومي جاء موافقاً للغوبيين في شذوذ هذا الجمع، وذكر علة شذوذه بأن وزن (فُعلَة) قياس جمعه (فُعل)، فهو لم يصرّح بذكر القياس، ولكنه قد ذكره ضمن ألفاظ على البناء نفسه، نحو: غُرفة وغُرف، وسُنة وسُنن.

- ومن هذه الجموع الشادة أيضاً التي ذكرها الفيومي: جمع (فارس) على (فوارس)⁽⁷⁴⁾، و(سقيم) على (سقمي)⁽⁷⁵⁾، و(أري) على (أروى)⁽⁷⁶⁾، و(أرض) على (أراضي)⁽⁷⁷⁾، و(ليل) على (ليلي)⁽⁷⁸⁾، و(رديف) على (رُدافي)⁽⁷⁹⁾، و(فرد) على (فرادي)⁽⁸⁰⁾، و(إلهاب) على (أَهَب) بفتحتين⁽⁸¹⁾، و(أَجْرَب) على (جراب)⁽⁸²⁾، و(حُلْقة) على (خلق)⁽⁸³⁾، و(الذَّكَر) على (مَذَاكِير)⁽⁸⁴⁾، و(باطل) على (أباطيل)⁽⁸⁵⁾، و(أعْجَف) على (عجاف)⁽⁸⁶⁾، و(عَزْف) على (المعاذف)⁽⁸⁷⁾، و(فُوَهَة) على (أفواه)⁽⁸⁸⁾، (قرية) على (قُرَى)⁽⁸⁹⁾، و(لَامَة) على (لُومٍ)⁽⁹⁰⁾.

المبحث الثاني

الشذوذ في المصادر والمشتقات

أولاً: الشذوذ في المصادر:

وقد ذكر الفيومي موضعين من الشذوذ في المصادر، هما: مجئ المصدر على (فُعُول)، ومصدر المرة من الحجّ، وذلك على النحو الآتي:

- مجئ المصدر على (فُعُول):

ذكر الفيومي أن وزن (فُعُول)، بضم الفاء والعين، من الأبنية الخاصة بالمصدر التي لا يشاركه بهذا به اسم مفرد، وما جاء من المصادر على (فُعُول) بفتح الفاء شاد، ومثل على ذلك بـ(هَوَى)، وـ(قَبُول)، وـ(لَوْلَع)، وـ(وَرْزُوغ)، وذكر أن الأخفش قال إنهم لغتان، في قوله: "الفُعُول بضم الفاء من أبنية المصادر لا يشاركها فيها اسم مفرد، ولا يوجد مصدر على فُعُول بالفتح إلا ما شدَّ تَحْوُّ: الْهَوَى مِنْ قَوْلِهِمْ هَوَى الْحَجَرُ هَوَىًّا، وَالْقَبُولُ، وَاللَّوْلَعُ، وَالوَرْزُوغُ تَحْوُّ: قَبِيلَهُ قَبُلاً، وَأَمَّا الْوُضُوءُ فِي الْأَصْمَمِ مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَالسُّحُورُ بِالْأَصْمَمِ مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا يَتَسَحرُ بِهِ، وَالْفُطُورُ بِالْأَصْمَمِ مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا يَفْطُرُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهُهُ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ هَذَا أَيْضًا فِي

⁽⁷⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 467). مادة (فُرس).

⁽⁷⁵⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 361). مادة (سقم).

⁽⁷⁶⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 1 / ص 12). مادة (أري).

⁽⁷⁷⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 12). مادة (أرض).

⁽⁷⁸⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 651). مادة (ليل).

⁽⁷⁹⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 224). مادة (ريف).

⁽⁸⁰⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 466). مادة (فرد).

⁽⁸¹⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 28). مادة (أَهَب).

⁽⁸²⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 94). مادة (جرب).

⁽⁸³⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 146). مادة (خلق).

⁽⁸⁴⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 208). مادة (ذكر).

⁽⁸⁵⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 51). مادة (بطل).

⁽⁸⁶⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 394). مادة (عَجْف).

⁽⁸⁷⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 407). مادة (عَزْف).

⁽⁸⁸⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 448). مادة (فوه).

⁽⁸⁹⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 500). مادة (قرى).

⁽⁹⁰⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 560). مادة (لوم).

معاني القرآن، ثم قال: وزعموا أنهم لغتان بمعنى واحد⁽⁹¹⁾. وهذا ما جاء في المعاجم كما ورد عند الجوهرى في قوله: "قال البىزىدى: الوضوء بالضم المصدر، وحکى عن أبي عمرو ابن العلاء: القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره، وذكر الأخفش في قوله تعالى: «وَقُرْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ» [البقرة/24]، فقال: الوقود الحطب بالفتح، والوقود بالضم: الاتقاد، وهو الفعل. قال: ومثل ذلك الوضوء وهو الماء، والوضوء وهو الفعل، ثم قال: وزعموا أنهم لغتان بمعنى واحد، تقول: الوقود والوقود، يجوز أن يعني بهما الحطب، ويجوز أن يعني بهما الفعل، وقال غيره: القبول واللوع مفتوحان، وهما مصدران شاذان، وما سواهما من المصادر فمبني على الضم"⁽⁹²⁾. وقد ذكر ابن منظور عن ابن بري أن هذه المصادر الشاذة التي على بناء (فعول) بالفتح خمسة، في قوله: "ونقلت الشيء وقبلته قبولاً، بفتح القاف، وهو مصدر شاذ، وحکى البىزىدى عن أبي عمرو بن العلاء: القبول، بالفتح، مصدر، قال: وإن أسمع غيره. قال ابن بري: وَذَدْ جَاءَ الْوَضُوءُ وَالْطَّهُورُ وَالْوَلْعُ وَالْوَقْدُ وَعِدَّهُمْ مَعَ الْقَبْوْلِ خَمْسَةً"⁽⁹³⁾.

فقد اتفق الفيومي مع اللغويين في شذوذ مجيء المصدر على وزن (فعول) بفتح الفاء، وعلل هذا الشذوذ بما قاله الأخفش في خصوصه للغات العرب، ومما يلاحظ أنه لم ينسب هذه اللغة، وإنما اكتفى بنسبة القول للأخفش.

مصدر المرة من الحج:

يساغ اسم المرة من الفعل الثلاثي قياساً على زنة (فتحة) بفتح الفاء وسكون العين⁽⁹⁴⁾، نحو: قَعَدَ قَعْدَة، وجَلَسَ جَلْسَة، وخرج عن القياس (حجّة) و(رؤيه)، وقد ذكر الفيومي أن (الحجّة) مصدر المرة من (الحجّ)، وجعله من باب الشذوذ في قوله: "فالحجّ الفصل للنسك، والدّجّ الفصل للتجارة، والاسمُ الحجّ بالكسر، والحجّةُ المرةُ بالكسر على غير قياسٍ"⁽⁹⁵⁾. وذكر ذلك الأزهري عن الكسائي قوله: الأزهري: "أبو عبيد عن الكسائي: كلام الغرب كله على فعلت فولة، إلا قوله: حجّت حجّة ورأيته رؤية"⁽⁹⁶⁾. فقد ثبت أن لغة الكسر في (حجّة) شاذ، وهذا ما جعل ابن خالويه يذكره في باب ليس في كلام العرب: المصدر للمرة إلا على فولة، نحو: سجدت سجدة واحدة، وقامت قمة واحدة، إلا حرفين: حجّت حجّة واحدة، بالكسر، ورأيته رؤية واحدة، بالضم، وسائر الكلام بالفتح⁽⁹⁷⁾. فقد وافق اللغويين في ذلك، وقد ذكر الشذوذ، ولم يعلل لذلك، ولعل ذلك مردود إلى أن قياس اسم المرة وزن واحد (فتحة).

ثانياً: الشذوذ في المشتقات:

أولاً- الشذوذ في اسم الفاعل:

- بناء (فَاعِلٍ) من (فَعَلَنْ):

تحدّث الفيومي عن شذوذ استعمال بناء (فَاعِلٍ) من (فَعَلَنْ)، ذاكراً بعض الأمثلة من ذلك كـ: (أورس الشجر فهو وارس، وأ محل البلد فهو ماحل، وغيره، وأن قياسه (مفعول)، مفسّراً ذلك بثلاثة تفسيرات، أولها: أنه جاء على اعتبار الأصل، وذلك من خلال بناء الصيغة على الحروف الثلاثة الأصلية في قوله: "وَشَدَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلَيْنِ الْفَاظُ، فَبَعْضُهَا جَاءَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ إِمَّا اعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ، وَهُوَ عَدْمُ الرِّيَادَةِ نَحْنُ: أُورَسُ الشَّجَرُ إِذَا احْصَرَ وَرَقُهُ فَهُوَ وَارِسٌ، وَجَاءَ مُورِسٌ قَلِيلًا، وَامْحَلَ الْبَلْدُ فَهُوَ مَاحِلٌ، وَأَمْلَحَ الْمَاءُ فَهُوَ مَالِحٌ، وَأَغْصَى اللَّيْلُ فَهُوَ غَاصِّ وَمَغْصِّ عَلَى الْأَصْلِ أَيْضًا، وَأَقْرَبَ الْقَوْمُ إِذَا كَانَتْ إِلَيْهِمْ قَوَارِبٌ فَهُمْ قَارِبُونَ، قَالَ ابْنُ الْقَطَّاعِ: وَلَا يَقُولُ مُغَرِّبُونَ عَلَى الْأَصْلِ"⁽⁹⁸⁾. وذكر من ذلك أيضاً: "وَأَغْصَى اللَّيْلُ أَظْلَمَ، فَهُوَ غَاصِّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَمَغْصِّ عَلَى الْأَصْلِ لِكَثْنَةِ

⁽⁹¹⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 699).

⁽⁹²⁾ الجوهرى، الصحاح، (ج 1 / ص 81). مادة (وضاء).

⁽⁹³⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 11 / ص 540). مادة (قبل).

⁽⁹⁴⁾ ينظر: ابن مالك، إيجاز التعريف، (ص 76).

⁽⁹⁵⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 121). مادة (حجج).

⁽⁹⁶⁾ الأزهري، تهذيب اللغة، (ج 3 / ص 250)، وينظر: الزبيدي، تاج العروس، (ج 5 / ص 463).

⁽⁹⁷⁾ ابن خالويه، ليس في كلام العرب، (ص 35).

⁽⁹⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 689).

قليل⁽⁹⁹⁾. فقد ذكر أن قياس اسم الفاعل من (أغضى)، وأن (غاض) على غير قياس. وذكر الفيومي أن استعمال (أرمل) لمن فقد زاده على غير قياس، والقياس في ذلك (مرمل) في قوله: "وَأَرْمَلَ الرَّجُلُ بِالْأَلْفِ إِذَا نَفَدَ زَادُهُ وَافْتَرَ، فَهُوَ مُرْمَلٌ، وَجَاءَ أَرْمَلٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹⁰⁰⁾. وهذا ما ذكره ابن جني: "ونظير مجيء اسم المفعول هبنا على حذف الزيادة نحو: أحبيته فهو محظوظ مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً، وذلك نحو قوله: أورس الرمث فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وأبلق المكان فهو باقل"⁽¹⁰¹⁾. وثانيها: أن هذا البناء جاء باب تداخل لغتين في الاستعمال في قوله: "وَإِنَّا لِمَجِيءِ لُغَةٍ أُخْرَى فِي فِعْلِهِ، وَهِيَ فَعْلٌ، وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً الْإِسْتِعْمَالِ، فَيَكُونُ اسْتِعْمَالُ اسْمُ الْفَاعِلِ مَعَهَا مِنْ بَابِ تَنَاهُلِ الْلُّغَتَيْنِ، نَحْوُ أَيْقَعَ الْغُلَامَ فَهُوَ يَافَعُ، فَإِنَّهُ مِنْ يَقْعَ، وَأَعْشَبَ الْمَكَانُ فَهُوَ عَاشِبٌ، فَإِنَّهُ مِنْ عَاشَبٍ"⁽¹⁰²⁾. فقد وصف هذا بقلة الاستعمال، وفي موضع آخر وصف ذلك بأنه لغة رديئة في قوله: "وَلَا يَقُولُ مَالِحٌ إِلَّا فِي لُغَةِ رَدِيَّةٍ"⁽¹⁰³⁾. وقد أشار اللغويون لذلك كما جاء عند السيوطي في قوله: "وقال البطليوسى في شرح الفصيح: المشهور في كلام العرب ماء ملح، ولكن قول العامة مالح لا يعد خطأ، وإنما هو لغة قليلة"⁽¹⁰⁴⁾. وأما التفسير الثالث: فيقوم على أنه لا يقصد بهذه الصيغة اسم الفاعل، وإنما المقصود به صيغة نسب، ويتبين ذلك من قوله: "وَأَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَنِسَ بِاسْمِ فَاعِلٍ لِلْفَعْلِ الْمَذَكُورِ مَعْهُ، بَلْ هُوَ نِسْبَةٌ إِضَافِيَّةٌ، بِمَعْنَى: ذُو الشَّيْءِ، فَقُولُهُمْ: أَنْخَلَ الْبَلْدَ فَهُوَ مَاحِلٌ؛ أَيْ: ذُو مَحْلٍ، وَأَعْشَبَ فَهُوَ عَاشِبٌ؛ أَيْ: ذُو عَشَبٍ، كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ لَائِنٌ وَتَامِرٌ؛ أَيْ: ذُو لَبِنٍ وَذُو تَمِرٍ"⁽¹⁰⁵⁾. ونجد أن هذا التفسير ذهب إليه أكثر اللغويين، كما جاء عند ابن القوطية⁽³⁶⁷⁾: في قوله: "ومحل فلان بفلان محلًا: سعي عليه؛ وأ محل البلد: أجدب، وزمان محل: ذو محل، مثل ابن وتامر"⁽¹⁰⁶⁾. وعند ابن القطاع⁽⁵¹⁵⁾: في قوله: "و محل" و " محل" محلًا كذلك، و " محل" البلد أجدب، والقوم أمحوا، وزمان محل ذو محل مثل: لابن وتامر⁽¹⁰⁷⁾، ومن الذين قالوا بهذا التفسير ابن سيده⁽¹⁰⁸⁾. فمما يلاحظ أن الفيومي قدّم تفسيرات متعددة لهذه الظاهرة في استعمال صيغة (فاعل) من (أفعل)، وذكر القياس في ذلك (مفعول)، وضرب عدداً من الأمثلة؛ مقدماً عدداً تفسيرات لهذه الظاهرة في مواضع مختلفة من كتابه على حسب المادة اللغوية لكل لفظ.

- اسم الفاعل من أحسن (محسن) بفتح ما قبل الآخر:

يصاغ اسم الفاعل من (أفعل) بقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة مع كسر ما قبل الآخر، أمّا اسم المفعول منه فيصاغ بفتح ما قبل الآخر، وذكر الفيومي قياس اسم الفاعل من (أحسن): (محسن) بكسر ما قبل الآخر، وشذوذ (محسن) بفتح ما قبل الآخر في قوله: "وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَحْسَنٍ إِذَا تَرَوْجَ مُحْسِنٍ بِالْكَسْرِ عَلَى الْقِيَاسِ قَالَهُ ابْنُ الْقَطَّاعِ، وَمُحْسَنٌ بِالْفَتْحِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالْمَرَأَةُ مُحْسَنَةٌ بِالْفَتْحِ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹⁰⁹⁾. وعلل الرضي بأنه قد يستغني عن اسم الفاعل باسم المفعول في بعض الألفاظ، في قوله: "وقد استغني عن مفعول بكسر العين بمفعول بفتحها في نحو: أسهب فهو مُسْهَبٌ وأحسن، فهو مُحْسَنٌ، وألْفَحُ، أي أفلس، فهو

⁽⁹⁹⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص 449). مادة (غضي).

⁽¹⁰⁰⁾ المصدر السابق، (ج 1 / ص 239). مادة (رم).

⁽¹⁰¹⁾ ابن جني، الخصائص، (ج 2 / ص 222). وينظر: السيرافي، وشرح أبيات سيبويه، (ج 3 / ص 170).

⁽¹⁰²⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 689).

⁽¹⁰³⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص 587). مادة (ملح).

⁽¹⁰⁴⁾ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (ج 1 / ص 170). وينظر: ابن سيده، المخصص، (ج 2 / ص 447).

⁽¹⁰⁵⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 689).

⁽¹⁰⁶⁾ ابن القوطية، كتاب الأفعال، (ص 150).

⁽¹⁰⁷⁾ ابن القطاع، الأفعال، (ج 3 / ص 167). وينظر: ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (ص 344).

⁽¹⁰⁸⁾ ينظر: ابن سيده، المخصص، (ج 4 / ص 399). وينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، (ص 612).

⁽¹⁰⁹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 139). مادة (حسن).

مُفْجَّ⁽¹¹⁰⁾. وجعله أبو حيان شاذًا⁽¹¹¹⁾. وذكر ابن خالويه في باب ليس في كلام العرب ورود أربعة ألفاظ من ذلك هي: (مُحْصَنُ)، و(مُلْفَجَّ)، و(مُسْهَبٌ)، و(مُجْرَأَشَةٌ)⁽¹¹²⁾.

يلاحظ أنَّ الفيومي قد ذكر لفظاً واحداً على شذوذ هذه الصيغة من اسم الفاعل موافقاً للغويين في شذوذها ذاكراً القياس فيها (مُحْصَنُ) بكسر ما قبل الآخر، مستشهدًا بقول ابن القطاع للتأكيد على شذوذها، ولم يعلَّ على ذلك.

ثانياً- شذوذ الصفة المشبهة:

- الصفة من شَابَ (أشَيْبَ):

تأتي صيغة (أَفْعَل) صفة للدلالة على العيوب والألوان بشرط أن يكون مؤنثها (فَعْلَاءً)، نحو: أحمر حمراء، وأعرج عرجاء، وأما (أشَيْبَ) فقد جاء صفة على غير قياس، وقياسه (شَابَ); لأنَّه لا يقال للمرأة (شَيْبَاءً)؛ إنما يقال: شَابَ شعرها، يقول الفيومي: "شَابَ يَشِيبُ شَيْبَاً وَشَيْبَةً، فَالرَّجُلُ أَشَيْبٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹¹³⁾. فقد ذكر شذوذ هذه الصفة دون أن يعلَّ سبب خروجها عن القياس. وقال الخليل: "شَيْبٌ: الشَّيْبُ: معروف، شَابٌ يَشِيبُ شَيْبَاً وَشَيْبَةً". ورجل أَشَيْبٌ، وقومٌ شَيْبٌ، ولا ينعت به المرأة، لا يقال: امرأة شَيْبَاء، يقال: شَابٌ رَأْسُهَا"⁽¹¹⁴⁾. ولكنَّهم جاءوا بالصفة على معناها، فحملت على أشmet، قال سيبويه: "اعلم أنَّ مؤنث كلِّ أَفْعَل صفة فَعْلَاءً، وهي تجري في المصدر والفعل مجرى أَفْعَل، وقالوا: مَالَ يَمِيلُ وَهُوَ مَائِلٌ وَأَمِيلٌ، فلم يجيئوا به على مَالَ يَمِيلُ، وإنَّما وجه فعل من أمِيلٍ كما قالوا: في الأَصِيد: صَيْدٌ يَصِيدُ صَيْدَنَاً، وقالوا: شَابٌ يَشِيبُ كَمَا قَالُوا: شَاخٌ يَشِيخُ، وقالوا: أَشَيْبٌ كَمَا قَالُوا: أَشَمَطٌ، فجاءوا بِالاسم على بناء ما معناه كمعناه، وبالفعل على ما هو نحوه أيضاً في المعنى"⁽¹¹⁵⁾. وقال ابن منظور: "الشَّيْبُ: مَعْرُوفٌ، قَلِيلٌ وَكَثِيرٌ بِيَاضِ الشَّعْرِ، وَالْمَشِيبُ مِثْلُهُ، وَرُبُّمَا سُمِّيَ الشَّعْرُ نَفْسُهُ شَيْبًا، شَابٌ يَشِيبُ شَيْبًا، وَمَشِيبًا وَشَيْبَةً، وَهُوَ أَشَيْبٌ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ لَأَنَّ هَذَا التَّعْنُتَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ فَعِلْ يَفْعَلُ، وَلَا فَعْلَاءَ لَهُ". قيل: الشَّيْبُ بِيَاضِ الشَّعْرِ. وَيُقَالُ: عَلَاهُ الشَّيْبُ. وَيُقَالُ: رَجُلٌ أَشَيْبٌ، وَلَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ شَيْبَاءُ، لَا تَنْعَثُ بِهِ الْمَرْأَةُ، اكْتَفُوا بِالسُّمْطَاءِ عَنِ الشَّيْبَاءِ، وَقَدْ يُقَالُ: شَابٌ رَأْسُهَا"⁽¹¹⁶⁾. يلاحظ أنَّ الفيومي ذكر شذوذ هذه الصفة دون أن يعلَّ سبب خروجها عن القياس، ولعلَّ مرد ذلك اكتفاء بما ذكره للغويين من قبل.

وكذلك الصفة من فاح أَفْيَحَ فِيَحَاءً: فقد ذكر الفيومي شذوذ الصفة منه (أَفْيَح)⁽¹¹⁷⁾، وانفرد على حد علم الباحثين بهذا الرأي.

ثالثاً- الشذوذ في اسم المفعول:

يتصاغ اسم المفعول من الفعل المتعدي المبني للمفعول، ولا يتصاغ من اللازم اسم مفعول تام إلَّا بواسطة الجار والمجرور، أو الظرف، أو إرادة معنى المصدر، ولذلك نجد سيبويه قد مثلَ عليه بـ(مضروب) في قوله: "إِنْ كَانَ مَفْعُولاً فَهُوَ عَلَى مَثَلِ يَفْعَلْ، فَأَمَّا مَثَلَ مَضْرُوبٍ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَمَّا لَأَرِدَ فِيهِ مِنْ بَنَاتِ الْمَلَكَةِ"⁽¹¹⁸⁾. وقد أوضح ابن عييش ذلك في قوله: "لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَتَّنَ مَفْعُولٌ، إلَّا مَمَّا يَجُوزُ أَنْ يَبْنَى مِنْهُ يَفْعَلْ؛ لَأَنَّهُ جَارٌ عَلَيْهِ، فَلَا تَقُولُ: "مَفْعُومٌ"، وَلَا "مَقْعُودٌ"؛ لَأَنَّهُمَا لَازِمَانُ، كَمَا لَا تَقُولُ: "يَقَامٌ"، وَلَا

⁽¹¹⁰⁾ الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، (ج 3 / ص 415)، وينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (ج 2 / ص 42).

⁽¹¹¹⁾ ينظر: أبو حيان، التنزيه والتمكيل، (ج 10 / ص 302).

⁽¹¹²⁾ ابن خالويه، لين في كلام العرب، (ص 49). وينظر: ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (ص 344).

⁽¹¹³⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 328). مادة (شَيْبَ).

⁽¹¹⁴⁾ الخليل، كتاب العين، (ج 6 / ص 291).

⁽¹¹⁵⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 4 ، ص 27).

⁽¹¹⁶⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 1 / ص 512). مادة (شَيْبَ).

⁽¹¹⁷⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 485). مادة (فَيَحَاءً).

⁽¹¹⁸⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 4 / ص 280).

"يُعَدُّ" ، إِلَّا أَنْ يَتَصلُّ بِهِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، أَوْ ظَرْفٌ ، أَوْ مَصْدَرٌ مُخْصَصٌ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حِينَئِذٍ أَنْ تَبْنِيهِ لِمَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلَّهُ⁽¹¹⁹⁾ . وَقَدْ وَرَدَتْ فِي الْاسْتِعْمَالِ صِيغَةُ (مَفْعُولٌ) مِنَ الْفَعْلِ (أَفْعَلٌ) شَذِيدًا ، وَكَانَ قِيَاسُهَا (مَفْعَلٌ) ، فَقَدْ تَحَدَّثُ الْفَيُومِيُّ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَاصْفَاً إِيَّاهَا بِالشَّذِوذِ ، ذَاكِرًا مِنْ ذَلِكَ :

- (أَجْنَةٌ مَجْنُونٌ) ، (وَأَحَمَّةٌ مَحْمُومٌ) ، (وَأَزْكَمَةٌ مَزْكُومٌ) ، (وَأَسْلَةٌ مَسْلُولٌ) :

فَقَدْ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ : "وَشَدَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ الْأَفْاظَ نَحْوَهُ : أَجْنَةُ اللَّهِ فَهُوَ مَجْنُونٌ ، وَأَحَمَّةُ فَهُوَ مَحْمُومٌ ، وَأَزْكَمَةُ فَهُوَ مَزْكُومٌ ، وَأَسْلَةُ فَهُوَ مَسْلُولٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ : وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنْ فُعْلُ بِغَيْرِ الْفِي ، ثُمَّ بُنِيَ مَفْعُولٌ عَلَى فُعْلٍ ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهٌ لَهُ ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : أَيْضًا مَجْنُونٌ وَمَزْكُومٌ وَمَحْمُومٌ وَمَفْرُورٌ مِنَ الْفَرِّ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ قَدْ رُكِّمَ وَجْنَ ، وَحَكَى السَّرْقَسْطِيُّ أَبْرَزْتُهُ إِذَا أَظْهَرْتُهُ ، فَهُوَ مَبْرُوزٌ ، قَالَ : وَلَا يُقَالُ بَرَزْتُهُ بِغَيْرِ الْفِي وَأَعْلَهُ⁽¹²⁰⁾ . فَيَلْحَظُ أَنَّهُ ذَكَرَ شَذِوذَ بَنَاءِ (مَفْعُولٌ) مِنْ (أَفْعَلٌ) مُسْتَشَهِّدًا بِبَعْضِ الْأَفْاظِ الْوَارِدَةِ فِي الْاسْتِعْمَالِ كَمَنْجُونَ (من (أَجْنَةٌ) ، وَ(مَحْمُومٌ) مِنْ (أَحَمَّةٌ) ، وَ(مَزْكُومٌ) مِنْ (أَزْكَمَةٌ) ، وَ(مَسْلُولٌ) مِنْ (أَسْلَةٌ) ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْاسْتِعْمَالَ شَادٌّ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ ، وَأَبِي زَيْدٍ ، كَمَا أَنَّهُ تَحَدَّثُ فِي مَعْجمِهِ عَنْ شَذِوذِ هَذِهِ الْاسْتِعْمَالِ عِنْدَ تَقْسِيرِهِ لِكُلِّ لَفْظٍ مِنْهَا عَلَى حَدِّهِ ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ - عَلَى سَبِيلِ الْمَتَالِ - عِنْدَ تَقْسِيرِهِ لِ(رُكِّمَ) ، وَ(بَرَزَ) عِنْدَ صِياغَةِ (مَفْعُولٌ) مِنْهُمَا ، كَمَا يَلْاحِظُ أَنَّهُ فِي الْمَوْضِعِ الْسَّابِقِ ذَكَرَ (شَذِوذَ) هَذِهِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَفِي مَوْضِعٍ أَخْرَى ذَكَرَ أَنَّهُ (عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ) ، وَفِي مَوْضِعٍ ثَالِثٍ ذَكَرَ (مِنَ النَّوَادِرِ) ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ : "وَالْأَرْكَامُ وَالْأَرْكَمَةُ بِالضَّمِّ مَعْرُوفٌ وَأَرْكَمَةُ اللَّهِ بِالْأَلْفِ فَرْكَمٌ بِالْبَلَاءِ الْمَفْعُولٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَهُوَ مَزْكُومٌ⁽¹²¹⁾ . وَقَوْلِهِ : "بَرَزَ الشَّيْءُ بُرُوزًا مِنْ بَابِ قَعْدٍ ظَهَرَ وَيَتَعَدَّ بِالْهَمَّةِ فَيَقَالُ أَبْرَزْتُهُ فَهُوَ مَبْرُوزٌ وَهَذَا مِنَ التَّوَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى مَفْعُولٍ مِنْ أَفْعَلٌ⁽¹²²⁾ . وَقَدْ ذَكَرَ سَيِّبُويَّهُ ذَلِكَ فِي (بَابِ مَا جَاءَ فُعْلٌ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ فَعْلِهِ) فِي قَوْلِهِ : "وَذَلِكَ حُنُو : جُنُّ ، وَسُلُّ ، وَرُكِّمٌ ، وَبُرُوزٌ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَالُوا : مَجْنُونٌ وَمَسْلُولٌ ، وَمَزْكُومٌ ، وَمَحْمُومٌ ، وَمَفْرُورٌ ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْحِرْفَةَ عَلَى جَنَّتُهُ وَسَلَّتُهُ ، وَإِنَّمَا يَسْتَعْمِلُ فِي الْكَلَامِ ، كَمَا أَنَّ يَدْعُ عَلَى وَدَعْتُ ، وَيَدَرُّ عَلَى وَدَرْتُ وَإِنَّمَا يَسْتَعْمِلُ عَنْهُمَا بِتَرْكُثٍ ، وَاسْتَغْنَى عَنْ قَطْعٍ بِقُطْعَةِ ، وَكَذَلِكَ اسْتَغْنَى عَنْ جَنَّتُ وَنَحْوُهَا بِأَفْعُلٍ ، فَإِذَا قَالُوا : جُنُّ وَسُلُّ ، فَإِنَّمَا يَقُولُونَ جُعْلٌ فِي الْجَنَّونِ وَالسَّلَّلِ ، كَمَا قَالُوا : حُزْنٌ وَفُسْلٌ وَرُذْلٌ ، وَإِذَا قَالُوا : جُنَيْتُ فَكَانُوهُمْ قَالُوا : جُعْلٌ فِي جَنَّونٍ ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ أَقْبَرْتُهُ فَإِنَّمَا يَقُولُ : وَهَبْتُ لَهُ قَبْرًا ، وَجَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا ، وَكَذَلِكَ أَخْرَنْتُهُ وَأَحْبَبْتُهُ ، فَإِذَا قَلْتَ مَحْزُونٌ وَمَحْبُوبٌ جَاءَ عَلَى غَيْرِ أَحْبَبٍ ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : حَبَّبْتُ ، فَجَاءَ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ⁽¹²³⁾ . نَلَاحِظُ أَنَّ سَيِّبُويَّهُ جَعَلَ الْاسْتِعْمَالَ (فُعْلٌ) مِنْ بَابِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْ صِيغَةِ (أَفْعَلٌ) ، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ مُوجَدٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ الْلُّغَوِيِّ ، كَمَا اسْتَغْنَى عَنْ قَطْعٍ بِقُطْعَةِ . وَذَكَرَ النَّحَاسُ عَدِيدًا مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ أَفْعَلَتُهُ ، فَهُوَ مَفْعُولٌ : أَحْمَمَهُ اللَّهُ ، مِنَ الْحَمَى ، فَهُوَ مَحْمُومٌ ، وَكَذَلِكَ أَسْلَهُ وَأَهْمَهُ ، وَأَحْبَبَتُهُ ، فَهُوَ مَحْبُوبٌ وَمَحْبُّ ، وَأَسْعَدَتُهُ ، فَهُوَ مَسْعُودٌ ، وَأَبْرَرَ اللَّهُ حَجَهُ ، فَهُوَ مَبْرُوزٌ ، وَأَجْنَهُ الْلَّيلُ ، فَهُوَ مَجْنُونٌ ، وَكَذَا مَزْكُومٌ وَمَكْزُورٌ ، فَأَمَّا مَحْزُونٌ فَالْأَصْحُ : حَزْنَهُ⁽¹²⁴⁾ .

فَقَدْ أَسْهَبَ فِي عَرْضِ هَذِهِ الْمَادَةِ فِي مَوَاضِعِ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ مَعْجَمِهِ ، وَذَلِكَ لِتَوَعُّدِ مَوَادَّ هَذِهِ الْأَفْاظِ ، وَقَدْ تَعَدَّدَتْ مَصْطَلَحَاتُهُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ عِنْدَهُ حِينَ يَسْتَعْمِلُ مَصْطَلِحَ الشَّادَّ ، وَغَيْرَ الْقِيَاسِ ، وَالنَّوَادِرُ ، مَمَّا ذَكَرَ الْفَيُومِيُّ أَيْضًا : (أَعْتَقَ مَعْتَوقَ)⁽¹²⁵⁾ ، وَ(أَعْلَمَ مَعْلَوْلَ)⁽¹²⁶⁾ ،

⁽¹¹⁹⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 4 / ص 104). وينظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، (ج 3 / ص 499). والأزهري، شرح التصريح، (ج 2 / ص 43).

⁽¹²⁰⁾ الفيومي، المصباح، (ج 2 / ص 689). وينظر: السرقسطي، كتاب الأفعال، (ج 4 / ص 118).

⁽¹²¹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 254). مادة (رُكِّم).

⁽¹²²⁾ المصدر السابق، (ج 1 / ص 44). مادة (برَزَ).

⁽¹²³⁾ سَيِّبُويَّهُ، الكتاب، (ج 4 / ص 67). وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (ج 3 / ص 112).

⁽¹²⁴⁾ ينظر: النحاس، عمدة الكتاب، (ص 407).

⁽¹²⁵⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 392). مادة (عنق).

⁽¹²⁶⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص 426). مادة (عل).

و(أقرن مقرن)⁽¹²⁷⁾، و(أقر مقرور)⁽¹²⁸⁾، فقد ذكر الفيومي شذوذ هذا الاستعمال ؛ معللاً أنَّ هذه الأفعال الثلاثية لا تتعذرّ بنفسها، وإنما الذي يتعدى منها الرباعي، فمجيء (مفعول) منها شاذٌ لا يقاس عليه، وقياسه (مفعول) من الفعل (أفعول).

رابعاً- الشذوذ في اسم التفضيل (خير، وشر) :

الأصل في (خير، وشر) : (أخير، وأشر)، حُذفت همزتهما للتخفيف، وكثرة الاستعمال، ولم تلفظ الهمزة فيهما إلَّا للتعجب خاصة، كما فعلوا في المعتل، فقالوا: أشرْ بزِيدٍ، وأخْيَرْ بعمرِو؛ وعلة إثباتها في فعلي التعجب والأمر أنَّ استعمالهما في هذين اللفظين اسمًا أكثر من استعمالهما في موضع الكثرة⁽¹²⁹⁾. وذكر الفيومي استعمال الأصل فيهما شاذٌ في قوله: "وَرَجَلٌ شَرٌ؛ أَيْ: دُوْ شَرٌ، وَقَوْمٌ أَشْرَارٌ، وَهَذَا شَرٌ مِنْ ذَاكَ، وَالْأَصْلُ أَشْرٌ بِالْأَلْفِ عَلَى أَفْعُلِ، وَاسْتِعْمَالُ الْأَصْلِ لُغَةً لِبْنِي عَامِرٍ، وَقُرْيَ في الشَّادَّةِ: ﴿مِنْ الْكَذَابُ الْأَشْرُ عَلَى هَذِهِ الْلُّغَةِ﴾ [القرآن 9]⁽¹³⁰⁾. وقوله: "وَهَذَا أَخْيَرٌ مِنْ هَذَا بِالْأَلْفِ فِي لُغَةِ بْنِي عَامِرٍ، كَذَلِكَ أَشْرٌ مِنْهُ، وَسَائِرُ الْعَرَبِ شُقِطُ الْأَلْفِ مِنْهُمَا"⁽¹³¹⁾. فيتضح من حديث الفيومي أنَّ استعمال الأصل شاذٌ، مشيراً إلى أنها لغة لبني عامر، مستشهاداً بالقراءة الشاذة (الأشر)، فقد جاء اللفظان في جميع القراءات المتواترة بحذف الهمزة، وهذا ما أقره اللغويون كأبي حاتم، كما يتضح من قول الالوسي: "لا تکاد العرب تتكلم بالأخْيَرِ والأشْرِ إلَّا في ضرورة الشعر"⁽¹³²⁾. وذكر ابن مالك أنَّ استعمالهما بالهمزة نادر في قوله: "ثم نبهت على أن قولهم: "خير من كذا" و"شر من كذا" الأصل فيه "أخير" و"أشر"، ولا يكادون يستعملون الأصل"⁽¹³³⁾. وجعله ابن جني استعمالهما بالهمزة من الأصول المرفوضة⁽¹³⁴⁾، وذهب أبو حيان إلى أنَّ حذف الهمزة فيهما في التفضيل هو الفصيح المستعمل⁽¹³⁵⁾، وقال السيوطي بأنَّ استعمالهما بالهمز لغة ربيئة غير شائعة⁽¹³⁶⁾. فيلاحظ أنَّ الفيومي لم يخرج عما أقره اللغويون في رفض استعمال الأصل في اللفظين مستشهاداً بالقراءات الشاذة دون أن ينسبها إلى أصحابها، ذاكراً نسبة لغة استعمال الأصل إلى بني عامر.

خامساً- الشذوذ في اسم المكان :

يُضاغُ اسماً الزمان والمكان من الثلاثي على زنة مفعول أو مفعول، ومن غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، ويفرق بينهما السياق، قال سيبويه: "فالمكان والمصدر يبني من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به؛ لأنَّ المصدر مفعول والمكان مفعولٌ فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول؛ لأنَّه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يُفعَل بأول مفعوله، كما أنَّ أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واواً كواو مضروب؛ أنَّ ذلك ليس من كلامهم، ولا مما بنوا عليه، يقولون للمكان: هذا مُحرِجُنا ومُدْخَلُنا، ومُصْبَحُنا ومُمْسَانا، وكذلك إذا أردت المصدر"⁽¹³⁷⁾. وقد خرجت بعض الألفاظ عن القياس، فقالوا في: آوى، وأصبح، وأمسى: مأوى، ومصباح، وممسى، بفتح الميم وقد ذكر بعضها الفيومي في قوله: "وَقَدْ نَصَّ الْأَنْمَةُ عَلَى طَرْدِ الْبَابِ، فَيَقَالُ: مُفْعَلٌ بِضَمِّ الْمِيمِ مِنْ فَعْلٍ، وَاسْتُشْتَيْتَ كَلِمَاتٍ مَسْمُوعَةً حَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ قَالُوا: الْمَأْوَى مِنْ

⁽¹²⁷⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص 500). مادة (قزن).

⁽¹²⁸⁾ المصدر السابق، (ج 2 / ص 496). مادة (قرر).

⁽¹²⁹⁾ الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، (ص 47).

⁽¹³⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1، ص 309). مادة (شرر)، قراءة أبي قلابة، ينظر: المحاسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (ج 2 / ص 299).

⁽¹³¹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 185). مادة (خير).

⁽¹³²⁾ الالوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، (ج 14 / ص 89).

⁽¹³³⁾ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج 2 / ص 1127). وينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج 4 / ص 476).

⁽¹³⁴⁾ ينظر: ابن جني، المحاسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، (ج 2 / ص 299).

⁽¹³⁵⁾ ينظر: أبو حيان، التذليل والتكميل، (ج 10 / ص 246).

⁽¹³⁶⁾ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (ج 1 / ص 178).

⁽¹³⁷⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 4 / ص 95). وينظر: المبرد، المقتصب، (ج 2 / ص 74). والأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج 1 / ص 186).

آوينٌ، ولم يُسمَّ فيِهِ الصَّمُ، وَقَالُوا: الْمَصْبَحُ وَالْمَمْسَى لِمَوْضِعِ الْإِصْبَاحِ وَالْإِمْسَاءِ وَلِوقْتِهِ، وَالْمَخْدَعُ مِنْ أَخْدَعُ الشَّيْءِ، وَأَجْزَأُ عَنْكَ مُجْرًا فَلَانِ بِالصَّمِّ فِي هَذِهِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَبِالْفَتْحِ شَدُودًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا الْمُدْرَكَ فِيمَا حَرَّ عَنِ الْقِيَاسِ، فَأَلْوَجَهُ الْأَخْدُ بِالْأُصُولِ الْقِيَاسِيَّةِ حَتَّى يَصِحَّ سَمَاعٌ⁽¹³⁸⁾. وَعَلَّ ابْنُ مُنْظُرٍ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْيٌ عَلَى أَصْلِ الْفَعْلِ دُونَ اعْتِبَارِ الْزِيَادَةِ فِي فَعْلِهِ: "وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَصْلِ الْفَعْلِ قَبْلَ أَنْ يُرَادَ فِيهِ، وَلَوْ بُنِيَ عَلَى أَصْبَحَ لَقِيلَ مُصْبَحٌ، بِضمِّ الْمِيمِ"⁽¹³⁹⁾.

فقد ذكر الفيومي شذوذ هذا الاستعمال؛ لأنَّ القياس في صياغة اسمِي الزمان والمكان من غير الثلاسي يكون على زنة اسم المفعول بضم الميم في أوله، لا بفتحها، معللاً بأنَّ القياس مبني على السماع.

سادساً - اسم الآلة:

يصاغ اسم الآلة قياساً على ثلاثة أوزان: (مُفْعَل)، و(مُفْعَال)، و(مُفْعَلَة)، نحو: مشَقَر، ومِفْتَاح، ومِكْسَحَة⁽¹⁴⁰⁾. وشدَّ عن هذه الأوزان ألفاظ جاءت بضم الميم في أولها، وكان قياسها كسر الميم، ذكر منها الفيومي في قوله: "إِذَا جَعَلَ الْمُفْعَلَ مَكَانًا فَأَنْتَهَ الْمِيمَ، فَالْمِقْطَعُ اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُقْطَعُ فِيهِ، وَالْمَقْصُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُقْصُ فِيهِ، وَإِنْ جَعَلْتُهُ أَذَاءً كَسْرَتِ الْمِيمَ، فَالْمِقْطَعُ مَا يُقْطَعُ بِهِ، وَالْمَقْصُ مَا يُقْصُ بِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ أَلَّا فَهُوَ مَكْسُورٌ الْأَوَّلُ تَحْوُ: الْمَخَدَّةُ، وَالْمِلْحَفَةُ، وَالْمِقْلَمُ، وَالْمِرْوَحَةُ، وَالْمِيَثَرَةُ، وَالْمِكْسَحَةُ، وَالْمِقْوَدُ، وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ أَحْرُفٌ جَاءَتْ بِالصَّمِّ تَحْوُ: الْمَسْعُطُ، وَالْمَنْخُلُ، وَالْمَشْطُ، وَالْمَدْقُ، وَالْمَدْهُنُ، وَالْمَكْحُلَةُ، وَالْمُحْرُصَةُ، وَالْمَلَأَةُ، وَالْمَنْصُلُ، وَالْمَغْزُلُ فِي لُغَةٍ، وَشَدَّ بِالْفَتْحِ الْمَتَارَةُ وَالْمَنْقُلُ لِلْلُّغْفَةِ، وَمَحْمَلُ الْحَاجَ فِي لُغَةٍ"⁽¹⁴¹⁾.

وفسر سيبويه ذلك بأنَّ هذه الألفاظ لم يذهبوا بها مذهب الفعل، وإنما جعلت أسماء لهذه الأوعية في قوله: "ونظير ذلك: الْمَكْحُلَةُ، وَالْمَحْلَبُ، وَالْمِيَسُمُ، لَمْ تَرِدْ مَوْضِعُ الْفَعْلِ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ لِوَعَاءِ الْكَحْلِ"⁽¹⁴²⁾. فالملحق اسْمٌ ما يُدقَّ به الشيء، و"الْمَدْهُنُ" بضم الميم والهاء لما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره، و"الْمَكْحُلَةُ" لوعاء الكحْل زجاجاً كان، أو غيره⁽¹⁴³⁾. وهذا ما ذكره المطرزي في قوله: "وَاسْمُ الْأَلَّةِ مَا يُعْتَمِلُ وَيُنْقَلُ، وَيَحْيِيُ عَلَى مُفْعِلٍ، وَمِفْعَلَةٍ، وَمِفْعَلٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ فِيهَا كَالْمِنْقُبُ، وَالْمِكْسَحَةُ، وَالْمِصْفَاةُ، وَالْمُقْرَاضُ، وَالْمِفْتَاحُ، وَأَمَّا تَحْوُ الْمَسْعُطُ، وَالْمَنْخُلُ، وَالْمَدْهُنُ فَعَيْنُ مَبْنِي عَلَى الْفَعْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽¹⁴⁴⁾. وذكر ابن الحاجب أنها على غير قياس: "وَتَحْوُ الْمَسْعُطُ وَالْمَنْخُلُ وَالْمَدْقُ وَالْمَدْهُنُ وَالْمَكْحُلَةُ وَالْمُحْرُصَةُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ"⁽¹⁴⁵⁾.

وذكر الفيومي أنَّ هذا للفظ (مشط) فيه لغات دون أن يذكر هذه اللغات وعددتها، دون أن ينسبها، وذكر أنَّ القياس فيها (المشط) بكسر الميم، وهي لغة تميم في قوله: "وَالْمَشْطُ الَّذِي يُمَنْشِطُ بِهِ بِضمِّ الْمِيمِ، وَتَمِيمٌ تَكْسِرُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ أَلَّهُ"⁽¹⁴⁶⁾. وذكر الخليل أنه جاء به لغتان بضم الميم، وسكون الشين وضمها: "الْمَشْطُ وَالْمَشْطُ، لغتان"⁽¹⁴⁷⁾، وذكر ابن سيده لغتين: "ابن السكينة، مُشْطٌ وَمِشْطٌ"⁽¹⁴⁸⁾ وذكر الصاغاني (ت: 650هـ) عن "الكسائي" لغتين فيه بضم الميم والشين: "الكسائي: الْمَشْطُ بِضَمَّيْنِ، وَالْمَشْطُ

⁽¹³⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 192). مادة (درك).

⁽¹³⁹⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 2 / ص 506). مادة (صبح).

⁽¹⁴⁰⁾ يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجومع، (ج 3 / ص 327).

⁽¹⁴¹⁾ الفيومي، المصباح، (ج 2 / ص 694).

⁽¹⁴²⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 4 / ص 91). وينظر: ابن السراج ، الأصول في النحو، (ج 3 / ص 91). والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج 4 / ص 469).

⁽¹⁴³⁾ يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 4 / ص 153).

⁽¹⁴⁴⁾ ابن المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، (ص 531).

⁽¹⁴⁵⁾ الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج 1 / ص 186).

⁽¹⁴⁶⁾ الفيومي، المصباح، (ج 2 / ص 574). مادة (مشط).

⁽¹⁴⁷⁾ الفراهيدي، كتاب العين، (ج 6 / ص 240).

⁽¹⁴⁸⁾ ابن السكينة، إصلاح المنطق، (ج 1 / ص 378).

بالكسر، وأنكره ابن دُرِيد⁽¹⁴⁹⁾. المشط": آلة تسيير الشعر، ج أمشاط ومشاط⁽¹⁵⁰⁾. وذكر ابن منظور: ثلات لغات فيه في قوله: "والمشط والممشط والمتشط": ما مشط به، وهو واحد المنشط، والجمع مشط ومشاط⁽¹⁵¹⁾، وذكر الفيروزآبادي ثلات لغات أيضاً من خلال ذكره أنه من الألفاظ المثلثة في قوله: "المشط، مثلثة، وكتف، وعنق، وعُنْقٌ، ومِنْبَرٌ: آلة يُمْتَشَطُ بها"⁽¹⁵²⁾. وذكر السيوطي أن أبو حيان زاد لغة أخرى (مشط) بكسر الميم والشين في قوله: "وزاد أبو حيان في شرح التسهيل: مشط لغة في المشط"⁽¹⁵³⁾.

فقد ذكر الفيومي الاستعمال الشاذ، وقياسه مرجعاً لهذا الاستعمال إلى لغات العرب دون أن يذكر نسبة اللغة.

المبحث الثالث

الشذوذ في التصغير والنسب

أولاً: الشذوذ في التصغير:

ذكر الفيومي سبعة ألفاظ جاءت مصغرة على غير قياس (شذوذ)، وهي: دابة على دواة، ودرع على ذريع، وغلمة على أغيمة، وأرهر على زهير، أسود على سويند، وكبد على كبيداء، وأكمت على كميّت، وسيقوم الباحثان بتحليل بعض هذه الألفاظ كما جاءت عنده:

- تصغير (دابة) على (دواة):

القياس في تصغير (دابة) على (دواة)، وذلك بضم الأول، وقلب الألف، ولأوا مع فتحها، وزيادة ياء التصغير الساكنة، وسمع تصغيرها على (دواة) على غير قياس، وقد ذكر الفيومي أن القياس في تصغيرها (دواية)، وسمع (دوابة) على غير قياس، في قوله: "كَبَ الصَّغِيرُ يَدِيُّ مِنْ بَابِ ضَرَبَ دَبِيَا وَدَبَ الْجَيْشُ دَبِيَا أَيْضًا سَارُوا سَيْرًا لَنَّا، وَكُلُّ حَيَوانٍ فِي الْأَرْضِ دَائِهٌ وَصَغِيرُهَا دُوَيْنَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ وَسُمِعَ دُوَيْنَةٌ يَقْلِبُ الْيَاءَ أَفَّا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹⁵⁴⁾. وهذا ما حکاه أبو زيد، قال الشاطبي: "وحكى أبو زيد عن بعضهم في تصغير دابة: دواة، يريد: دواية، فأبدل من ياء التصغير ألفاً"⁽¹⁵⁵⁾. وذكر ابن خالويه في كتاب ليس في كلام العرب: "تصغير بألف إلا حرفين، ذكرهما أبو عمرو الشيباني عن أبي عمرو الهذلي: دواة يريد دواية، وهداه تصغير هده"⁽¹⁵⁶⁾. وقال ابن يعيش: "وحكى أبو زيد عن بعضهم في تحبير دابة: دواة، والأصل: دُوَيْنَةٌ، ثم أبدلوا من ياء التصغير ألفاً، وإن كانت ساكنة"⁽¹⁵⁷⁾. يلاحظ أن الفيومي قد ذكر القياس في تصغير اللفظ (دواة)، وأما تصغيره على (دوابة) فجاء على غير قياس على السماع، وعلل ذلك بأن قد قلبت ياء التصغير ألفاً، وهذا ما ذكره اللغويون.

⁽¹⁴⁹⁾ الصاغاني، التكلمة والذيل والصلة، (ج 4 / ص 187). مادة (مشط).

⁽¹⁵⁰⁾ رضا، أحمد، معجم متن اللغة، (ج 5 / ص 301).

⁽¹⁵¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 7 / ص 403). مادة (مشط).

⁽¹⁵²⁾ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ج 1 / ص 687). مادة (مشط).

⁽¹⁵³⁾ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (ج 2 / ص 71).

⁽¹⁵⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 188). مادة (دَبَ).

⁽¹⁵⁵⁾ الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ج 9 / ص 223). وينظر: أبو حيان، التنبيه والتكميل، (ج 10 / ص 56).

⁽¹⁵⁶⁾ ابن خالويه، ليس في كلام العرب، (ص 75).

⁽¹⁵⁷⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 5 / ص 207). وينظر: السيوطي، همع الهوامع، (ج 3 / ص 379). وابن جني، سر صناعة الإعراب، (ج 2 / ص 309).

وابن مالك شرح الكافية الشافية، (ج 4 / ص 1922).

- تصغير درع على (درع):

القياس في تصغير (درع): لأنّ اللفظ مؤنث، والتصغير يردّ الألفاظ إلى أصولها، فتزداد تاء التأنيث في آخره، وتصغيره على (درع) بغير تاء التأنيث شاذ، وذكر الفيومي ذلك في قوله: "درعُ الحَدِيدِ مؤنثٌ فِي الْأَكْثَرِ، وَتَصَعَّرُ عَلَى دُرْبَعٍ بِعِيْرِ هَاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ التَّصْغِيرُ عَلَى لُغَةِ مَنْ ذَكَرَ، وَرُبَّمَا قَبِيلٌ: دُرْبَعٌ بِالْهَاءِ، وَجَمْعُهَا: أَدْرَعٌ، وَدُرْوَعٌ، وَأَدْرَاعٌ"⁽¹⁵⁸⁾، وقد ذكر ذلك ابن سيده في قوله: "الدَّرَعُ لَبُوسُ الْحَدِيدِ، تُذَكَّرُ وَتُؤْتَنُ، وَالْجَمْعُ: أَدْرَعٌ، وَدُرْوَعٌ، وَأَدْرَاعٌ"⁽¹⁵⁹⁾. قال ابن مكي الصقلي النحوي اللغوي (ت 501هـ): "ومما شدّ أيضاً فلم تدخل الهاء في تصغيره، وهو مؤنث، قوله في العرب: عُرْبٌ، وفي الحرب: حُرْبٌ، وفي درع الحديد: دُرْبَع"⁽¹⁶⁰⁾، فقد ذكر الفيومي أنّ الأكثر في استعمال اللفظ مؤنثاً، فالقياس في تصغيره: (درع)، ويستعمل في لغة مذكراً، فيكون تصغيره (درع)، على غير قياس، ولم يرجع ذلك إلى لغات العرب كما فعل ابن مكي.

- تصغير أسود على (سويد):

يُصَغِّرُ لفظ (أسود) على (سويد)، فاجتمع واو وباء في كلمة الأول منهما متصل ذاتاً وسكوناً، فقلبت الواو ياء، ثم أدمغت الياءان، فصار اللفظ (أسيد)، ويرخم على (سويد). وأما ما كانت العين فيه ثلاثة مما عينه واو فإنّ واوه تبدل ياء في التحقيق، وهو الوجه الجيد؛ لأنّ الياء الساكنة تبدل الواو التي تكون بعدها ياء. قال سيبويه: "فمن ذلك ميت وسيد، وقيام وقيوم، وإنما الأصل: ميؤوث، وسَيُودُ، وَقَيُوْمُ، وَقَيُوْمُ، وذلك قوله في أسود: أَسِيدٌ، وفي أَعْوَرُ أَعْيَرٌ، وفي مَرْوَدٍ: مُرْدٌ، وفي أَحْوَى: أَحَىٌ، وفي مَهْوَى: مُهَىٌّ، وفي أَرْوَى: أَرَىٌ، وفي مَرْوِيَةٍ مَرْيَةٍ"⁽¹⁶¹⁾. وذكر الفيومي أنّ القياس في تصغير (أسود): (أسيد)، وجاء على غير قياس (سويد) في قوله: "وَيُصَغِّرُ الْأَسْوَدُ عَلَى أَسِيدٍ عَلَى الْقِيَاسِ، وَعَلَى سُوَيدٍ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَيُسَمِّي تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ"⁽¹⁶²⁾، غير أنّ (سويد) تصغير ترخيم قياسي عند الصرفين، قال سيبويه: "اعلم أنّ كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن يحذفه في الترخيم، حتّى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنّها زائدة فيها، وتكون على مثال فَعَلٍ، وذلك قوله في حارث: حريث، وفي أسود: سُوَيدٌ، وفي غالب: غَيْبَة"⁽¹⁶³⁾. وذكر أن تصغير غلمة (أغيلمة) على غير قياس⁽¹⁶⁴⁾، وتصغير (أزهر) على (زهير) على غير قياس⁽¹⁶⁵⁾ دون أن يذكر القياس فيه. وأنّ القياس في تصغير (كب): (كبيد)⁽¹⁶⁶⁾ على (فعيل)، وجاء في تصغيره (كبيداء) على غير قياس، ذاكراً شذوذ صيغة التصغير هذه، معللاً بأنّهم شبّوها بـ(سويداء)، وذكر أيضاً أنّ تصغير (أكمت) على (كميت) شاذ⁽¹⁶⁷⁾ دون أن يذكر القياس فيه.

ثانياً: الشذوذ في النسب

عند إرادة النسبة إلى اللفظ يجعل ياء مشددة في آخر الاسم المراد النسبة إليه، مع كسر ما قبلها⁽¹⁶⁸⁾، فقد ذكر الفيومي في معجمه (26) لفظاً جاءت نسبته شاذة مخافة للقياس، وقد جاء منهجه في عرض مادة الشذوذ في النسب على النحو الآتي:

⁽¹⁵⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 192). مادة (درع).

⁽¹⁵⁹⁾ ابن سيده، المخصص، (ج 2 / ص 44).

⁽¹⁶⁰⁾ ابن مكي الصقلي، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، (ص 141). والجوهري، الصحاح، (ج 3 / ص 1206).

⁽¹⁶¹⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 469). وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 411). وينظر: ابن عقيل، المساعد، (ج 3 / ص 495).

⁽¹⁶²⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 294). مادة (سود).

⁽¹⁶³⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 476). وينظر: والسبيطي، همع الهوامع، (ج 3 / ص 329). الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج 1 / ص 63).

⁽¹⁶⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 340). مادة (غلم).

⁽¹⁶⁵⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 257). مادة (زهر).

⁽¹⁶⁶⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 523). مادة (كب).

⁽¹⁶⁷⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 540). مادة (كمت).

⁽¹⁶⁸⁾ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج 4 / ص 507).

1- ذكر النسبة الشاذة وعلة شذوذها مع ذكر القياس: وقد جاءت العلل التي ذكرها في ثلاثة على النحو الآتي:

- علة تخفيف: وذلك في لفظين هما: (أفقى، ويمنى):

النسبة إلى أفق (أفقى) بفتحتين:

فقد ذكر الفيومي أن النسب إلى (أفق): (أفقى)، وأمّا (أفقى) بفتحتين فعلى غير قياس في قوله: "الْأَفْقُ بِضَمَّتَيْنِ التَّاجِيَّةِ مِنَ الْأَرْضِ وَمِنَ السَّمَاءِ، وَالْجَمْعُ أَفَاقٌ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ: أَفْقِي رَدًا إِلَى الْوَاحِدِ، وَرُبَّمَا قِيلَ: أَفْقِي بِفَتْحَتَيْنِ تَحْفِيَّةً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"⁽¹⁶⁹⁾. وذكر اللغويون ذلك بأن القياس في النسبة إلى (أفق) (أفقى)، وشد (أفقى) بفتح الهمزة والفاء، قال سيبويه: "وقالوا في الأفق: أَفْقِي، ومن العرب من يقول: أَفْقِي فهو على القياس"⁽¹⁷⁰⁾. وقال ابن يعيش: "وقد جاء عنهم من الشاذ أكثر مما ذكر، قالوا في النسب إلى الأفق: "أَفْقِي" بالفتح؛ لأنَّ "فُعْلًا" و"فَعْلًا" يجتمعان كثيراً ك"عجمٍ" و"عَجَمٍ" و"عُربٍ" و"عَرَبٍ"؛ وقد قالوا: "أَفْقِي" بالضم في الهمزة وسكون الفاء، وهو قياسٌ؛ لأنَّ "فُعْلًا" يجوز أن يسكن ثانية قياساً مطرباً"⁽¹⁷¹⁾. وذكره أبو حيان في شواذ النسب في قوله: "إِلَى الأَفْقِ: أَفْقِي بفتح الهمزة والفاء"⁽¹⁷²⁾. وجاء شذوذ في المعاجم اللغوية كقول ابن منظور: "وَرَجُلٌ أَفْقِي وَأَفْقِي: مَسْوُبٌ إِلَى الْأَفَاقِ أَوْ إِلَى الْأَفْقِ، الْأَخِيرَةُ مِنْ شَادِ النَّسَبِ"⁽¹⁷³⁾. فیلاحظ أنه ذكر أن النسب إلى (أفق): (أفقى)، وأمّا (أفقى) بفتحتين فعلى غير قياس، وعلل ذلك للتخفيف.

وكذلك النسب إلى اليمن (يمنى) ذكر الفيومي أن النسب إليه على القياس (يمنى)، و(يمان)، و(يمنى) على غير قياس⁽¹⁷⁴⁾

- علة المماثلة: وقد جاء ذلك في لفظين:

النسبة إلى بهراء (بهرياني):

تكون النسبة للاسم الممدود، والهمزة فيه زائدة للتأنيث بقلب الهمزة واوا، فتقول في حمراء: حمراوي، وفي صحراء: صحراوي⁽¹⁷⁵⁾. وجاء (بهرياني) شاذًا، وقياسه (بهراوي) ذكر الفيومي شذوذه، "بَهْرَهُ بَهْرًا مِنْ بَابِ نَفْعٍ غَلَبَهُ عَلَيْهِ وَفَصَلَهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْقَمَرِ الْبَاهِرِ لِطُهُورِهِ عَلَى جَمِيعِ الْكَوَاكِبِ، وَبَهْرَهُ مِثْلُ: حَمْرَاءَ قَبِيلَةٌ مِنْ قُضَاعَةَ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا بَهْرَانِيَّ مِثْلُ: نَجْرَانِيٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَقِيَاسُهُ بَهْرَاوِيٌّ"⁽¹⁷⁶⁾. وقال ابن يعيش: "وَمَمَّا "صَنْعَانِي" في النسب إلى "صَنْعَاءَ"، فَنَثَلَهُ "بَهْرَانِيَّ" في النسب إلى "بَهْرَاءَ"، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ قُضَاعَةَ، فَهُوَ شاذٌ، والقياس: "صَنْعَاوِيٌّ" و"بَهْرَاوِيٌّ"⁽¹⁷⁷⁾. وبعضهم جعل النون إبدالاً عن الواو، قال الثماني: "وَقَالَ غَيْرُ الْخَلِيلِ النُّونَ فِي "بَهْرَانِيٍّ" و"صَنْعَانِيٍّ" و"سُورَانِيٍّ" و"بَطْحَانِيٍّ" مُنْقَلبةً عَنِ الْوَاءِ الَّتِي انْقَلَبَتْ عَنِ الْهَمْزَةِ، الَّتِي انْقَلَبَتْ عَنِ الْأَفَاقِ التَّانِيَّ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: "صَنْعَاءَ" ثُمَّ قَلَبُوا مِنْ الْهَمْزَةِ الْوَاءَ فَقَالُوا: "صَنْعَاوِيٌّ" و"بَهْرَاوِيٌّ" و"سُورَاوِيٌّ" و"بَطْحَاوِيٌّ"⁽¹⁷⁸⁾. فیلاحظ أنه ذكر القياس في نسبة اللفظ (بهراوي)، وذكر أن (بهرياني) شاذ، وذكر أن علة الشذوذ فيه هي مثل (نجراني). وكذلك ذكر الفيومي النسب إلى الدّيَر (ديرياني) على غير قياسٍ كما قيل بحراني⁽¹⁷⁹⁾. القياس (ديري).

⁽¹⁶⁹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 16). مادة (أفق).

⁽¹⁷⁰⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 336).

⁽¹⁷¹⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 479). وينظر: الأسترابازني، شرح الرضي على الكافية، (ج 2 / ص 83).

⁽¹⁷²⁾ أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج 2 / ص 631)، وينظر: ابن سيده، المخصص، (ج 4 / ص 159).

⁽¹⁷³⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 10 / ص 5). مادة (أفق). وينظر: الرازي، مختار الصحاح، (ج 1 / ص 19). مادة (أفق).

⁽¹⁷⁴⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 681). مادة (يمن).

⁽¹⁷⁵⁾ ينظر: الأسموني، شرح الأسموني، (ج 3 / ص 734).

⁽¹⁷⁶⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 64). مادة (بهر).

⁽¹⁷⁷⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 477). وينظر: سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 337).

⁽¹⁷⁸⁾ الثماني، شرح التصريف (ص 341).

⁽¹⁷⁹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 205). مادة (دير).

- علة تفريق بين نسبتين: ذكر الفيومي (8) ألفاظ جاءت نسبتها شادة للتفرق بين معندين، وهذه الألفاظ:

النسب إلى حَرَم (حرمي):

القياس في النسب إلى (حرم): (حرمي)، وجاء (حرمي) على غير قياس، وذكر الفيومي ذلك في قوله: "وَحَرَمْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ مَعْرُوفٌ وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ حَرَمِيٌّ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ عَلَى عَيْرِ قِيَاسٍ يُقَالُ رَجُلٌ حَرَمِيٌّ وَامْرَأَ حَرَمِيَّةٌ وَسَهَامٌ حَرَمِيَّةٌ"⁽¹⁸⁰⁾. وقد استشهد على ذلك بقول النابغة [من البسيط]:

مِنْ قَوْلِ حِرْمَيَّةَ قَاتَّ وَقَدْ ظَعَنَا هُنْ فِي مُخْفِيْكُمْ مَنْ يَشْتَرِي أَدَمًا⁽¹⁸¹⁾.

وذكر الفيومي على لسان الأزهري أن (حرمي) بالكسر منسوب إلى الناس، وفي غيرهم (حرمي) بالفتح، في قوله: "وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: قَالَ اللَّيْثُ إِذَا سَبُوا عَيْرَ النَّاسِ سَبُوا عَلَى لَفْظِهِ مِنْ عَيْرٍ تَعَيِّرُ فَقَالُوا: تَوْبَ حَرَمِيٌّ وَهُوَ كَمَا قَالَ لِمَحِيَّهِ عَلَى الْأَصْلِ"⁽¹⁸²⁾. وقد قال اللغويون إن (حرمي) بالكسر منسوب إلى الناس، والنسب لغيرهم (حرمي) بالفتح، ومنهم ابن سيدة في قوله: "وَرَجُلٌ حَرَمِيٌّ مَنْسُوبٌ إِلَى الْحَرَمِ عَلَى عَيْرِ قِيَاسٍ، وَقَالُوا فِي التَّوَابِ: حَرَمِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ"⁽¹⁸³⁾. وابن الأثير في قوله: "وَالنِّسْبَةُ فِي النَّاسِ إِلَى الْحَرَمِ حَرَمِيٌّ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ. يُقَالُ رَجُلٌ حَرَمِيٌّ، فَإِذَا كَانَ فِي عَيْرِ النَّاسِ قَالُوا تَوْبَ حَرَمِيٌّ"⁽¹⁸⁴⁾. فقد ذكر أن قياس النسبة ل(حرم) هو (حرمي)، وجاء (حرمي) على غير قياس للناس للتفرق بين النسبتين.

ومن ذلك أيضاً:

النسب إلى قِبْطٍ (قبطي):

لقبط: جماعة من النصارى، والنسب إليها (قبطي)، وكذلك ثياب مصنوعة من الكتان، والنسبة إليها (قبطي)، خَيَّروا في اللفظ ليُعرف الإنسان قبطي بالكسر، والتَّوْبَ قُبْطِي بالضم، وذكر الفيومي أن ذلك جاء على غير قياس؛ للتفرق بين الإنسان والثياب في قوله: "الْقِبْطُ بِالْكَسْرِ نَصَارَى مَصْرَ، الْوَاحِدُ قُبْطِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالْقُبْطِيُّ تَوْبٌ مِنْ كَتَانٍ رَقِيقٍ يُعْمَلُ بِمَصْرَ نِسْبَةً إِلَى الْقِبْطِ عَلَى عَيْرِ قِيَاسٍ؛ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِنْسَانِ، وَثِيَابٌ قُبْطِيَّةٌ أَيْضًا وَجُبَّةٌ قُبْطِيَّةٌ، وَالْجَمْعُ: قَبَاطِيٌّ"⁽¹⁸⁵⁾.

وقال الأزهري: "وَالْقَبَاطِيَّةُ، وَجَمِيعُهَا الْقَبَاطِيُّ، وَهِيَ ثِيَابٌ بِيَضِّ مِنْ كَتَانٍ تُعَمَّلُ بِمَصْرَ، فَلَمَّا أَرْزَمْتُ هَذَا الاسمَ غَيَّرُوا الْفَظُّ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَبَاطِيٌّ وَالْتَّوْبَ قُبْطِيٌّ"⁽¹⁸⁶⁾. فقد ذكر القياس في النسبة إلى (قبط): (قبطي)، وأما (قبطي) نسبة للناس فقد جاء شاداً للتفرق بين النسبتين.

وما جاء على ذلك أيضاً في معجمه النسبة إلى ربيع: (بعي) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ، وَقِيَاسِهِ رَبَعٌ؛ للتفرق بين النسبة إلى فصل الربيع، وبني ربيعة⁽¹⁸⁷⁾، النسب إلى طبرية (طبراني)؛ للتفرق بين النسب لـ(طبرية) منطقة بواسط، والنسب إليها: (طَبَرِيَّ)، وأخرى بالشام، والنسب إليها (طَبَرَانِيَّ) على غير قياس⁽¹⁸⁸⁾، النسب إلى دهر (دُهْرِيَّ): ذُدْهَرِيٌّ جاءت على غير قياس نسبة للرجل

⁽¹⁸⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 131). مادة (حرم).

⁽¹⁸¹⁾ النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، (ص 64). وينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 131). مادة (حرم). وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (ج 2 / ص 46). وابن الخياز، توجيه اللمع، (ص 548).

⁽¹⁸²⁾ الفيومي، المصباح المنير (ج 1 / ص 131). مادة (حرم). وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، (ج 5 / ص 29).

⁽¹⁸³⁾ ابن سيده، المخصص، (ج 4 / ص 68).

⁽¹⁸⁴⁾ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (ج 1 / ص 375). وينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج 12 / ص 120). مادة (حرم).

⁽¹⁸⁵⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 488). مادة (قبط).

⁽¹⁸⁶⁾ الأزهري، تهذيب اللغة، (ج 9 / ص 33). وينظر: الجوهري، الصحاح ، (ج 3 / ص 1150). مادة (قبط). وابن سيده، المخصص، (ج 1 / ص 38).

⁽¹⁸⁷⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 216). مادة (ربع).

⁽¹⁸⁸⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 368). مادة (طهر).

المسن؛ للتفريق بين صيغتي النسب للرجل المسن، والرجل الملحد الذي يقول بقدم الدهر⁽¹⁸⁹⁾، والنسبة إلى السر: (السرية) بضم المسن من السر بالكسر فهي على غير قياس، واستعملت للتفريق بينها وبين الحرة التي نكحت سراً، وأما إذا أخذت من السر بمعنى السرور فهي على قياس⁽¹⁹⁰⁾، النسب إلى مرو الشاهجان: (مرؤزي)، فالنسب إلى بلد مرو الشاهجان: مرؤزي بزيادة الزاي على غير قياس للتفريق بين الناس والثياب الذي ينسب إليه مرؤي⁽¹⁹¹⁾، والنسب إلى هجر (هاجري)، وهجر بفتح الجيم وكسرها: يطلق على بلدين، أحدهما قرب المدينة، والآخر من بلاد نجد، والنسبة إلى الأولى هجري، وإلى الثانية هاجري على غير قياس فرقاً بين البلدين⁽¹⁹²⁾.

1- ذكر القياس ولم يذكر العلة: وجاء ذلك في لفظين هما:

- النسب إلى حيرة (حاري):

القياس في النسب إلى (الحيرة): (حيري)، وشد (حاري)، وذكر الفيومي في قوله: "والحيرة بالكسر بلد قريب من الكوفة، والتنسفة إلىه: حيري على القياس، وسمع حاري على غير قياس"⁽¹⁹³⁾. فقد تحدث عن شذوذ هذا استعمال (حاري) نسبة إلى (الحيرة)، وأنه موقف على السماع، والقياس فيه (حيري). وقال ابن الباري: "قالوا في الحيرة: حاري، والقياس: حيري؛ لأن ياء النسب لا توجب فيه غير حذف الناء"⁽¹⁹⁴⁾. وعلل ابن إياز ذلك لقرب الياء من الألف، فأبدلته الألف منها فقالوا (حاري)⁽¹⁹⁵⁾، وهو قلب شاذ كما ذكر اللغويون⁽¹⁹⁶⁾، وذكر العكبري شذوذه معللاً أن الألف أخف من الياء فقالوا: حاري، وطائى⁽¹⁹⁷⁾. وعلل أبو حيان ذلك أن (حيري) للإنسان، و(حاري) للثوب، وذلك للتفريق بين من يعقل ومن لا يعقل في النسب للفظ، كما قالوا: وفي المدينة حمار مدني، وللرجل مدني على القياس، وفي مرو للإنسان: مرؤزي ولغيره: مرؤي بلا تغيير⁽¹⁹⁸⁾. ويلاحظ أن الفيومي ذكر القياس والشذوذ، ولم يعلل بالعلل التي ذكرها اللغويون.

وكذلك النسب إلى بغشور (بعوي): ذكر الفيومي أن النسب إليها (بعوي) على غير قياس، والقياس في ذلك: (بغشوري)⁽¹⁹⁹⁾.

2- ذكر أحد أبنية القياس، ولم يذكر القياس الآخر:

وذلك مرة واحدة في النسب إلى خريف (خرفي)، فالقياس في النسب إلى (خريف): (خريفي)؛ وجاء (خرفي) بفتحتين أكثر الاستعمال اللغوي، كما قالوا: ثقفي، وهذا، وشد (خرفي) بسكون الراء تخفيفاً، وذكر الفيومي أن النسبة له (خرفي) في قوله: "والخريف الفصل الذي تختَرُفُ فيه التِّمَارُ، والتنسفة إلىه خرفي بفتحتين، وقد يُسْكُنُ الثاني تَخْفِيفاً على غير قياس"⁽²⁰⁰⁾. ومما يلاحظ أن الفيومي ذكر أن النسبة إلى (خريف) هو (خرفي) بفتحتين، و(خرفي) بالتسكين للتخفيف على غير قياس دون أن يذكر قياسه (خريفي). قال ابن مكي: "إذا نسبوا إلى الخريف قالوا: خرفي، والصواب: خرفي، بفتح الخاء، على غير قياس⁽²⁰¹⁾. وذكر سيبويه أن الأكثر في كلام العرب (خرفي) بالتسكين، وذلك لبنائهم على المصدر، في قوله: "وقال بعضهم: خرفي، أضاف إلى الخريف، وحذف الياء، والخرفي"

⁽¹⁸⁹⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 201). مادة (دهر).

⁽¹⁹⁰⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 1 / ص 273). مادة (سر).

⁽¹⁹¹⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 569). مادة (مرا).

⁽¹⁹²⁾ ينظر: المصدر نفسه، (ج 2 / ص 634). مادة (هجر).

⁽¹⁹³⁾ المصدر السابق، (ج 1 / ص 158). مادة (حير).

⁽¹⁹⁴⁾ ابن الباري، توجيه اللمع، (ج 1 / ص 547).

⁽¹⁹⁵⁾ ينظر: ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف، (ص 134).

⁽¹⁹⁶⁾ ينظر: ابن منظور لسان العرب، (ج 4 / ص 225). مادة (حير).

⁽¹⁹⁷⁾ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، (ج 2 / ص 306).

⁽¹⁹⁸⁾ ينظر: أبو حيان، ارشاد الضرب، (ج 2 / ص 632).

⁽¹⁹⁹⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 56). مادة (بغشور).

⁽²⁰⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 158). مادة (خرف).

⁽²⁰¹⁾ ابن مكي، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، (ص 148).

في كلامهم أكثر من **الخَرْفِيِّ**؛ إما أضافه إلى **الخَرْفِ**، وإما بني **الخَرْفِ** على **فَعْلٍ**⁽²⁰²⁾. وبين ابن يعيش أن **(خَرْفِيِّ)**، و**(خَرْفِيِّ)** هو القياس، ومن قال **(خَرْفِيِّ)** بسكون الراء فإنه نسب إلى المصدر كما ذهب سيبويه، في قوله: "وقالوا: **نَتَاجُ خَرْفِيِّ**" إذا نتج زمان **الخَرْفِ**، والشذوذ فيه كالشذوذ في **تَقْفِيِّ**، و**هَدْلِيِّ**، وقد قالوا أيضًا: **خَرْفِيِّ** بسكون الراء، وهو أكثر في الكلام من **"خَرْفِيِّ"**. و**"خَرْفِيِّ"** هو القياس. ومن قال: **"خَرْفِيِّ** بالسكون، فإنه نسب إلى المصدر، وهو **الخَرْفِ** من قولك: **خَرْفُ الرُّطْبَ** إذا اجتنبه في هذا الزمان⁽²⁰³⁾. وذكر ابن منظور أن **(خَرْفِيِّ)**، و**(خَرْفِيِّ)** بالتسكين والتحريك على غير قياس، في قوله: **"وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ خَرْفِيِّ وَخَرْفِيِّ، بِالْخَرْبِيِّ، كِلَاهُمَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"**⁽²⁰⁴⁾.

3- لم يذكر القياس ولا العلة، وذلك في ستة الفاظ:

- النسب إلى بادية (بدوي):

القياس في النسب إلى **(بادِيَّة)**: **(بادِيَّ)**، وشدّ **(بَدْوِيَّ)** نسبة إلى **(بادِيَّة)** في قوله: **"بَدَا يَبْدُو بُدُوا ظَهَرَ، فَهُوَ بَادِنْ وَيَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ، فَيَقَالُ: أَبْدِيَّتُهُ، وَبَدَا إِلَى الْبَادِيَّةِ بِدَأْوَةِ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ خَرَجَ إِلَيْهَا، فَهُوَ بَادِ أَيْضًا، وَالْبَدُو مَثَانٌ فَلَسٌ خِلَافُ الْحَاضِرِ، وَالنِّسَبَةُ إِلَى الْبَادِيَّةِ بَدْوِيٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"**⁽²⁰⁵⁾. فقد ذكر شذوذ نسبة **(بَدْوِيَّ)** إلى **(بادِيَّة)** دون أن يذكر القياس **(بادِيَّ)**، ولم يذكر علة شذوذ كما فعل في شذوذ النسب إلى **(أَفْقَ)**. وقد فصل ابن يعيش علة شذوذ هذه النسبة بأنها من باب أنه محمول على صدده، فقالوا **"بَدْوِيَّ"** كما قالوا **"حَصَرِيَّ"**، وذلك في قوله: "اعلم أنَّ العرب قد نسبت إلى أشياء، فغيروا لفظ المنسوب إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب، ولا يُقاس عليه غيره، مما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه، فهو على غير القياس، وهذا الشذوذ يجيء على ضرورة: منها العدول عن نقيل إلى ما هو أخفُ منه، ومنها الفرق بين شيئاً على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه، فمن ذلك قولهم في النسبة إلى **البادِيَّة**: **"بَدْوِيَّ"** أو **"بَادِيَّ"** على حد **"قَاضِيٍّ"**، و**"قَاضِيَّةٍ"**، و**"غَازِيٍّ"**، و**"غَازِيَّةٍ"**، لأنَّهم بنوا من لفظه اسمًا على **"فَعْلٍ"** حملوه على صدده، وهو **الحَاضِرُ**، فقالوا: **"بَدْوِيَّ"** كما قالوا: **"حَصَرِيَّ"**⁽²⁰⁶⁾.

- النسبة إلى قرية (قروي):

القياس في النسب إلى الاسم الثلاثي الذي آخره واو أو ياء ساكن الوسط أن يبقى اللفظ دون تعديل مع زيادة ياء النسب، نحو: **ظَبْيٌ**: **ظَبْيٌ**، و**غَزْوٌ**: **غَزْوِيٌّ**، و**قَرْبَيٌّ**: **قَرْبَيِّ**، وهذا رأي سيبويه، وأماماً **قرْبَيِّ** فشاذ عنده، وقياس عند يونس، ووافقه الزجاج⁽²⁰⁷⁾. قال ابن يعيش: "قد جاء عن العرب **"قَرْبَيِّ"** في النسبة إلى **"قَرْبَيِّ"**، و**"زَنْبَيِّ"** في النسبة إلى **"بَنِي زَنْبَيِّ"**، وهم حيٌّ من العرب، وهو شاذ عند سيبويه، والقياس: **"قَرْبَيِّ"**، و**"زَنْبَيِّ"**. وهو عند يونس قياس⁽²⁰⁸⁾. ووافق الفيومي سيبويه في قوله: "وقال في كفاية المתחفظ: **الْقَرْبَيِّ كُلُّ مَكَانٍ اتَّصَلَتْ بِهِ الْأَبْيَنِيَّةُ، وَاتَّخَذَ قَرَارًا، وَتَقَعُ عَلَى الْمُدْنِ وَغَيْرِهَا، وَالْجَمْعُ قُرَى عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَأَنَّ مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ مِّنَ الْمُعْتَلِ فَبَابُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى فِعَالٍ بِالْكَسْرِ مِثْلُ: ظَبْيَةٌ وَظَبَابٌ، وَرَكْوَةٌ وَرِكَابٌ، وَالنِّسَبَةُ إِلَيْهَا قَرْبَيِّ بِقَطْحِ الرَّاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ"**⁽²⁰⁹⁾. فقد عد **(قرْبَيِّ)** شاذًا.

⁽²⁰²⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 336).

⁽²⁰³⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 478). وينظر: الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج 2 / ص 82).

⁽²⁰⁴⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 9 / ص 63). مادة **(خَرْفَ)**.

⁽²⁰⁵⁾ ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 335). والأصول في النحو، (ج 3 / ص 81). وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج 3 / ص 362).

⁽²⁰⁶⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 40). مادة **(بَدِيَّ)**.

⁽²⁰⁷⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 475).

⁽²⁰⁸⁾ ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 347).

⁽²⁰⁹⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 457). وينظر: ارتشاف الضرب، (ج 2 / ص 626). وابن عقيل، المساعد، (ج 3 / ص 373).

⁽²¹⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 500). مادة **(قَرْبَيِّ)**.

وكذلك النسبة إلى السهل بفتح السين (سُهْلٰي) ⁽²¹¹⁾ لم يذكر القياس، ولا علة هذا التغيير في النسبة، والنسبة إلى الري (رَازِي) ⁽²¹²⁾ والنسبة إلى العالية (عُلُوي) فلم يذكر القياس في النسبة إلى اللفظ ⁽²¹³⁾، وهو (عَالِيٰ)، ونكره سيبويه ⁽²¹⁴⁾، وفي النسبة إلى سومنات: السُّمَيَّيَةُ ⁽²¹⁵⁾.

4 - ما له أكثر من احتمال في نسبة، وذلك في ثلاثة ألفاظ، هي:

- النسبة إلى برهمان (بَرْهَمَانٌ):

البراهمة: قوم من الهنود لا يُجَوِّزُونَ على الله بِعْنَةِ الرَّسُلِ ⁽²¹⁶⁾، وذكر الفيومي أن البراهمي نسبة إلى البرهمة، وذكر أن بعضهم يجعل نسبة برهامي إلى برهمان على غير قياس في قوله: "بَرْهَمُ الرَّجُلُ بَرْهَمَةُ، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: الْبَرْهَمَةُ النَّظَرُ، وَسُكُونُ الْطَّرْفِ، وَالْبَرْهَمَةُ فِيمَا قِيلَ عَبَادُ الْهُنُودِ وَرَهَادُهُمْ، قِيلَ: الْوَاحِدُ بَرْهَمِنٌ، وَالثُّوْنُ شَسِيْهُ التَّوَيْنِ؛ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ فِي النِّسْبَةِ، فَيُقَالُ بَرْهَمِيٌّ، وَقِيلَ الْبَرْهَمِيٌّ نِسْبَةً إِلَى رَجُلٍ مِّنْ حُكْمَائِهِمْ اسْمُهُ بَرْهَمَانٌ، هُوَ الَّذِي مَهَّدَ لَهُمْ قَوَاعِدَهُمُ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَتَكُونُ النِّسْبَةُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ" ⁽²¹⁷⁾. فيلاحظ أنه أقرب نسبة (برهامي) إلى لفظ (البرهمة)، وشذوذها نسبة إلى (برهمان).

والنسبة إلى شتاء (شَتَّوِي) بفتح التاء:

اختلف اللغويون في لفظ (الشتاء)، فمنهم من قال إنه جمع لـ(شَتَّوِي) كما تقول: قصاع وقصعة، وكلاب وكلبة، فتكون النسبة للفرد (شَتَّوِي) بسكون التاء، وشد (شَتَّوِي) بفتحها، ومنهم من قال الشتاء واحد لا جمع ف تكون النسبة إليه: شَتَّاوِي، وشتائِي، وبذلك تكون (شَتَّوِي) على غير قياس، وذكر ذلك الفيومي في قوله: "الشَّتَّاءُ، قِيلَ: جَمْعُ شَتَّوِيٍ مِّثْلُ: كَلْبٌ وَكَلَابٌ، نَقْلَهُ ابْنُ فَارِسٍ عَنِ الْخَلِيلِ، وَنَقْلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْفَرَاءِ وَغَيْرِهِ، وَيَقَالُ: إِنَّهُ مُفَرِّدٌ عَلَى الْفَصْلِ، وَلِهَا جَمْعٌ عَلَى أَشْتَيَّةٍ، وَجَمْعٌ فِعَالٌ عَلَى أَفْعَلَةٍ مُخْتَصٌ بِالْمُذَكَّرِ، وَأَخْتَلَفَ فِي النِّسْبَةِ فَمَنْ جَعَلَهُ جَمْعًا قَالَ فِي النِّسْبَةِ: شَتَّوِيٌّ رَدًا إِلَى الْوَاحِدِ، وَرُبِّمَا فُتَحَتِ التَّاءُ، فَقِيلَ: شَتَّوِيٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَمَنْ جَعَلَهُ مُفَرِّدًا نَسَبَ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ، فَقَالَ: شَتَّائِيٌّ، وَشَتَّاوِيٌّ" ⁽²¹⁸⁾. فقد ذكر احتمالات النسبة إلى (شتاء) فإن كان اللفظ جمعا، فإن القياس النسبة إلى مفرد (شتوة): (شَتَّوِي) بإسكان التاء، و(شَتَّوِي) شاذ، وإن كان اللفظ مفردا فالنسبة القياسية: شَتَّائِي، وشَتَّاوِي، وقال ابن سيده: "والشتاء أحد أرباع الأرضية، وهي الشتوة، وقيل الشتاء جمُع شَتَّوِي، والنسبة إلى الشتاء شَتَّوِي على غير قياس، وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة، ورفضوا النسبة إلى الشتاء، وهو المشتبئ والمثبت" ⁽²¹⁹⁾. وقال ابن يعيش: "وقالوا في النسبة إلى الشتاء: "شَتَّوِيٌّ"، لأنهم نسبوا إلى "شتوةٍ"، وقيل: إن "شتاءً" جمُع "شتوةٍ" كقصعةٍ، وقصاعٍ، وصفحةٍ، وصحفٍ، وأنت إذا نسبت إلى جمُع؛ ردته إلى واحده، فعلى هذا يكون قياسا" ⁽²²⁰⁾.

وكذلك النسبة إلى (عاني): (العَانِيَةُ) فقد ذكر أن اللفظ منسوب إلى عان، وقيل إلى عاني على غير قياس ⁽²²¹⁾.

⁽²¹¹⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 1 / ص 293). مادة (سهل).

⁽²¹²⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 1 / ص 246). مادة (روي).

⁽²¹³⁾ ينظر: المصدر السابق، (ج 2 / ص 427). مادة (علو).

⁽²¹⁴⁾ ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 336). وينظر: ابن سيده، المخصص، (ج 4 / ص 159).

⁽²¹⁵⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 290). مادة (سمن).

⁽²¹⁶⁾ ينظر: الرازي، مختار الصحاح، (ج 1 / ص 40). مادة (بره).

⁽²¹⁷⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 46). مادة (بره).

⁽²¹⁸⁾ المصدر السابق، (ج 1 / ص 304). مادة (شتوى).

⁽²¹⁹⁾ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج 8 / ص 114). وينظر: الجوهري، الصحاح، (ج 6، ص 2389). وابن منظور، لسان العرب، (ج 14 / 421). مادة (شتوى).

⁽²²⁰⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 3 / ص 479).

⁽²²¹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 433). مادة (عن).

المبحث الرابع الشذوذ في مسائل متفرقة

أولاً: الشذوذ في الأسماء الجامدة: - كسر فاء (الفُسْطَاطُ):

ذكر الفيومي أن القياس في لفظ (**الفُسْطَاطُ**) ضم الفاء، وكسرها شاذٌ في قوله: "الفُسْطَاطُ بِضمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ، وَالْجَمْعُ: فَسَاطِيطُ، وَالْفُسْطَاطُ بِالْوَحْيَيْنِ أَيْضًا مِدِينَةٌ مِصْرَ قَدِيمًا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: كُلُّ مَدِينَةٍ جَامِعَةٌ فُسْطَاطُ، وَوَزْنُهُ فُعْلَانُ، وَبَابُهُ الْكَسْرُ، وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ الْفَاظُ جَاءَتْ بِوَجْهَيْنِ الْفُسْطَاطُ، وَالْفِسْطَاسُ وَالْقِرْطَاسُ"⁽²²²⁾، وذكر الأزهري في اللفظ ست لغات في قوله: "قلت: وللعرَب لغاتٌ في الفُسْطَاط، يُقال: فُسْطَاط وفِسْطَاط، وَفِسَاطٌ وفِسْطَاطٌ، وَفِسْطَاطٌ وفِسْطَاطٌ، وَيَحْمَعُ فَسَاطِيطٌ وفَسَاطِيطٌ"⁽²²³⁾، وذكر الزبيدي عن الصاغاني أنهما لغتان في قوله: "وقال الصَّاغَانِي: هُوَ لُغَةٌ فِي الْفُسْطَاطِ، وَكَسْرٌ فَأُوهُمَا"⁽²²⁴⁾. فقد ذكر شذوذ الاستعمال، ولم ينسبة إلى لغات العرب.

- ضم فاء (الْفِسْطَاسُ)، و(الْقِرْطَاسُ):

أما (**الْفِسْطَاسُ**، و(**الْقِرْطَاسُ**) فقد ذكر الفيومي في نصه السابق أنهما وردا بضم الأول وكسره، وما ورد في المعاجم العربية بأن لغة كسر القاف أشهر، وعليه ورد الذكر الحكيم في قوله تعالى: «فِي قِرْطَاسٍ فَلَمْشُوا بِأَيْدِيهِمْ» [الأنعام: 7]، قوله: «وَزَنُوا بِالْفُسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ» [الإسراء: 35]، وهذا ما ذكره الخليل بأنهما لغتان: "الْفِسْطَاسُ، وَالْفُسْطَاسُ لِغَةٌ: أَقْوَمُ الْمَوَازِينِ"⁽²²⁵⁾. وذكر بعض اللغويين فيه ثلاثة لغات كابن سيده في قوله: "وَالْقِرْطَاسُ، وَالْفِسْطَاسُ، وَالْفُسْطَاسُ، وَالْفِسْطَاسُ، كُلُّهُ: الصَّحِيفَةُ التَّابِتَةُ الَّتِي يُكْتَبُ فِيهَا الْأَخْيَرَاتُ عَنِ الْحَيَايِيِّ"⁽²²⁶⁾. أما الزبيدي فذهب إلى أن ما ذكره الفيومي ضعيف لأن الذي ذكر أن كسر القاف أشهر في قوله: "الْقِرْطَاسُ، مثلاً لغاف الضم قراءة أبي معدان الْكُوفِيِّ، قال شيخُنا: أَطْلُقُ فِي التَّلَيلِ، فَأَفْتَضِي إِلَيْهَا كَلَّا فَصِيقَةً وَارِدَةً، وَلِيُسَكِّنَ كُلُّكُ، وَقَدْ قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ: كَسْرُ الْقَافِ أَشَهُرُ، وَقَالَ الْجَازِيرِيُّ شِرْحُ الشَّافِيَّةِ: الْصَّعِيفُ مَا فِي ثُبُوتِهِ كَلَامٌ، كَفْرَطَاسٌ، بِالضَّمِّ، فَذَلِكَ عَلَى ضَعْفِهِ، بِخَلَافِ عِبَارَةِ الْمِصْبَاحِ فَإِنَّهَا تُوَهِّمُ أَنَّهُ مَشْهُورٌ، وَأَمَّا الْفَتْحُ فَلَمْ يَذْكُرْهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْلُّغَةِ"⁽²²⁷⁾. فقد اكتفى الفيومي بذلك لغتي كسر الفاء، وضمنها، وجعل لغة الكسر هي الأفضل التي نزل بها القرآن الكريم.

وكذلك شذوذ الهمز في (**يَأْجُوجٌ وَمَأْجُوجٌ**) في لغة من جعل أصل الهمزة الْفَاءُ: فقد ذكر الفيومي شذوذ ترك الهمز في لفظي (**يَأْجُوجٌ وَمَأْجُوجٌ**، وتركه من لغات العرب دون أن ينسحبها إلى أصحابها، وإنما اكتفى بمثل قوله: «إِنَّمَا هُوَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ هَمَزَ

الْحَامِمَ»⁽²²⁸⁾، لكنه قام بتحليل اللغتين ووضع احتمالات متعددة للقياس والشاذ.

ثانياً: شذوذ العدد: إضافة العدد (ثلاث) إلى (مائة) بالإفراد:

الأصل أن يكون تمييز العدد من ثلاثة إلى تسعة مجموعاً مجروراً، فيقال: ثلاثة نساء، وثلاثة رجال، غير أن (المائة) بعد العدد من ثلاثة إلى تسعة تكون مفردة مجرورة، فيقال: ثلاثة مائة، وأربعين، وجاء عليه قوله تعالى: «وَلَيُثْوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةَ سِنِينَ»

⁽²²²⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 472). مادة (فسط).

⁽²²³⁾ الأزهري، تهذيب اللغة، (ج 12 / ص 238).

⁽²²⁴⁾ الزبيدي، تاج العروس، (ج 5 / ص 26). وينظر: (ج 16 / ص 336).

⁽²²⁵⁾ الفراهيدي، كتاب العين، (ج 5 / ص). وينظر: الجوهرى، جمهرة اللغة، (ج 2 / ص 386).

⁽²²⁶⁾ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج 6 / ص 611). وينظر: اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، (ص 187). والفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ج 1، ص 565).

⁽²²⁷⁾ الزبيدي، تاج العروس، (ج 16، ص 356).

⁽²²⁸⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 5). مادة (أجج).

[الكهف: 25]، وقد ذكر الفيومي أن استعمال الجمع بعد ثلاثة مئين، وثلاثة مئات شاذ في قوله: "قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: وَالْقِيَاسُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا تَلَاثَمَائَةٌ بِالْتَّوْحِيدِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ {تَلَاثَ مِائَةٌ سِنِينَ} بِالْتَّوْحِيدِ، وَكِتَابُ اللَّهِ نَزَلَ بِالْفَصَحَّاحِ الْلُّغَاتِ، قَالَ: وَأَمَّا مِائَةُ وَمِئَتَيْ فَهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا شَادٌ"⁽²²⁹⁾. وأمّا سيبويه فيرى أن القياس ثلاثة مئين أو مئات، وعلل ذلك بعلتين، أولهما: أنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر في كونه اسم عدد، وثانيهما: أنه قد يعبر بلفظ الواحد عن الجمع، وذلك في قوله: "وَأَمَّا ثَلَاثَمَائَةٌ إِلَى تَسْعَمَائَةٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِي الْقِيَاسِ مِائَةٌ أَوْ مِئَاتٍ، وَلَكِنَّهُمْ شَبَهُوهُ بِعَشَرَيْنَ وَاحِدًا عَشَرَ؛ حِيثُ جَعَلُوا مَا يَبْيَسُ بِهِ الْعَدُّ وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِعَدٍ كَمَا أَنَّ عَشَرَيْنَ اسْمٌ لِعَدٍ، وَلَيْسَ بِمُسْتَكْرٍ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يَكُونَ الْفَظُّ وَاحِدًا وَالْمَعْنَى جَمِيعٌ"⁽²³⁰⁾، احتج ابن الوراق، وابن سيدة بحجة سيبويه وتعليقه⁽²³¹⁾. ورأى العكبري أن القياس: ثلاثة مئات أو مئين، إلا أنهم أضافوه للمفرد لإطالة الكلام بالإضافة في قوله: "وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالُ: (ثَلَاثَ مِائَاتٍ أَوْ مِئَينَ)، وَكَذَا إِلَى تَسْعَمَائَةٍ كَمَا تَقُولُ (ثَلَاثَ سَنَوَةً)؛ إِلَّا أَنَّهُمْ أَضَافُوهَا إِلَى الْوَاحِدِ؛ حِيثُ طَالَ الْكَلَامُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى (الْمَائَةِ) وَإِضَافَةِ الْمَائَةِ لِلدرِّهِمِ وَتَحْوِهِ، وَلَأَنَّ الْمَمِيزَ مُفْرَدٌ فَلَوْ جَمِيعُوا (مَائَةً) وَهِيَ عَدٌ - لِأَضَافُوهَا جَمِيعَ الْعَدُّ إِلَى الْمَمِيزِ الْمُفْرَدِ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْأَحَادِ تُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ"⁽²³²⁾، أمّا ابن يعيش فجعله من الذي شذ عن القياس واطرد في الاستعمال في قوله: "قَالَ الشَّارِخُ: الْقِيَاسُ فِي (تَلَاثَمَائَةٍ)، وَ(أَرْبَعَمَائَةٍ) إِلَى (تَسْعَمَائَةٍ) أَنْ تُجْمَعَ (الْمَائَةُ)، فَيُقَالُ: (ثَلَاثَ مِائَةٍ)، أَوْ (ثَلَاثَ مِئَاتٍ)؛ لِأَنَّ الْعَدُّ مِنَ الْثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ يُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ، نَحْوُ (ثَلَاثَةَ أَقْفَيَّةَ)، وَأَرْبَعَةَ درَاهِمٍ". وقوله: "وَمِمَّا شَذَّ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ثَلَاثَمَائَةٌ يَرِيدُ أَنَّهُ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ، وَأَمَّا مِنْ جَهَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَكَثِيرٌ مُطَرَّدٌ"⁽²³³⁾، وأرجع الفراء ذلك إلى أنه لغة من لغات العرب، قال ابن عقيل: "وَالْأَكْثَرُونَ يَخْصُونَهُ بِالشِّعْرِ؛ وَظَاهِرُ كَلَامِ سِيبُويهِ جُوازُهُ فِي الْكَلَامِ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: بَعْضُ الْعَرَبِ تَقُولُ: عَشْرَ مَائَةٍ؛ أَيْ مَكَانٌ أَلْفٌ، وَالْأَكْثَرُونَ يَخْصُونَهُ بِالشِّعْرِ؛ وَظَاهِرُ كَلَامِ سِيبُويهِ جُوازُهُ فِي الْكَلَامِ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: بَعْضُ الْعَرَبِ تَقُولُ: عَشْرَ مَائَةٍ؛ أَيْ مَكَانٌ أَلْفٌ، قَالَ: وَأَهْلُ هَذِهِ الْلِّغَةِ يَقُولُونَ: ثَلَاثَ مِائَةٍ، وَأَرْبَعَ مِائَةٍ"⁽²³⁴⁾، وجعله ابن الخشاب (ت 567هـ) من باب القياس المروض "كذا جاء فيه (ثلاث مئين)"، وذلك أصل في القياس مروض، راجعه الشاعر، وللشاعر مراجعة الأصول المروضة في كثير من ضروراته⁽²³⁵⁾.

ثالثاً: شذوذ المذكر والمؤنث:

- تذكير ذراع:

ذكر الفيومي أن القياس في (ذراع) التأنيث، في قوله: "الْذِرَاعُ الْتِيْدُ مِنْ كُلِّ حَيَوانٍ، لَكِنَّهَا مِنْ الْإِنْسَانِ مِنْ الْمَرْفَقِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصْبَاغِ، وَذِرَاعُ الْقِيَاسِ أُنْثَى فِي الْأَكْثَرِ، وَلَفْظُ ابْنِ السِّكِيْتِ الذِرَاعُ أُنْثَى، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُذَكِّرُ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: وَأَنْشَدَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْ سَلْمَةَ عَنِ الْفَرَاءِ شَاهِدًا عَلَى التَّأْنِيْثِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعُ أَجْمَعٍ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعٍ⁽²³⁶⁾

وعن الفراء أيضًا الذراع أُنْثى، وبعض عُكْلٍ يُذَكِّرُ، فيقول: خمسة أذرع، قال، ابن الأنباري: ولم يعرف الأصممي التذكير، وقال الرجال: التذكير شاد غير مختار⁽²³⁷⁾، فقد ذكر أن القياس فيه التأنيث، وهو الأكثر في كلامهم ، وقد أكد رأيه بلفظ ابن السكيت الذي قال: "وما كان على فعلان أتى مؤنته بالهاء، نحو حُمْصان وحُمْصانة، وعُيَان وعُيَانة، وتقول: هذا ثوب سبع في تمانية؛ لأنَّ

⁽²²⁹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 588). مادة (ماي).

⁽²³⁰⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 1 / ص 209).

⁽²³¹⁾ ينظر: ابن الوراق، علل النحو، (ص 551). وينظر: ابن سيدة، كتاب العدد في اللغة، (ص 34).

⁽²³²⁾ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، (ج 1 / ص 325).

⁽²³³⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، (ج 4 / ص 11).

⁽²³⁴⁾ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج 2 / ص 69).

⁽²³⁵⁾ ابن الخشاب، المرتل في شرح الجمل، (ص 267).

⁽²³⁶⁾ ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث، (ج 1، ص 398).

⁽²³⁷⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 20). مادة (ذراع).

الأذرع مؤنثة، تقول: هذه ذراع⁽²³⁸⁾. وكذلك استأنس بالمفرد في تأنيث اللفظ: "فكل شيء كان على فِعَال" من المؤنث فجمعه أَفْعُل، وكذلك فِعال، تقول: ذراع أذرع، كراع وأكرع؛ لأنهما مؤنثتان⁽²³⁹⁾. وكذلك بالأصمعي الذي لم يعرف له إلا التأنيث، قال القيسي: "ولم يعرف الأصمعي، التنکير في الذراع"⁽²⁴⁰⁾. وكذلك ابن الأباري الذي ذكر تأنيثه في قوله: "والذراع مؤنثة"⁽²⁴¹⁾، وكذلك نسب تذكيره إلى بعض أهل (عُكل)، وهذا ما قاله الفراء: "والذراع أنثى، وقد ذكر الذراع بعض بنى عُكل"⁽²⁴²⁾، وهي عند سيبويه مؤنثة، لكنه كثر تسميته به المذكر فغلب عليه التذكير، وذلك في قوله عندما سأله الخليل عنه: "سألته: عن ذراع فقال: ذراع كثر تسميته به المذكر، وتمكن في المذكر، وصار من أسمائه خاصةً عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر، فيقولون: هذا ثوب ذراع، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر"⁽²⁴³⁾. وكذلك ابن السراج حين ذكره في الأبنية المؤنثة⁽²⁴⁴⁾. ومن اللغويين من أجاز تذكيره وتأنيثه السجستاني عن أبي زيد: "وحكى السجستاني عن أبي زيد أنه قال: الذراع: يذكر ويؤنث"⁽²⁴⁵⁾. والجوهري في قوله: "ذراع اليد يذكر ويؤنث"⁽²⁴⁶⁾. وابن سيده (ت 458هـ) في قوله: "(الكُرَاعُ والذَّرَاعُ)" يذكران ويؤنثنان⁽²⁴⁷⁾. وابن منظور جعل الأكثر فيه التأنيث: "الذَّرَاعُ" ما بين طرف المِرْفَقِ إِلَى طرف الإِصْبَاعِ الْوُسْطَىِ، أَنْثَى، وَقَدْ تَنَكَّرَ⁽²⁴⁸⁾.

فقد ذكر الفيومي أن القياس فيه التأنيث، وهو الأكثر في كلامهم ، وقد أكد رأيه بأقوال العلماء كالقراء ، وابن السكيت ، مستشهاداً على ذلك بالشعر.

- تأنيث سكين:

قال الفيومي: "السِّكِينُ مَعْرُوفٌ، سُمِيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُسَكِّنُ حَرَكَةَ الْمُذْبُوحِ، وَحَكَى ابْنُ الْأَبَارِيِ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيَّةُ، وَقَالَ السِّجِسْتَانِيُّ: سَأَلَتْ أَبَا زَيْدَ الْأَنْصَارِيِ وَالْأَصْمَعِيِ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَذْرَكُنَا، فَقَالُوا هُوَ مُذَكَّرٌ، وَأَنْكَرُوا التَّأْنِيَّةَ، وَرُبِّمَا أَنْتَ فِي الشِّعْرِ عَلَى مَعْنَى الشُّفْرَةِ، وَأَنْشَدَ الْفَرَاءُ: بِسِكِينٍ مُؤْتَقَّةِ النِّصَابِ⁽²⁴⁹⁾، وَلِهَا قَالَ الرَّجَاجُ: السِّكِينُ مُذَكَّرٌ، وَرُبِّمَا أَنْتَ بِالْهَاءِ، لَكِنَّهُ شَادٌ غَيْرُ مُخْتَارٍ⁽²⁵⁰⁾. يلاحظ أن الفيومي ذكر أن لفظ (السكين) مذكر، وأن تأنيثه شاد غير مختار ، وقد ذكر بعض العلماء الذين أنكروا تأنيثه أمثال السجستاني ، وأبي زيد الانصاري ، والأصمعي ، فقد جعله الفيومي مؤولاً على معنى الشفرة ، فالقراء يقول بتذكير هذا اللفظ ، وتأنيثه قليل مسموع في الشعر ، وهذا ما قاله القراء حينما استشهد بالبيت المذكور : "السِّكِينُ مُذَكَّرٌ، وَرُبِّمَا أَنْتَ فِي الشِّعْرِ"⁽²⁵¹⁾ ، وقد سبق أبو بكر الأنباري (ت 328هـ) الفيومي بذكر ذلك في قوله: "وَالسِّكِينُ" ، قال السجستاني: هو مذكّر ، قال: وسألت أبا زيد الانصاري ، والأصمعي ، وغيرهم من أدركنا فَكُلُّهُمْ يُذْكُرُهُ، وَيُنْكِرُ التَّأْنِيَّةَ⁽²⁵²⁾.

⁽²³⁸⁾ ابن السكيت، إصلاح المنطق، (ص 253).

⁽²³⁹⁾ المفرد، الكامل في اللغة والأدب، (ج 1 / ص 72).

⁽²⁴⁰⁾ القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، (ج 1 / ص 504).

⁽²⁴¹⁾ ابن الأباري، البلفة في الفرق بين المذكر والمؤنث، (ص 72).

⁽²⁴²⁾ القراء، أبو زكريا، المذكر والمؤنث، (ص 68). وينظر: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، (ج 1 / ص 397).

⁽²⁴³⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 3 / ص 236).

⁽²⁴⁴⁾ ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (ج 3 / ص 8).

⁽²⁴⁵⁾ أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، (ج 1 / ص 399).

⁽²⁴⁶⁾ الجوهرى، الصحاح، (ج 3 / ص 1209). مادة (ذرع). وينظر: الرازى، مختار الصحاح، (ج 1 / ص 112). مادة (ذرع).

⁽²⁴⁷⁾ ابن سيده، المخصص، (ج 5 / ص 139).

⁽²⁴⁸⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ج 8 / ص 93).

⁽²⁴⁹⁾ هذا عجز البيت، وصدره: فعيث في السنام غدة قر. ينظر: القراء، المذكر والمؤنث، (ص 86).

⁽²⁵⁰⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 28). مادة (سكن).

⁽²⁵¹⁾ القراء، المذكر والمؤنث، (ص 86).

⁽²⁵²⁾ أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، (ج 1 / ص 415).

ويلاحظ أنّ اللغويين بعد ذلك أجازوا تذكيره وتأنি�ته، كابن سيده الذي أنسده الفراء مع أنّ الفراء لم يجز ذلك إلا على القلة في الشعر فقط، في قوله: "والسكين: المدية، يذكر ويؤنث... قال ابن الأعرابي: لم اسمع تأنيث السكين، وقال ثعلب: قد سمعه الفراء"⁽²⁵³⁾. غير أنه جعل الغالب فيه التذكير في قوله: ومن ذلك (السَّكِين) الْغَالِبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ"⁽²⁵⁴⁾. وكذلك الحميري (ت 573هـ) الذي أجاز تذكيره وتأنি�ته مستشهدًا بالكسائي والفراء في قوله: "السَّكِين: معروف، يذكر ويؤنث، عن الكسائي والفراء"⁽²⁵⁵⁾. ولكن مما يلاحظ أنّ اللغويين يميلون إلى تذكير هذا اللفظ، وعدم جواز تأنيته، لكنهم اعتمدوا على ما ذكره الفراء بجوازه في الشعر فقط.

- تأنيث (أي):

قال الفيومي: "والأفصح استعمالها في الشرط والاستفهام بلفظ واحد للمذكر والمؤنث؛ لأنّها اسم، والإسم لا تلحقه هاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث، نحو: أي رجل جاء، وأي امرأة قامت، وعليه قوله تعالى: ﴿فَإِيَّاهُ أَيَّاتِ اللَّهِ تُتَكَبِّرُونَ﴾ [غافر: 81]، وقال تعالى: ﴿بِإِيَّاهُ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34]، وقال عمرو بن كلثوم: بأي مشيئة عمرو بن هند⁽²⁵⁶⁾، وقد طابق في التذكير والتأنيث، نحو: أي رجل، وأي امرأة، وفي الشاد: ﴿بِإِيَّاهُ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [الشاد: 257]، وقال الشاعر: أي جازاتك تلك الموصيّة⁽²⁵⁸⁾، وذهب الفراء إلى أنّ العرب يؤنثون اللفظ ويدركونه، والمعنى على التأنيث في قوله: "والعرب تجعل ذلك أيضًا في (أي) فيؤنثون ويدركون، والمعنى التأنيث، من ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِإِيَّاهُ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34]، ويجوز في الكلام بأية أرض"⁽²⁵⁹⁾. فالفيومي لم يذكر الشذوذ، وجعل الأمر من باب القلة من خلال قوله: (وقد طابق في التذكير والتأنيث)، ويلاحظ استشهاده بالقرآن، والقراءات، والشعر على هذه الظاهر

رابعاً: الشذوذ في مباحث نحوية:

- جز (مع) ب(من):

(مع) اسم يدل على الصحبة والاجتماع، وقد أجرى مجرب الظرف، فدخلت عليه (من) كما دخلت على الظروف: (قبل، وبعد، وعند)، قال سيبويه: "أما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خلف وأمام، وقدام ووراء، وفوق وتحت، وعند وقبل، ومع وعلى؛ لأنّك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك، وذهب من معه"⁽²⁶⁰⁾، وذكر النحاة إلى أنّ دخول (من) عليه نادر، وقيل: شاذ، يتضح هذا من قول الرضي: "وانجراره بمن، وإن كان شاذًا، نحو: جئت من معه؛ أي: من عنده، وتسكين عينها لغة ربعة، يقولون: مع زيد، فإذا لاقى ساكناً بعده كسروا عينه، نحو: كنت مع القوم، قال بعضهم، وهو الحق، هي في هذه اللغة حرف جر، إذ لا موجب للبناء فيه على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف"⁽²⁶¹⁾. وذكر الفيومي شذوذ هذا الاستعمال في قوله: "(مع): ظرف على المختار بمعنى لدن لدخول التنوين، نحو: حرجنا معاً، ودخلنا (من) عليه، نحو: جئنا من معه؛ أي: من عنده، ولكن استعماله شاذ، وهو يفتح العين

⁽²⁵³⁾ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ج 6 / ص 71).

⁽²⁵⁴⁾ ابن سيده، المخصص، (ج 5 / ص 141).

⁽²⁵⁵⁾ الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم دواء كلام العرب من الكلوم، (ج 5 / ص 3139).

⁽²⁵⁶⁾ صدر بيت من معلقة عمرو بن كلثوم، وعجزه: تطبيع بنا الوشاة وتزدرينا، ينظر: الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص 169.

⁽²⁵⁷⁾ قراءة كعب بن أبي، ينظر: النحاس، إعراب القرآن، (ج 3 / ص 198).

⁽²⁵⁸⁾ هذا صدر البيت، وعجزه: قائلة لا تسقني بحليه. ينظر: ابن الخاز، توجيه اللمع، (ص 155).

⁽²⁵⁹⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 34). مادة (أي).

⁽²⁶⁰⁾ الفراء، معاني القرآن، (ج 2 / ص 143).

⁽²⁶¹⁾ سيبويه، الكتاب، (ج 1 / ص 140). وينظر: ابن بعيش، شرح المفصل، (ج 2 / ص 143). وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (ج 1 / ص 535).

⁽²⁶²⁾ الأسترياذي، شرح الرضي على الكافية، (ج 3 / ص 232).

وإسكنها لغة لبني ربيعة، فكتسر عندهم لأنقاء الساكنين، نحو مع القويم، وقيل هو في السكون حرف جـ⁽²⁶³⁾؛ حيث ذكر أن هذا الاستعمال شاذ، مستعيناً بتمثيل سيبويه، فقدقرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿هَذَا يُكْرِ مِنْ مَعِي وَيُكْرِ مِنْ قَبْلِي﴾ [الأنبياء 24]، وقرأ يحيى بن يعمر، وطلحة بن معروف بن مصرف: ﴿هَذَا يُكْرِ مِنْ مَعِي وَيُكْرِ مِنْ قَبْلِي﴾، بالتتوين في "ذكر"، وكسر الميم في (من)⁽²⁶⁴⁾، وضعف أبو حاتم هذه القراءة، لدخول (من) على (مع)، ولم ير لها وجها⁽²⁶⁵⁾.

فقد ذكر الفيومي شذوذ هذا الاستعمال، ناسباً هذه اللغة إلى بني ربيعة، وناقلًا لنص سيبويه لتأكيد الشذوذ في هذا الاستعمال.

- إضافة (حيث) إلى المفرد:

تعد حيث ظرف مكان يضاف للجملة عند البصريين؛ سواء كانت اسمية أو فعلية، نحو: اجلس حيث زيد جالس، ونحو: اجلس حيث جلس زيد، أو حيث يجلس زيد⁽²⁶⁶⁾، وقد أجاز الكسائي، إضافتها إلى المفرد قياساً على ما سمع، مستدلاً بقول الشاعر:
أَمَّا تَرَى حَيْثُ سُهْلٍ طَالِعاً نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابَ لَامِعاً⁽²⁶⁷⁾.

جعله الجمهور شاذًا، لا يقاس عليه، وقد ذكر الفيومي ذلك موافقاً البصريين: "حيث ظرف مكان، ويضاف إلى جملة، وهي مبنية على الصم، وبنو تميم يصيرون إذا كانت في موضع نصب، نحو: قم حيث يقُوم زيد، وتجتمع معنى ظرفين؛ لأنك تقول: أقوم حيث يقُوم زيد، وحيث زيد قائم، فيكون المعنى أقوم في الموضع الذي فيه زيد، وعبارة بعضهم حيث من حروف الموضع، لا من حروف المعاني، وشدّ إضافتها إلى المفرد في الشعر"⁽²⁶⁸⁾، وقد جعله ابن مالك من باب الندرة في قوله: "وندرت إضافتها إلى مفرد كقول الراجز: أَمَّا تَرَى حَيْثُ سُهْلٍ طَالِعاً

وكقول الآخر:

وَنَطَعْنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِم بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ⁽²⁶⁹⁾

فقد وافق الفيومي في ذلك البصريين، وأصفًا هذا الاستعمال بأنه خاص بالشعر فقط.

الخاتمة

يجدر بنا في نهاية البحث أن نلخص أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث:

أولاً: النتائج: توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- أظهر البحث أن الفيومي استخدم مصطلح الشذوذ والمصطلحات التي تدور في فلكه مثل: (النادر، القليل، غير القياس) بوصفها متراداً، وهذا ما نص عليه اللغويون الأوائل والمعاجم اللغوية.
- بين البحث أن الاستعمال الشاذ ليس عشوائياً، وإنما يكون مقصوداً للتفرق، ومنع اللبس، وقد يكون نتاج تعدد اللهجات العربية.
- كشف البحث أن الفيومي استعمل في المسألة الواحدة أكثر من مصطلح للدلالة على الشذوذ، فتارة يذكر أنه شاذ، وفي موضع آخر يذكر أنه من النادر ، وفي موضع ثالث يذكر أنه على غير القياس. ومثال ذلك: صياغة اسم المفعول من "أفعل" شذوذًا.

⁽²⁶³⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 2 / ص 576).

⁽²⁶⁴⁾ ابن جني، المحتسب في تبيين وجود شواد القراءات والإيضاح عنها، (ج 2 / ص 61).

⁽²⁶⁵⁾ أبو حيان، أثير الدين، تفسير البحر المحيط، (ج 6 / ص 284).

⁽²⁶⁶⁾ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (ج 3 / ص 56).

⁽²⁶⁷⁾ ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، (ج 2 / ص 147). وابن عقيل، المساعد، (ج 1 / ص 529). والسيوطى، همع الهوامع، (ج 2 / ص 210).

⁽²⁶⁸⁾ الفيومي، المصباح المنير، (ج 1 / ص 158).

⁽²⁶⁹⁾ ابن مالك، شرح التسهيل، (ج 2 / ص 232).

4. أظهر البحث أن الفيومي -أحياناً- يورد المسألة الواحدة في غير موضع من كتابه "المصباح المنير"؛ لكنه في الموضع الثاني يكون أكثر تفصيلاً من الأول.
5. بين البحث أن الفيومي في أغلب مسائل الشذوذ في الأسماء كان يذكر القياس، وغير القياس، وأحياناً يذكر الشاذ "غير القياس" فقط، فالمسائل التي تناولها البحث، وعرض نماذج منها، والتي أوردها الفيومي تسع وسبعين مسألة، والمسائل التي اكتفى فيها بالشاذ "غير القياس" ولم يذكر القياس ثمان وعشرين مسألة.
6. كشف البحث أن الفيومي -أحياناً- يورد علة الشاذ بالشرح والتعليق، وأحياناً لا يورد العلة من الشذوذ، مع حرص البحث على إيراد العلة عند اللغويين والمعجميين.
7. أظهر البحث أن الفيومي استند في أثناء مناقشة مسائل الشاذ على أقوال العلماء، واستشهد بقولهم، كما استشهد -أحياناً- بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، وبالحديث الشريف، وبالشعر.
8. كشف البحث أن الفيومي في منهجه لعرض الشاذ، كان مهتماً بذكر لغات العرب في المسألة الواحدة، وترجيح بعض اللغات، وأحياناً يكتفي بالأشهر.
9. حرص البحث على إيراد آراء اللغويين والمعجميين ونوصوهم وأقوالهم وتعلياتهم ومصطلحاتهم في كل مسألة من المسائل التي أوردها الفيومي.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي:

- دراسة ظاهرة الشذوذ في الأفعال في معجم المصباح المنير؛ لاستيفاء دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها.
- ضرورة دراسة ظاهرة الشذوذ في التراث المعجمي كله دراسة مستفيضة، وأن تكون هذه الدراسة أو الدراسات مشروعًا علميًّا تتبناه جهات الاختصاص في الجامعات ومراكز الأبحاث، لجمع هذه الظاهرة وتعليقات العلماء لها.
- أن تضع كليات اللغة العربية وأقسامها ظاهرة الشذوذ ضمن مقرراتها الأساسية، فعلى الرغم من خروجها عن القواعد المطردة، فإنها هي المختارة عندهم بالنسبة للشاذ.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الآلوسي، شهاب الدين محمد بن عبد الله (ت 1270هـ)، (1415هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثنائي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الأثير، أبو السعادات، مجد الدين، المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت 606هـ)، (1399هـ - 1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، وزميله، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية.
- الأخفش، سعيد بن مسعودة (ت 215هـ)، (1411هـ- 1990م)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأزهري، زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت 905هـ)، (2000هـ- 1421هـ)، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد الهرمي (ت370هـ، 2000م)، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأسترابادي، رضي الدين، محمد بن الحسن (ت886هـ):

(1395هـ-1975م)، *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*، تحقيق: يوسف حسن عمر، *ليبيا: جامعة قار يونس*.

(1402هـ-1982م)، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن، وأخرين، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشموني، أبو الحسن، علي نور الدين (ت900هـ)، (1375هـ-1955م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت 577هـ)، *البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث*، تحقيق: رمضان التواب، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأنصاري، ابن هشام، (د.ت.)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ البقاعي، (د.ط)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن إياز، جمال الدين الحسن بن بدر البغدادي (ت 681هـ - 1322م)، *شرح التعريف بضروري التصريف*، تحقيق: هادي نهر، زميله، ط١، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 1422هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط 1، بيروت: دار طوق النجاة.

ابن بطال، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 633هـ)، النظم المستعنب في تفسير غريب ألفاظ المذهب، تحقيق: مصطفى عبد الحق سالم، ط١، مكة المكرمة: المكتبة التجارية.

أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم (ت328هـ-1401م)، *المنكر والمؤنث*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، مصر: لجنة إحياء التراث.

ابن حني، أبو الفتح، عثمان الموصلي (ت 392هـ):

(1421هـ-2000م)، سر صناعة الاعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

(1999م)، المحاسب في تنس، ومحوه شهاد القراءات والابضاح عنها، مص : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

¹ شهادت كمال، التصريفي، لأن عثمان العازمي، ط١، القاهرة: دار إحياء التراث القدemi، 1373هـ/1954م، المعرف، فـ 1.

الجوهري، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الفارابي (ت 393هـ)، (1407-1987م)، *الصحاب*، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، عطاء، ط4، سـ١: دار العلم للملائين.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ت646هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر ، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن حجر ، أوس ، (1400هـ-1980م) ، *البيهار* ، تحقيق: محمد يوسف نجم، د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر .

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ - 1392م)، الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة، تحقيق: عد عدد المعين ضان، (د.ط)، الهند: ملحوظ، دائرة المعارف العثمانية.

- الحريري، القاسم بن علي بن محمد (ت516هـ)، *درة الغواص في أوهام الخواص*، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- الحميري، نشوان بن سعيد (573هـ)، (1420هـ-1999م)، *شمس العلوم ونواء كلام العرب من الكلوم*، تحقيق: حسين بن عبد الله، وأخرين، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر.
- أبو حيان، أثیر الدین، محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ):
(1418هـ-1998م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (1421هـ-2000م)، *التنليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم.
- (1422هـ)، *تفسیر البحر المحيط*، تحقيق: عادل عبد الموجود، وزميله، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، (1399هـ-1979م)، *ليس من كلام العرب*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة.
- ابن البارز، أحمد بن الحسين (ت639هـ)، (1328هـ-2007م)، *توجيه اللمع*، تحقيق: فايز ركي دياب، ط2، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- ابن الخطاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت567هـ)، (1392هـ-1972م)، *المرتجل في شرح الجمل*، تحقيق: علي حيدر، د.ط، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسن (ت321هـ)، (1987م)، *جمهرة اللغة*، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، بيروت: دار العلم للملائين.
- الرازي، أبو عبد الله، زين الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت666هـ)، (1420هـ-1999م)، *مختر الصاحح*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، بيروت - صيدا: المكتبة العصرية، الدار النموذجية.
- رضاء، أحمد، (1380هـ-1960م)، *معجم متن اللغة*، د.ط، ، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت5120هـ)، (1422هـ-1385هـ)، (1965-2001م). *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وأخرين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، (1408هـ-1988م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب.
- الزوزنی، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن الحسين (ت486هـ)، (1414هـ_1993م)، *شرح المعلقات السبع*، تحقيق: محمد إبراهيم إسلامي، د.ط، القاهرة: دار الطلائع.
- ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت316هـ)، (1405هـ-1985م)، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، ، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السرقسطي، سعيد بن محمد المعروف بابن الحداد (ت400هـ)، (1395هـ-1975م)، *كتاب الأفعال*، تحقيق: حسين محمد شرف، د.ط، ، القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر والتوزيع.
- ابن السكikt، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، (1423هـ-2002م)، *إصلاح المنطق*، تحقيق: محمد مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- سيبویه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قبیر، (1408هـ-1988م)، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن سیده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ):

- (1413هـ-1993م)، كتاب العدد في اللغة، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وزميله، طـ1.
- (1421هـ-2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، طـ1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (1417هـ-1996م)، المخصوص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، طـ1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزيان (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وزميله، طـ1، بيروت: دار الكتب العلمية
- السيوطبي، جلال الدين، أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) :
- (1418هـ-1998م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق: فؤاد علي منصور ، طـ1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (1418هـ-1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجواجم، تحقيق: أحمد شمس الدين ، طـ1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين ، طـ1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (ت560هـ)، التكملة والنذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: محمد إبراهيم أبو الفضل، د.ط ، القاهرة: مطبعة دار الكتب.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت395هـ)، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ، طـ2، دمشق: دار طлас للدراسات والترجمة والنشر .
- ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (ت669هـ)، (1996م)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، طـ1، بيروت: مكتبة لبنان.
- ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله العقيلي المصري الهمذاني (ت769هـ) :
- (1411هـ-1991م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر.
- (1400هـ-1980م)، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق: محمد كامل برकات، د.ط، دمشق: دار الفكر.
- العكري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، (1416هـ-1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: عبد الإله النبهان ، طـ1، دمشق: دار الفكر.
- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (ت395هـ - 1399هـ - 1979م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد (ت207هـ) :
- (1989م)، المنكر والمئونث، تحقيق: رمضان عبد التواب، طـ2، القاهرة: مكتبة دار التراث.
- (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين ، د.ط، القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، (د.ت). كتاب العين ، تحقيق: مهدي المخزومي، وزميله، د.ط، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- الفiroز آبادي، مجد الدين، محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي (ت718هـ)، (1415هـ- 1995م)، القاموس المحيط، طـ1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفيومي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ)، (1977م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، طـ2، القاهرة: دار المعارف.
- قاسم، رياض، (1407هـ)، المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، طـ1، بيروت: دار المعرفة.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت213هـ)، (1963م). أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مصر : المكتبة التجارية.
- ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصقلي (ت515هـ):
(1999م)، *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، د.ط، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- ابن القوطية، لأبو بكر محمد بن عمر الفرطبي (ت367هـ)، (1993م)، *كتاب الأفعال*، تحقيق: علي فوده، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- القيسي، أبو علي، الحسن عبد الله، (1408هـ-1987م)، *إيضاح شواهد الإيضاح*، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- اللخمي، ابن هشام (ت577هـ):
(1988هـ-1984م)، *شرح الفصيح*، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، ط1، بغداد: دار الكتب والوثائق.
- ابن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ):
(2009هـ-1430هـ)، *إيجاز التعريف في علم التصريف*، تحقيق: محمد عثمان، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- ابن المبرد، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن حسن (ت909هـ)، (1991هـ-1411هـ)، *الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي*، تحقيق: رضوان مختار بن غريبة، ط1، جدة_السعودية: دار المجتمع للنشر والتوزيع.
- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكابر (ت285هـ):
(1997هـ-1417هـ)، *الكامل في اللغة والأدب*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، بيروت: دار الفكر العربي.
- ابن المطرز، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد (ت610هـ)، (1399هـ)، *المغرب في ترتيب المعرف*، تحقيق: محمود فاخوري، وزميله، ط1، حلب: مكتبة أسامة بن زيد.
- ابن مكي الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف (ت501هـ)، (1990هـ-1410هـ)، *تنقيف اللسان وتقحيم الجنان*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، جلال الدين، أبو الفضل، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت711هـ)، (د.ت)، لسان العرب، د.ط، بيروت: دار صادر.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت778هـ)، (1428هـ)، *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: علي محمد فاخر، آخرين، ط1، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- النحاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل (ت338هـ):
(2001هـ-1421هـ)، *إعراب القرآن*، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، جلال الدين، أبو الفضل، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت711هـ)، (د.ت)، لسان العرب، د.ط، بيروت: دار صادر.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت 381هـ)، (1420هـ-1999م)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء، يعيش بن علي الموصلي، (1422هـ-2001م)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abu Bakr al-Anbary, M. bin Qasim. (1981). Al-Mothakar wa al-Moanath.(in Arabic). Investigator: Mohammed A. Kh. A'dimah ,Cairo, Lajnat Ihya'a al-Torath.

Abu Hayan, al-Andalosi. (1422). Tafsir al-Bahr al-Mohait.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Adel Abdelmawjoud and others. Beirut, Dar al-Kotob al-Ilmiah.

Abu Hayan, al-Andalosi. (1998). Irtishaf al-Darb Men Lesan al-Arab.(in Arabic). (st^{edition}). Investigator: Rajab O. Mohammad. Cairo: Maktabt al-Khanji.

Abu Hayan, al-Andalosi. (2000). Al-Tathyeeel Wa al-Takmeel.(in Arabic). (st^{edition}). Investigator: Hassan Hindawi. Damascus: Dar al-Qalam.

Al-Akhfash, Sa'ad Bin Mosa'da. (1990). Ma'ani al-Qura'n.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Huda M. Qura'a .Cairo, Maktabat al-Khanji.

Al-Alousi, Shahid al-Din Mohammed Bin Abdellah. (1415). Rouh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-Athim wa al-Sab'a al-Mathani.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ali A.B. Atiah. Beirut Dar al-Kotob al-Ilmiah.

Al-Ansari, Ibn Husham. Awdah al-Masalik ela Alfiat Ibn Malik.(in Arabic). Investigator: Yousif al-Shaikh al-Baqai'e. Beirut, Dar al-Fekr Lelteba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi'e. (DT).

Al-Ashmoni, abu al-Hassan Ali Nour al-Din. (1955). Sharh al-Ashmoni Ala Alfiat Ibn Malik.(in Arabic). (st^{edition}). Investigator: Mohammad M.D. Abdel Hamid. Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.

Al-Askari, A.H H. Bin Abdellah. (1996). Al-Talkhis fi Ma'refat Asma' al-Ashya'.(in Arabic). (2nd Edition). Damascus, Dar Tallas Lilteba'a wa al-Tarjama wa al-Nashr.

Al-Astrabathi, Radi al-Din. (1975). Sharh al-Radi a'la al-Kafiah Le Ibn al-Hajib.(in Arabic). Investigator: Yousif H. Omar. Libya. University of Benghazi (Garyounis).

Al-Astrabathi, Radi al-Din. (1982). Sharh Shafiat Ibn al-Hajib.(in Arabic). Investigator: Mohammed nour al-Hasan & others. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.

Al-Azhari, abu Mansour, al-Harawi. (2000). Tahthib Alloghah.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed A. More'b. Beirut, Dar Ihya'a al-Torath al-Arabi.

Al-Azhary, Khaled. (2000). Sharh al-Tasreeh Ala al-Tawdeeh or al-Tasreeh Bemadmoon al-Tawdeeh Fi al-Nahwo.(in Arabic). (st^{edition}). Investigator: Mohammad A. Oun al-Sood. Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.

Al-Bokhari, Bin Ismael. (1422). Sahih al-Bokhari.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed Z. B. N. al-Naser. Beirut Dar Tawq al-Najah.

Al-Fairouz Abadi, Majd al-Din. (1995). Al-Qamous al-Moheet.(in Arabic). (st^{edition}). Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.

Al-Faraby, A.I. I. bin al-Husain. (2003). Mo'jam Diwan al-Adab.(in Arabic). Investigator: Ahmed M. Omar. Moasasat. Cairo. Dar al-Sha'b Lilsahafa wa al-Tiba'a wa al-Nashr.

Al-Farahidy, al-Khalil bin Ahmed. Ketab al-Ain.(in Arabic). Investigator: Mahdi al-Makhzoumi and others. Beirut. Dar wa Maktabat al-Hilal. (DT).

Al-Faresy, A.A. H. bin Ahmed. (1981). Al-Takmila.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Hasan Sh. Farhoud. Riyadh. Riyadh University.

Al-Farra', abu Zakaria, Y. bin Ziad. (1989). Al-Mothakkar wa al-Moanath.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Ramadan Abdel Tawwab. Cairo, Maktabat Dar al-Torath.

Al-Farra', abu Zakaria, Y. bin Ziad. Ma'ani al-Qura'n.(in Arabic). Investigator: Ahmed Y. Najati and others. Cairo. Dar al-Masria lel Ta'lif wa al-Tarjama. (DT).

Al-Fayoumi, abu al-Abbas Ali. (1977). Al-Mosbah al-Munier fi Gharib al-Sharh al-Kabir Lil Rafi'e.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Abdel Athim al-Shennawi. Dar al-Ma'ref.

AL-Harer, Al-Qasim Ben Ali Mohammed. (1998). Dorrat al-Gawas fi Awham al-Khawas.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Arafat Matarji. Beirut Mo'asasat al-Kotob al-Thaqafiah.

Al-Homairi, Nashwan bin Sa'eed. (1999). Shams al-Oloum wa Dawa' al-Arab min al-Koloum.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Husain bin Abdellah & others. Beirut. Dar al-Fikr al-Moasir.

Al-Jawhari, abu Naser al-Farabi. (1987). Al-Sehah Taj al-Loghah Wa Sehah al-Arabiah.(in Arabic). (4thedition). Investigator: Ahmed A. al-Attar. Beirut: Dar al-Elm Lelmalayeen.

Al-Ka'bary, A.B. A. bin al-Husain. (1995). Al-Labab fi I'lal al-Bina' wa al-Ierab.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abed al-Ilah al-Nabhan. Damascus. Dar al-Fekr.

Al-Lakhmi, Ibn Hisham. (1988). Sharh al-Fasih.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mahdi A. Jasim. Baghdad, Dar al-Kotob wa al-Wathaiq.

Al-Lakhmi, Ibn Hisham. (2003). Al-Mokhal Ela Taqwim al-Lisan.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Hatim S. al-Damin. Beirut. Dar al-Bashaer al-Islamia Lel Teba'a wa al-Nashr wa Tawz'i'e.

Al-Ma'arri, abu al-Ala' bin Abdellah. (1992). Risalat al-Mala'eka.(in Arabic). Investigator: Mohammed S. al-Jondi. Beirut, Dar Sadir.

Al-Maydani, M. B.O. al-Asbahani. (1986). Al-Majmou' al-Moghith fi Gharibai al-Qura'n wa al-Hadith.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdel Karim al-Azabawi. Jeddah. Dar al-Madani Lel Teba'a wa al-Nashr wa al-Tawzie'.

Al-Mobarred, abu al-Abbas. (1997). Al-Kamel Fi Alloghah Wa al-Adab.(in Arabic). (rdedition). Investigator: Mohammad A.F. Ebrahim. Cairo: Al-Fekr al-Arabi.

Al-Nahas, abu Ja'far M. Ismael. (2001). I'rab al-Qura'n.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdel Mene'm Kh. Ibrahim. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.

Al-Nahas, abu Ja'far M. Ismael. (2004). O'mdat al-Ketab.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Bassam A.W. al-Jabi. Cairo. Dar ibn Hazim.

Al-Qesy, abu Ali, Abdellah. (1987). Idah Shawahid al-Idah.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed B.M. al-Da'jani. Beirut, Dar al-Gharb al-Islamy.

Al-Razi, abu Bakr. (1999). Mokhtar al-Sehah.(in Arabic). (5thedition). Investigator: Yousf al-Shaikh Mohammad. Saida, Lebanon: al-Maktabah al-Asriah, al-Dar al-Namothajiah.

Al-Saghani, H. B.M. bin al-Hasan. (1973). Al-Takmila wa al-Thail wa al-Sela Likitab Taj Alloghah wa Sahih al-Aravia.(in Arabic). Investigator: Mohammed I. abu al-Fadl. Matba't. Cairo, Dar al-Kotob.

Al-Saraqosti, abu Othman. (1975). Al-Afa'al.(in Arabic). Investigator: Hosain M. Sharaf. Cairo: Mo'assasat Dar al-Sha'ab Lelsahafah Wa al-Teba'a Wah al-Nashr.

Al-Serafi, A.S. B.A. al-Marzaban. (2008). Sharh Kebab Sibawaih.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ahmed H. Mahdaly & others. Beirut, Dar al-Kotob al-Ilmiah.

Al-Shatebi, Ibrahim. (2007). Al-Maksed al-Shafia Fi Sharh al-Kholasa al-Kafia.(in Arabic). (1st edition). Investigators: Abdel Rahman al-Othaimeen et.al. Mecca: Umm al-Qura University.

Al-Soyoti, Jalal al-Din. (1998). Hamie al-Hwamie Fi Sharh Jamie al-Jawamie.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ahmed Shams el-Din. Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.

Al-Soyouti, Jalal al-Din. (1998). Al-Mozhir fi Oloum Alloghah wa Anwao'ha.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Foad A. Mansour. Dar al-Kotob al-Ilmiah. Beirut.

Al-Tabarani, A.Q. S. bin Ahmed. Al-Mojam al-Awsat.(in Arabic). Investigator: Tariq Awad Allah. Dar al-Haramin. Jeddah. (DT).

Al-Thaminy, abu Qasim O. bin Thabit. (1999). Sharh al-Tafsir.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ibrahim S. al-Bae'mi. Riyadh, Maktabat al-Roshd.

Al-Zajaj, A.I. I. B.S. Bin Suhail. (1988). Ma'ani al-Qura'n wa I'raboh.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdel Jalil A. Shalabi. Beirut, Alam al-Kotob.

Al-Zobaidi, M. M. Al-Husaini. (1965-2001). Taj al-Arous min Jawahir al-Qamous.(in Arabic). Investigator: Abdil Sattar A. Farraj & others. Kuwait, Al-Majlis al-Watani lil Thaqafa wa al-Fonoun wa al-Adab.

Al-Zouzni, A.A. H. B.A. bin al-Husain.(1933). Sharh al-Mo'alaqat al-Saba'.(in Arabic). Investigator: Mohammed I. Islam. Cairo. Dar al-Talae'.

Ibn al-Anbari, abu al-Barakat Kamal al-Din. (1996). Al-Balaghah fi al-Farq bein al-Mothakar wa al-Moanath.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Ramadan Abdeltawwab. Cairo. Maktabat al-Khanji.

Ibn al-Athir, abu Sa'adat al-Jazari. (1979). Al-Nihaya fi Gharib al-Hadith wa al-Athar.(in Arabic). Investigator: Tahir A. al-Zawi. Beirut. Al-Maktaba al-Ilmiah.

Ibn al-Hajib, Othman bin Omar bin Younis. (2010). Al-Shafia fi l'Imai al-Tasrif wa al-Khat.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Saleh A. A. al-Sa'er. Cairo. Maktabat al-Adab.

Ibn al-Khabbaz, Ahmed bin al-Husain. (2007). Tawjih al-Lama'.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Fayiz Z. Diab. Dar al-Salam lil Teba'a wa al-Nashr wa al-Tawzie' wa al-Tarjama.

Ibn al-Khashab, A. M. A. bin Ahmed. (1972). Al-Mortajel fi Sharh al-Jomal.(in Arabic). Investigator: Ali Haidar. Damascus. Majma' Alloghah al-Arabia.

Ibn al-Moberrid, abu al-Mahsin bin Hasan. (1979). Al-Moqtadab.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Mohammed A. Kh. Adima. Cairo. Lajnat Ihya' al-Torath.

Ibn al-Moberrid, abu al-Mahsin bin Hasan. (1991). Al-Dorrar al-Naqi fi Sharh Alfath al-Kharqi.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Radwan M. bin Ghariba. Saudi Arabia Dar al-Mojtama' Lel al-Nashr wa al-Tawzie'.

Ibn al-Motarraz, abu Fath al-Sayyed. (1399). Al- Maghrib fi Tartib al-Mo'rab.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mahmoud Fakhori and others. Aleppo. Maktabat Osama bin Zaid.

Ibn al-Qata'a, abu al-Qasim. (1983). Al-Afa'al.(in Arabic). (st edition). Beirut: Alam al-Kotob.

Ibn al-Qatta', abu al-Qasim al-Saqali. (1999). Abniat al-Asma'a wa al-Afa'al wa al-Masadir.(in Arabic). Investigator: Ahmed M. Abdel al-Daim. Cairo. Matba'at Dar al-Kotob al-Masriah.

Ibn al-Sarraj, abu Bakr. (1985). Al-Osol Fi al-Nahwo.(in Arabic). (st edition). Investigator: Abdel Hosain al-Fatli. Beirut: Moasasat al-Resalah.

Ibn al-Sokait, A.Y. Ya'qoub bin Ishaq. (2002). Islah al-Mantiq.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed More'b. Beirut. Dar Ihya' al-Torath al-Arabi.

Ibn al-Warraq, Abdellah. (1999). I'lal al-Nahwo.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mahmoud J. al-Darwishi. Riyadh. Maktabat al-Roshd.

Ibn Aqeel, Baha'a al-Din. (1980). Al-Mosaed Ala Tasheel al-Fawaed.(in Arabic). Investigator: Mohammad Barakat. Damascus: Dar al-Fekr.

Ibn Aqeel, Baha'a al-Din. (1991). Sharh Ibn Iekail Ala Alfia Ibn Malik.(in Arabic). Investigator: Yousef al-Baqiae. Beirut: Dar al-Fekr.

Ibn Asfour, abu al-Hasan, al-Ishbely. (1996). Al-Momte' al-Kabir fi al-Tasrif.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Fakhr al-Din Qabawa. Beirut. Maktabat Lebanon.

Ibn Battal, abu M. bin Ahmed. (1988). Al-Nothom al-Mosa'thab fi Tafser Gharib Alfath al-Mohathab.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mostafa A. H. Salim.Mecca. Al-Maktabah al-Tijarya.

Ibn Doraid, A.B. M. bin al-Hasan. (1987). Jamharat Alloghah.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ramzi Ba'laki. Beirut. Dar al-Ilm lil Malayeen.

Ibn Faris, abu al-Hasan, A. B. F. Al-Razy. (1979). Mo'jam Maqayees Alloghah.(in Arabic). Investigator: Abdel Salam M. Haroun. Beirut. Dar al-Fekr.

Ibn Hajar al-Andalosi, A. bin Ali. (1972). Al-Dorar al-Kamina fi A'lam al-me'a al-Thamina.(in Arabic). Investigator: Mohammed A. M. Dan. India. Majlis Da'erat al-Ma'arif al-Othmainia.

- Ibn Hajar, Aws. (1980). Al-Diwan.(in Arabic). Investigator: Mohammed Y. Nigim. Beirut. Dar Beirut lel Teba'a wa al-Nashr.
- Ibn Iyaz, al-Baghdadi. (2002). Sharh al-Ta'ref Bedarrouri al-Tasrif.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Hadi Nahr & others. Jordan. Dar al-Fekr Lelteba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi'e.
- Ibn Jazari, Shams al-Din M. bin Yousif. (2000). Sharh Taiba al-Nashr fi al-Qira'at.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Anas Mohra. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Ibn Jenni, abu al-Fath. (1954). Al-Monsif fi Sharh Katab al-Tasreef li aby Othman al-Mazny.(in Arabic). (1st Edition). Cairo. Dar Ihya al-Torath al-Qadim.
- Ibn Jenni, abu al-Fath. (1999). Al-Mohtasib fi Tabein Wojouh Shawath al-Qira'at wa al-Idah A'nha.(in Arabic). Cairo. Al-Majlis al-A'la lil Shoun al-Islamia.
- Ibn Jenni, abu al-Fath. (2000). Sir Sina'at al-Irab.(in Arabic). 1st Edition). Investigator: Hasan Hindawi. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Ibn Khalawiah, al-Husain bin Ahmed. (1979). Laisa min Kalam al-Arab.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Ahmed A. Gh. Al-Attar. Mecca.
- Ibn Kotaibah, al-Dainory. (1963). Adab al-Kateb.(in Arabic). (4th edition). Investigator: Mohammad M.D. Abdel Hamid. Egypt: Al-Maktabah al- Tejariah.
- Ibn Makki al-Saqali. (1990). Tathqif al-Lisan wa Talqih al-Jenan.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mostafa Abdel Qadir. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Ibn Malik, Jamal al-Din, al-Andalosi. (1982). Sharh al-Kafia al-Shafia.(in Arabic). (1st Edition). Abdel al-Mene'm A. Haridy. Mecca. Dar al-Ma'moun Lel al-Torath.
- Ibn Malik, Jamal al-Din, al-Andalosi. (2009). Ijaz al-Ta'rif fi Ilm al-Tasrif.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Mohammed Othman. Cairo. Maktabat al-Thaqafa al-Diniah.
- Ibn Malik, Jamal al-Din. (1990). Sharh al-Tasheel.(in Arabic). (st^{ed}ition). Investigator: Abdel Rahman al-Sayyed. Cairo: Dar Hadr Leteba'a Wa al-Nashr.
- Ibn Manthour, Mohammad Ibn Makram. Lesan al-Arab.(in Arabic). Beirut: Dar Sader. DT.
- Ibn Qutia, al-Qortobi. (1993). Katab al-Afa'l.(in Arabic). (2nd Edition). Investigator: Ali Fouda. Cairo. Maktabat al-Khanji.
- Ibn Saidah, abu al-Hassan. (1993). Kitab al-Adad fi Alloghah.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdellah B.H. al-Nasir & others.
- Ibn Saidah, abu al-Hassan. (1996). Al-Mokhssas.(in Arabic). (st^{ed}ition). Investigator: Khalil E. Jaffal. Beirut: Dar Ihya'a Alloghah.
- Ibn Saidah, abu al-Hassan. (2000). Al-Mhkam wa al-Mohait al-A'tham.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Abdel Hamid Hindawi. Beirut. Dar al-Kotob al-Ilmiah.
- Ibn Yaesh, Mowaffaq al-Din. (2001). Sharh al-Mofassal Lelzamakhshary.(in Arabic). (st^{ed}ition). Investigator: Email Ya'qoub. Beirut: Dar al-Kotob al-Elmiah.
- Nathir al-Jaish, bin Ahmed. (1428). Tamhid al-Qawae'd Besharh Tshil al-Fawaed.(in Arabic). (1st Edition). Investigator: Ali M. Fakhr. Egypt. Dar al-Salam Lel Teba'a wa al-Nashr wa al-Tawzie' wa al-Tarjamah.
- Qasim, Riyad. (1407). Al-Mo'jam al-Arabi: Bohouth fi al-Mada wa al-Manhaj wa al-Tatbiq.(in Arabic). (1st Edition). Beirut. Dar al-Ma'rifa.
- Reda, Ahmed. (1960). Mo'jam Matn Alloghah.(in Arabic). Dar Maktabat al-Hayah.
- Sibawaih, abu Bashr. (1988). Al- Ketab.(in Arabic). (rd^{ed}ition). Investigator: Abdel Salam M. Haroun. Cairo: Maktabt al-Khanji.